الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

حول الزعامات والتكتلات الانتهازية

"سنة المغرب العربي"

اصول السيطرة الرجعية في المغرب

1983

3

ALIKHTIAR — ATHAOURI

option révolutionnaire

revue trimestrielle marocaine

1983 - N° 3 - 8ème année - 10F.

الى المناضل المقاوم

اطلس محمد

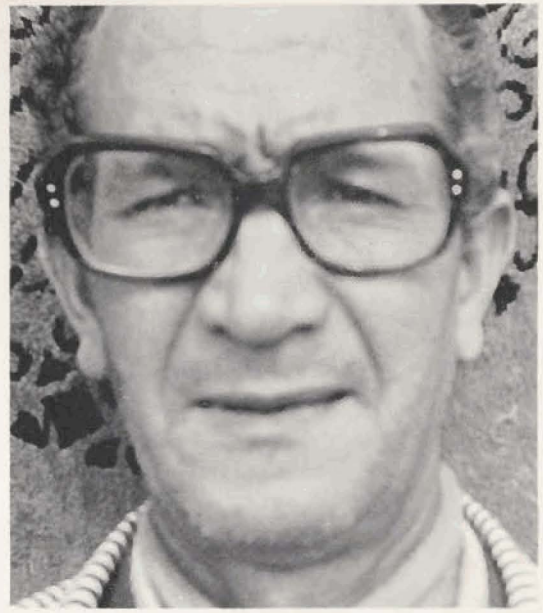

رمز الصمود داخل زنازن الرجعية

المفروض اطلاق سراحه في 25 اكتوبر 1983

بعد انهاء مدة حكمه : عشرين سنة

نهدي هذا العدد ..

الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

فهرس

كلمة العدد ٣

بيان حول اعتقال الاخ أحمد الطالبي بالجزائر ٥

الطبقات الشعبية وأزمة الوضع الاقتصادي والاجتماعي ٦

في أصول السيطرة الرجعية على المغرب ١٦

الانتهازية عند الاشخاص والمجموعات ٣٨

مؤامرات ومساومات "الزعماء" الانتهازيين ٤٩

"سنة المغرب العربي" ٥٦

في ذكرى الشهيد المهدي بنبركة ٦٣

مجلس التعاون الخليجي ٦٥

المغرب في الصحافة الغربية ٧٣

رسالة مفتوحة الى جمعية هيئات المحامين بالمغرب ٧٦

بيانات من المعتقلين السياسيين ٨٣

اكتوبر ١٩٨٣ العدد الثالث السنة الثامنة

كلمة العدد

كان الغزو الصهيوني للبنان في صيف ١٩٨٢ يرمي الى تحقيق أهداف عدوانية عدة:

١ ـ تصفية الوجود العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ اخضاع الحكم اللبناني لمنطق ومصالح الحلف الامريكي / الاسرائيلي.

٣ ـ وضع جنوب البلاد تحت السيطرة العسكرية المباشرة للصهاينة، مع التحكم في مياهه واقتصاده.

واذا كان النظام الصهيوني قد استطاع تحقيق هذا الهدف الاخير، مع العلم أنه يتلقى يوميا ضربات المقاومة اللبنانية، الشيء الذى دفعه الى انجاز "الانسحاب الجزئي"، فانه يجد صعوبات عدة في تحقيق الهدف الثاني وبناء "الدولة الكتائبية القوية" وربطها بمخططه التوسعي، وهذا بفضل صمود القوى الوطنية والتقدمية أيضا في لبنان.. أما الهدف الاول والاهم، فقد عجز العدوان الاسرائيلي وما تلاه من تطورات عن تحقيقه، رغم آلية الحرب والارهاب والدمار، رغم المناورات، ورغم التواطؤ الرجعي العربي الصارخ.

أمام هذا العجز عن سحب الصفة التمثيلية للشعب الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطينية، وأمام استحالة تطبيق الاتفاقية الاسرائيلية الكتائبية الخيانية بكافة أبعادها العربية، انطلقت الادارة الامريكية في مخطط أمبريالي مكشوف هدفه

حماية نظام الحكم الكتائبي وشن الحرب ضد القوى الوطنية اللبنانية التي تتصدى ببسالة للعدو الصهيوني ولمشروع الهيمنة الانعزالي المعادى لمشروع الوفاق الوطني في آن واحد.

وبموازاة هذا الحشد العسكرى الامريكي في لبنان، تواصل الامبريالية الامريكية تنشيط مناوراتها العسكرية في كل من مصر والسودان وعمان، وانشاء "قوات تدخل سريع" خليجية، بالاضافة الى القوات الاخرى الموجودة في المنطقة، علاوة على الاتفاقيات الامنية والقواعد والتسهيلات العسكرية التي حصلت عليها في الوطن العربي، وبخاصة المغرب، حيث يكتمل الطوق المضروب على حركات التحرر الوطني العربية.

فمجمل حركات التحرر العربية تواجه واقع هيمنة القوى الامبريالية وبسط نفوذها وتكريس أنظمة تابعة تؤدى عدة وظائف: تثبيت واقع التجزئة، قمع النضال التحررى للجماهير وحراسة المصالح الامبريالية في المنطقة العربية التي تعرف جل بلدانها اليوم تفاقم أوضاع القهر الاجتماعي والسياسي والنهب الاقتصادى والتغلغل العسكرى، أو العدوان والاحتلال، كما هو الحال في لبنان وفلسطين بوجه خاص.

ان القضية الفلسطينية، مع الاخطار التي تهدد سيادة لبنان وشعبه، تبقى هي مجالات الصدام المباشر مع الحلف الصهيوني/ الامريكي/ الرجعي، ، هذا الصدام الذى أثبت استعداد الجماهير العالي للتضحية والدفاع عن الكرامة والاستقلال، بالرغم من الصعوبات والضغوط، يؤكد أيضا ضرورة الحرص على وحدة الصف التقدمي اللبناني والفلسطيني من جهة، واستقلالية القرار الفلسطيني، ووحدة منظمة التحرير الفلسطينية وتماسكها أمام خطورة الظرف وفي وجه المخططات الامبريالية الرجعية التي تستهدف رأس الثورة الفلسطينية والصمود الوطني اللبناني.

★

بيان حول اعتقال الاخ أحمد الطالبي بالجزائر

أعلنت الصحافة الجزائرية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٨٣، نبأ اعتقال عدد من الاشخاص على اثر "اكتشاف مشروع للقيام بسلسلة من الاعمال تستهدف ادخال أسلحة وذخيرة للتراب الجزائرى قصد القيام بأعمال اجرامية"، واحالتهم على النيابة العامة. وضمن الاسماء المعلن عنها، يوجد اسم الاخ أحمد الطالبي، مندوب حركتنا بالجزائر منذ عدة سنين.

والحقيقة أن أجهزة الامن الجزائرية قد قامت بتوقيف الاخ الطالبي يوم ٦ أكتوبر الماضي. ورغم مساعينا المتعددة، فاننا لم نتمكن من الحصول على أى تفسير حول مبرر اعتقاله، عدا أنه موجود رهن التحقيق وأنه سيطلق سراحه بين الفينة والاخرى. فلا يسعنا اذن الا أن نستغرب لوجود اسمه ضمن لائحة المتهمين.

اننا نؤكد أن حركتنا ـ ذات الخط السياسي الواضح الذى يمنع أى تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الشقيقة ـ ليست لها أى علاقة، لا من بعيد ولا من قريب بالاتهامات السالفة الذكر، وبالتالي فاننا نطالب باطلاق سراح الاخ أحمد الطالبي فورا.

حركة الاختيار الثورى
٢٠ أكتوبر ١٩٨٣

(توصلنا بهذا البيان والمجلة ماثلة للطبع)

الطبقات الشعبية
وأزمة الوضع الاقتصادى والاجتماعي

انحصار النشاط الاقتصادى، تفاقم أوضاع المعيشة والحياة الاجتماعية، تكبيل البلاد بالمزيد من الديون الخارجية: هذه هي العناوين البارزة للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اليوم. طبعا ان كل هذه المظاهر ليست وليدة الساعة، بل ان ميزة السياسة الاقتصادية للدولة، هي اعادة انتاج الازمة على نطاق موسع. فالاجراءات المتخذة في المدة الاخيرة قد أثبتت عجزها حتى عن مواجهة الاختلالات "الظرفية" التي يزعم النظام المغربي أنها العنصر الوحيد في الازمة. لقد كان هذا النظام ينتظر أن يأتي الحل من الخارج: ديون متقلبة رغم حجمها الهائل، استثمارات أجنبية تهرب أرباحها بالكامل، أسواق خارجية محمية أكثر من أي وقت مضى. في هذه الظروف، لم يجد أمامه حلا سوى مضاعفة الاستغلال الداخلي وامتصاص كل ما يمكن امتصاصه من الجماهير الكادحة، مع كل ما يرافق سياسة الاستنزاف هاته من تضييق للحريات وحظر للعمل النقابي والاجتماعي. وبكلمة واحدة، فان الطبقات الشعبية تتلقى اليوم مزيدا من الضربات من جراء هذه الحرب الطبقية العدوانية التي هي المقابل الضرورى لنهج التبعية والاستغلال الرأسمالي البشع. فالسياسة الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية والسياسية تشكل كلا واحدا لا يتجزأ. ومن هنا، فان تحليل الازمة الاقتصادية بالبلاد يكشف لنا عن أبعادها السياسية، ويمثل حجر الزاوية في التقدير السديد للاوضاع الراهنة.

واذا كان من الثابت ان الوضعية الاقتصادية والمالية الحالية لا تعدو أن تكون نتيجة حتمية لسياسة التبعية المنتهجة، واذا كانت الطبيعة الهيكلية للازمة واضحة وضوح الشمس، فان آثار العوامل الظرفية والخارجية قد أوصلت الوضع الى درجة افلاس شبه تام، نظرا لانها تقع على حياة اقتصادية موجهة وممولة من الخارج، ونظرا لما راكمته وضعية التبعية من تأخير ومشاكل مزمنة وخطيرة.

ـ فعلى الصعيد الداخلي، لا تزال مالية الدولة مستمرة في التدهور، بفعل تزايد التحملات من جهة، وانخفاض الموارد الناتج عن تراجع النشاط الاقتصادى من جهة أخرى. على رأس هذه العوامل الداخلية، ركود الانتاج الذى لم يتجاوز معدل نموه في السنوات الاخيرة ٢ ٪، أى دون معدل النمو السكاني بكثير، بل وتراجعه في كثير من القطاعات، وخاصة منها القطاع الفلاحي، حيث تستمر وضعية الجفاف في مناطق عدة. فلحد الان لا يزال محصول الحبوب منخفضا جدا، فضلا عن النقص الكبير الذى أصاب الثروة الحيوانية (هلاك أكثر من ثلثها). وقد بدأت آثار الجفاف المباشرة تمس المدن الكبرى كذلك، حيث نلاحظ قلة أو افتقاد الماء الصالح للشرب في عدة مدن كبرى كمراكش وطنجة. أما البادية، الضحية الاولى للجفاف، فان أوضاع سكانها تزيد تأزما واستفحالا، متجسدة في هروب قبائل بكاملها، حتى من دكالة والشاوية، بحثا عن الماء والغذاء. ولحد الساعة، لا توجد لدى الدولة المغربية أية خطة شاملة لمواجهة الاوضاع وتطويق آثارها، بل لا تزال مكتفية بسياسة المسكنات والحلول الزائلة.. هذا مع العلم أن الجفاف كان فرصة لكبار الملاكين من أجل توسيع ثرواتهم وتوسيع مضارباتهم واستغلالهم الفاحش للفلاحين الصغار والمعدمين.

ـ وعلى الصعيد الخارجي، يبقى الميزان التجارى في عجز متفاقم، نتيجة ارتفاع الواردات (رغم الاجراءات المتخذة سابقا) وانغلاق الاسواق الاساسية في وجه الصادرات المغربية، حيث يلاحظ تراجع مبيعات الفوسفاط كميا وانهيار ثمن بيعه (من ٦٠ دولار الى ٣٠ دولار للطن الواحد)، وكذلك تراجع تصدير المنتوجات الفلاحية للسوق الاوروبية، لعدة أسباب متزامنة ومتكاملة، منها ثمن البيع المفروض من طرف فرنسا، وضريبة العبور من التراب الاسباني التي أدت مثلا الى افلاس سوق الطماطم بالمغرب. ولم يتوقف العجز الاجمالي للتجارة الخارجية عن التصاعد، مرتفعا من ٧ر٢ مليار درهم سنة ١٩٨٠ الى ١٠ر٤ مليار درهم سنة ١٩٨٢...

وتنعكس هذه العوامل مجتمعة على وضعية ميزان الادفوعات الذي لا يعرف التوازن الا "بفضل" تقوية المديونية الخارجية، التي بلغت مستويات مذهلة: ما يزيد عن عشر مليارات دولار. فمن المؤكد أن الوضعية كانت ستكون أهول هي عليه الان، لولا القروض والمساعدات التي يحصل عليها النظام المغربي من عدة جهات مقابل تحويل بلادنا الى واجهة في الحزام الاستراتيجي الامبريالي العدواني. فبفضل الاعانات المالية المباشرة من فرنسا، تصل قيمة السلاح الذي لا يدفع المغرب ثمنه الى مليار فرنك فرنسي. وتعطي السعودية ما لا يقل عن ٣ ملايين دولار يوميا. هذا فضلا عن الاستثمارات الأجنبية التي وصلت سنة ١٩٨١ الى ٧٠ ٪ من الاستثمارات الخاصة (٢٠ ٪ من فرنسا، ١٩ ٪ من السعودية، ١٥ امريكا، ١٤ ٪ من الكويت ...). ان هذه الاعانات والمساعدات المباشرة وغير المباشرة ترمي الى التنفيس عن أزمة النظام وتمديد عمره حتى لا يضيع الموقع الاستراتيجي الذي يمثله على رقعة السياسة الامبريالية

وتمثل القروض الأجنبية الوجه الثاني في مراقبة المغرب اقتصاديا وسياسيا، نظرا لان هذه القروض أصبحت هي المحرك الوحيد تقريبا لحياة الدولة:

توزيع القروض العمومية (المصدر: مغرب تنمية، عدد ٢٨٠، سبتمبر ٨٣)

بملايين الدراهم	١٩٨١	١٩٨٢
البنك الدولي	٥٣٥ر٨	٧٠٤٧ر٠
السوق الدولية	٢ ١٣٤ر٠	٣ ٣٧٧ر٨
العالم العربي	٥ ٢٥٣ر٥	٤ ١٧٣ر٨
ألمانيا الغربية	١٣٧ر٩	٢٣٠ر٣
الولايات المتحدة	٤٩٣ر٥	٦٨٥ر٧
فرنسا	٧١٢ر٩	١ ٢٩٣ر٤
جهات أخرى	٨٠٠ر٥	٨١٣ر٢

مع بداية الصيف، وجه البنك الدولي انذارا للمغرب بوجوب تسديد بقية ديونه لسنة ١٩٨٢، مهددا اياه بوضعه في اللائحة السوداء (أي اللائحة التي تضم

البلدان المشكوك فيها أو الضعيفة المصداقية). ومن المعلوم أن فوائد هذه الديون وحدها تمثل ما يقارب ٤٠ ٪ من العملة الصعبة، وتدفع مثلها مثل الفاتورة النفطية بالدولار المتصاعد دوما. وهكذا يجد المغرب نفسه في وضع استحالة تسديد ديونه، ومن ثم محاولة الحصول على اعادة جدولة هذه الديون، التي ستصل في نهاية السنة الجارية الى ١٢ مليار دولار. وسيحتاج المغرب طوال السنوات الثلاث القادمة الى ما يقارب ٢ر٥ مليار دولار سنوية كقروض جديدة. ومن هنا يحاول النظام المغربي رفع تحفظات البنوك العربية الخليجية وازالة الفتور الذي يسود علاقاته معها. ففضلا عن تعرض البلدان الخليجية نفسها لعواقب الازمة الرأسمالية وعبء الحرب مع ايران، فانها تنظر بنوع من اليأس الى الوضع المغربي.

ان الثقل الذي تمثله الديون الخارجية سيزداد حجما، ما دامت لا تستعمل من أجل توسيع الجهاز الانتاجي بشكل يضمن تسديد فوائدها على الاقل، بل الذي رأينا هو أن القدرات الانتاجية في تدهور متواصل، وما توقيف مشاريع المخطط الاقتصادي الاخير الا تقنين لهذا الوضع.

النظام المغربي يطبق شروط صندوق النقد الدولي بأمانة

لا شك أن الدوائر الامبريالية قد ضاعفت اهتمامها المصلحي بأوضاع النظام في المغرب، محولة أزمته الاقتصادية وولاءه لسياستها الى فرصة لفرض شروطها والتحكم في تمويله بالقروض والمساعدات، وفي مسار تطوره السياسي في النهاية. فبموازاة اللجان المغربية الامريكية المشتركة (العسكرية والاقتصادية) والمؤسسات غير الرسمية لم يكف النظام المغربي عن تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي بأمانة كاملة، الا أن حجم هذه التوصيات كان كبيرا هذه المرة، ونفذت كلها دفعة واحدة:

- التوقيف الكلي أو الجزئي للعديد من البرامج الاستثمارية والمشاريع التجهيزية، وخاصة الاجتماعية منها: بناء المدارس والثانويات بناء الطرقات، وضع خط السكة الحديدية مراكش ـ العيون، بل والعجز حتى عن اتمام الخط الثاني بين الرباط والبيضاء، بالاضافة الى تقليص الاعتمادات المخصصة للفلاحة، رغم وضعية الجفاف القاسية.
- الغاء ١٩ ألف منصب (من أصل ٤٢ ألف) كانت مبرمجة في التصميم "الجاري".
- الشروع في مخطط الغاء صندوق موازنة الاسعار، مما أدى الى

الزيادة في أثمان المواد الاساسية بنسبة تتراوح ما بين ١٧ و٦٦ ٪ ، وهذه الزيادات تكاد تشمل كل المنتوجات والخدمات (المواد الغذائية، البنزين والغاز، الضرائب والرسوم البريدية) وهي تضرب القدرة الشرائية لاوسع الجماهير في الصميم.

ـ اقرار ضرائب جديدة، منها ضريبة الصحراء وضريبة السفر الى الخارج.

ـ الاستمرار في تجميد الاجور (حيث لا يتجاوز الحد الادنى للاجور ٦٨٠ درهما)، مع تخفيض ميزانية صندوق التقاعد، والتضييق في المنح الدراسية، الى غير ذلك من التدابير الرامية الى الغاء النفقات الاجتماعية (أو ما يسمى في لغة "المخططين" بالحد من الاستهلاك).

وبعد انجاز هذا الشطر الاول من تعليمات البنك العالمي، لجأت الدولة الى تخفيض قيمة الدرهم، بنسبة تقارب الـ ١٧ ٪، كمدخل لتطبيق الشطر الثاني من شروط مراكز التقرير الرأسمالية. وقد أصبح توقيف "المخططات" الاقتصادية ممارسة عادية، فمن المعروف أن ما سمي بمخطط التأمل (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) لم يكن يضم في الواقع غير اتمام المشاريع التي سبق البدء فيها في التصميم السالف. فلا غرابة اذن أن تتخذ الازمة في القطاعات الاجتماعية حجما مهولا، مع تردى الواقع الاقتصادى من جهة ومع الاجراءات القمعية التي يجتهد فيها النظام المغربي بشتى الاساليب، أمام استحالة ترميم الاوضاع.

الجماهير الشعبية أمام الازمة

ان الازمة الشاملة التي ذكرنا خطوطها العريضة تنعكس بكل وزنها على الاوضاع المعيشية لاوسع الفئات الشعبية، خاصة من خلال تهديد الحاجيات الاساسية، ومنها على الاخص حاجيات التغذية والصحة والشغل والتعليم.

التغذية:

لقد كشفت عدة دراسات أعدتها المنظمة العالمية للصحة عن وجود مشكل غذائي خطير بالمغرب، مؤكدة أن قسما واسعا من السكان لا يتوفر على الحد الادنى الفيزيولوجي (٢١٠ ٢ وحدة حرارية في اليوم)، اذ أن ٤٢ ٪ من المغاربة لا يستهلكون أكثر من ٦٠٠ ١ وحدة حرارية. وتصيب سوء التغذية هاته الاطفال بشكل خاص، حيث تقدر نسبة وفيات الاطفال المتراوح عمرهم ما بين ستة أشهر وثلاث

سنوات ١٥ ٪. كما أن نسبة وفيات الاطفال عند الولادة يعتبر مؤشرا آخر على سوء أحوال التغذية: ١٤٠ في الالف في المتوسط (و١٧٠ في الالف في البوادى). ومن المعروف ما يؤدى اليه نقص التغذية من أمراض واصابات جسمية وعقلية، لا تزيدها وضعية الصحة العمومية الا تفاقما.

الصحة:

وتتميز بسمات بالغة الخطورة، هي النقص المذهل في عدد المستشفيات وتجهيزها وتأطيرها (طبيب لكل ١٤ ٠٠٠ شخص سنة ١٩٧٣؛ وطبيب لازيد من ٣٠ ٠٠٠ شخص حاليا (بالمناطق القروية يبلغ هذا الرقم ١٠٠ ٠٠٠ في المتوسط)، والفوارق الشاسعة في توزيع المصالح الطبية، حيث تبقى البوادى هي الضحية الاولى للعجز الطبي، ذلك أن ٧٠ ٪ من الاطباء يتمركزون في المدن الكبرى، حيث لا يوجد الا ٢٠ ٪ من مجموع السكان. وهذا لا يعني أن الصحة العمومية تعرف أوضاعا حسنة في المدن، بل انها من أسوأ الاوضاع في العالم الثالث. ويكفي أن نذكر بأن امكانيات دخول المستشفيات للعلاج أصبحت منعدمة، بالنسبة لاصحاب المداخيل الضعيفة، وحتى اذا ما توفرت، فانه يكون على المريض أن يدفع ثمن الادوات الجراحية نفسها، فضلا عن الاثمان الباهظة للادوية التي تتحكم فيها الشركات الاجنبية بصورة احتكارية. ومع كل هذا، لم يتردد النظام، في سياق "الحد من الاستهلاك"، في حذف ٢ ٣٠٠ منصب شغل في الصحة العمومية، كانت مقررة في المخطط الخماسي، زيادة على سحب جزء كبير من الاعتمادات المخصصة للبحوث والتجارب.

الشغل:

الوقائع البارزة في هذا المجال هي: استفحال البطالة والبطالة المقنعة، لانعدام فرص الشغل وتزايد عدد السكان، وبروز ظاهرة بطالة الاطر الصغرى والمتوسطة، بسبب عجز الدولة عن استيعاب الاطر المتخرجة، تنامي ظاهرة اغلاق المعامل وتسريح العمال جزئيا أو كليا (تسريح ١٥ ألف عامل تقريبا)، التراجع عن الخدمة المدنية، الغاء ما يقارب نصف مناصب الوظيفة العمومية المقررة في التصميم، تنامي الهجرة الى المدن من جراء الاوضاع المأساوية التي يعيشها عشرات الالاف من الفلاحين الفقراء، الطرد الجماعي من المدارس...

كل هذه المظاهر التعيسة، يحاول أرباب العمل استغلالها من أجل مضاعفة استغلال العمال ومواجهة مطالبهم وبث جو من الخوف على مستقبلهم.

ولا ننسى أيضا ظاهرة أخرى منتشرة بشكل ملحوظ، هي ظاهرة استغلال الاطفال التي ندد بها تقرير للمكتب الدولي للشغل عام ١٩٧٩. ويوجد تشغيل الاطفال بصورة خاصة في معامل الزرابي، حيث يتراوح سن العاملات بين ٧ و١٢ سنة. وغالبا ما يتم تعويضهم في سن الـ١٢ سنة، وهم يشتغلون بدون أجور وفي أماكن تنعدم فيها أبسط الشروط الصحية، مما يؤدى الى اصابتهم بمختلف الامراض، وخاصة أمراض العيون.. هذا اضافة الى سوء التغذية وحرمانهم من الدراسة.

التعليم :

مع الدخول المدرسي لهذه السنة، تبين من جديد اتساع رقعة مشاكل التعليم على كل المستويات، من الابتدائي حتى الجامعة. فقد تم رفع سن البدء في الدراسة الى ٧ سنوات ونصف لاستمرار العجز عن استيعاب الاطفال المتمدرسين. كما أن قلة التجهيز والتأطير أدت الى استعمال حصص زمنية غير معقولة من الناحية التربوية (أقسام التناوب). ومع هذا، أقبلت الحكومة، في اطار تعديل قانون المالية لهذه السنة، على حذف ٣٤٠٠ منصب للشغل في التعليم الابتدائي، مع تخفيض المعدات والنفقات أيضا. ومن المعروف أن أزيد من ثلاثة ملايين طفل في سن التعليم لا يجدون مقاعد للدراسة، وان حوالي ٣٦ ٪ من التلاميذ يطردون من المؤسسات التعليمية سنويا.

وقد عرفت هذه السنة "انجازات" أخرى جديدة لوزارة التعليم، تتمثل في فرض رسوم التسجيل بالكليات، بعد ما أقدمت على تقزيم المنح الدراسية، تجميد كل مشاريع التجهيز والتسيير الجامعي، وتقليص برامج تكوين أطر التعليم.. وكل هذه التراجعات ما هي الا تطبيق حرفي لما أوصى به البنك الدولي نظام المغرب في هذا المجال، معتبرا أن التعليم ببلادنا "مرتفع التكاليف" و"قليل المردودية".

وعن وضعية رجال التعليم، فان النظام لا يزال مستمرا في تجاهل مطالبهم، بموازاة ممارسة المنع الفعلي لادنى نشاط نقابي، خاصة في الجامعة، حيث لا زالت السلطات متمادية في مراقبتها بالطرق البوليسية وحظر نشاط المنظمة الطلابية.

واذا كانت هذه بعض الاوجه البارزة، لتدهور أحوال الطبقات الشعبية، فان الازمة تشمل كل الميادين الاجتماعية الاخرى بلا استثناء، ابتداء من تردى أوضاع السكن، مرورا بفوضى النقل وانتهاء بفساد وتفسخ الادارة، الميدان المفضل للنهب والتبذير والتسلط والرشوة والسرقات والفضائح.

وقد كان من المحتوم أن يصاحب تراجع الحد الادنى لعيش الفئات الشعبية الكادحة، انتشار مهول لشتى المشاكل الاجتماعية التي أصبحت ذات صدى دولي، وعلى رأسها المخدرات والبغاء والامراض بمختلف أنواعها... وكلها تعبير عن انسداد الافاق في وجه أوسع القطاعات من الشعب، وخاصة الشباب، وهو نصف المجتمع أو يزيد.

خيانات البورجوازية الطفيلية

ان تعميم مظاهر البؤس والحرمان، يجد مقابله في الاغتناء الفاحش للبورجوازية/الاقطاعية التي تكدس الارباح عبر تركيز دور العمالة الاقتصادية والسياسية للاجنبي، وتحميل الجماهير الشعبية ثمن افلاس سياستها الاقتصادية التبعية. ولا يفوتنا هنا أن نذكر ببعض الحقائق التي يكشف عنها مأزق الوضع الاقتصادى والاجتماعي الراهن، فهي تشير الى ما قد يؤول اليه مستقبل البلاد وسيادتها التي انتهكتها خيانات الطبقة البورجوازية الاقطاعية ودولتها المخزنية، مؤطرة النهج التبعي المفلس :

- ان الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي يخلقها هذا النهج، تجعل النظام المغربي في موقع الولاء والارتماء في أحضان مراكز التقريرالامبريالية أكثر من أى وقت مضى، ومستعدا للتضحية بأى شيء من قضايا الشعب الوطنية والمعيشية، مقابل حفاظه على سلطته المهزوزة، من خلال محور واشنطن ـ الرباط ـ الرياض بشكل خاص.

- ان تفاقم الفوضى الهائلة التي تطبع الحياة الاقتصادية، يؤكد من جديد زيف ما يسمى بالتخطيط، وعجز البورجوازية الطفيلية وممثليها السياسيين عن الاتيان بأى مشروع مستقل، حتى في اطار الاتجاه الرأسمالي الليبرالي.

- هذا العجز التاريخي المكشوف، يجعل من التأطير القمعي للجماهير، الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الوضع القائم واستمراره. فميزانية جهاز القمع والادارة هي وحدها التي لم تعرف التخفيض، بل انها على العكس في ارتفاع دائم. والنظام الرجعي يجتهد في ابقاء الساحة السياسية النقابية في حالة من الجمود، وهذا ما يفسر اصراره على المنع الفعلي للاطارات الجماهيرية والاجتماعية وفي مقدمتها الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل.

ـ لكن تعمق الفوارق الطبقية، المرافق لسياسة النهب والاستنزاف، اذ يؤدى الى تمركز الثروات العقارية والمالية بين أيدى أقلية من المستغلين، مقابل حرمان أغلبية الشعب من حاجياته الاساسية، فانه يدفع بفئات أوسع فأوسع الى مواجهة تردى أوضاعها، ليس بشكل فردى منعزل، ولكن بوعي وتنظيم وأفق بعيد، لان هذه هي جدلية الصراع الطبقي المحتومة.

المطالب المستعجلة والبديل الشامل

ان انعكاسات هذا الوضع الاقتصادى والاجتماعي الانية والمستقبلية على عيش ومصير الطبقات الشعبية الواسعة، تفرض النضال من أجل تحقيق عدد من المطالب التي تندرج في اتجاه ايقاف مسلسل التفقير والاستنزاف، وفي أفق تحضير الشروط لانجاز البديل الشامل، الوطني والديموقراطي في البلاد:

ـ وضع حد للاعتداء على القدرة الشرائية للطبقة العاملة وجميع الكادحين، عبر الغاء المضاربات وتصاعد الاسعار من جهة، والزيادة في الاجور من جهة أخرى،

ـ ايقاف عمليات التسريح من الشغل، ورفع القيود عن العمل النقابي بوجه خاص، من أجل الدفاع عن المطالب النقابية المتراكمة في كل القطاعات.

لكن هذه المطالب العاجلة لا تكتسي معناها، كما قلنا، الا في اطار استراتيجية شاملة للتغيير والتحرر، تكون أهدافها الاساسية هي:

١ ـ تحقيق اصلاح زراعي حقيقي يصفي الهياكل الاقطاعية والكومبرادورية في البادية، ويسمح بالتوزيع العادل للاراضي، ويكبح الاتجاه التصديرى المتوجه نحو خدمة الاسواق الخارجية، لاعطاء الاسبقية للحاجيات الوطنية، وضمان التراكم الضرورى للتنمية الفعلية.

٢ ـ تصنيع البلاد وتجهيزها في اطار وطني تقدمي تحظى فيه الصناعات الاساسية بالاولوية، ويضع حدا للتبعية الصناعية عبر الصناعات التحويلية التي تلعب مجرد دور مكمل للاقتصاد الامبريالي. وهذا يتطلب بالضرورة تأميم المرافق الاساسية، وربط التصنيع بمهام الاصلاح الزراعي ضمن خطة متكاملة توفر الانسجام بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

٣ ـ تأميم التجارة الخارجية والبنوك الكبرى وانهاء دورها

في السمسرة لصالح الرأسمال الدولي، وجعلها منسجمة ومكملة للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تبادل خارجي مبني على قواعد معقولة وخالية من مظاهر التبعية والخضوع.

٤ ـ اقامة تعليم وطني تقدمي، تعليم ديموقراطي معرب ومعمم يساهم في تحقيق التحرر الثقافي وخدمة التنمية الاقتصادية والتقدم التقني والاجتماعي. وهذا يقتضي اعادة الاعتبار للوظيفة التعليمية وانجاز أهداف مستعجلة على رأسها تعميم التعليم الابتدائي تعميما تاما في البادية والمدينة، مع تحديد محتوى البرامج بشكل يرتبط ويلبي حاجيات الانتاج، وتوسيع التعليم الجامعي واصلاحه ديموقراطيا.

٥ ـ نهج سياسة تقدمية في مختلف الميادين الاجتماعية، كالصحة: دمقرطتها واعادة تنظيمها وتزويدها ببنيات تحتية تسمح باعطائها طابعا جماهيريا يضمن حق المعالجة والصحة السليمة لكل المواطنين. وفي ميدان الشغل، وضع حد لتفاقم البطالة والقضاء عليها تدريجيا، والرفع من مستوى القوة الشرائية للكادحين وكبح التفاوت بين الاسعار والاجور. وبالنسبة للشبيبة، منحها امكانيات التكوين والشغل والثقافة. وبالنسبة للمرأة، تحريرها من أغلال العهد الاقطاعي وتوفير مساهمتها الفعالة في عملية البناء الوطني والتقدمي.

٦ ـ جعل جهاز الادارة في خدمة الشعب بتغيير أوضاعها تغييرا جذريا حتى تكون في خدمة الجماهير بدل العكس، والغاء كل القوانين الموروثة عن الاستعمار أو الموضوعة لنفي العدالة الاجتماعية وممارسة الحريات، الفردية والجماعية.

وان مجمل هذه الاهداف ليشكل الخطوط العريضة لبرنامج وطني أدنى من أجل التغيير الاقتصادى والاجتماعي، وتحظى بمساندة كافة الطبقات الشعبية الطامحة للتحرر الوطني وارساء أسس المجتمع الديموقراطي المتحرر.

★

في أصول السيطرة الرجعية على المغرب

(١)

من الحماية الى "الاستقلال": زوال وبقاء الاعيان

الدراسة التي ننشر منها هذه المقتطفات صدرت عام ١٩٧٣ كأطروحة في العلوم السياسية بباريس تحت عنوان: "الدور السياسي للنخب المحلية في المغرب المستقل"، ثم ككتاب بعنوان: "الفلاح المغربي"، وهي محاولة متقدمة لتفسير المجتمع المغربي، من خلال متابعة تطور فئة متميزة في هذا المجتمع، هي النخب المحلية أو الاعيان. فانطلاقا من الدور السياسي لهذه الفئة، وبالاعتماد على دراسة انتخابات ١٩٦٣، حلل الكاتب خصائص مجتمع محجوز، أي مجتمع تسيطر عليه القوى المعادية لاى تحديث في بنياته الاجتماعية والسياسية. وهي خصائص تميزه عن الظواهر المماثلة في بلدان اخرى ولا سيما في ملكيات العالم الثالث الاخرى. فهذه الوضعية المحجوزة طالت زمنيا بشكل يثير الدهشة والاستغراب للوهلة الاولى، هذا في الوقت الذى لم تستطع برامج ونضالات الحركة الوطنية المغربية، رغم جسامة التضحيات القاعدية، تحقيق مكاسب فعلية في مستوى تلك التضحيات وبالنظر لطول المرحلة.

للكشف عن سر هذه الوضعية المتميزة، كان لا بد من التسلح بتحليل تاريخي ملموس لمصالح وتحالفات وأخطاء الاطراف السياسية المكونة للمجتمع

السياسي المغربي، أي القصر بارثه الاستعماري والاقطاعي من جهة، والحركة الوطنية بتناقضاتها وطبيعة قياداتها من جهة ثانية، مع التركيز على الفترات الاولى التي عقبت "الاستقلال"، وهذا ما انتبه اليه المؤلف، خاصة وأنه كان قد اشتغل هو بنفسه في الدوائر التقنية لوزارة الداخلية بالمغرب أثناء الحماية وبعدها لمدة. فخلال السنوات الاولى من الاستقلال، تمكنت الملكية من قلب نظام تحالفاتها، منتقلة من البورجوازية الحضرية، والفاسية تحديدا، الى أعيان البوادى من أجل ضمان تحكم شبه مطلق في السلطة. فقد كان حزب الاستقلال يراقب البيروقراطية وهي الاداة الوحيدة لتطوير البلاد. وكان هدفه هو استخدامها للحد من السلطات الملكية، مستعملا في نفس الوقت هيبة الملك الدينية والسياسية بغرض السيطرة على البوادى. لكن الاخطاء التي ارتكبها حزب الاستقلال في علاقته بالعالم القروى ساعدت على الدفع بالنخب المحلية المهددة للسير وراء القصر الذى احتفظ بالمصدر القانوني لكل السلط وتمكن بفضل سيطرته على العالم القروى، من التحكم المباشر في الحكومة وفي البيروقراطية التي أفلتت منه في البداية.

انطلاقا من هنا، ستظل الملكية مرتبطة بالاعيان المحليين الذين سيؤثرون على الوضع السياسي بكل ثقل توجهاتهم الرجعية. و"للحفاظ على غلبة النخب المحلية كقاعدة للحكم، كان على الملكية أن تتخلى عن القيام بتغييرات عميقة على المستوى الوطني". وابتداء من عام ١٩٦٠، يقول ريمي لوفو، ستلعب هذه النخب دور "مجموعة الاستقرار" داخل النظام السياسي لفائدة الملكية، "وقد أدت تبعية النظام السياسي المغربي ازاء النخب المحلية الى جمود وخيم العواقب".

هذا باختصار هو جوهر أطروحة الكاتب، أو على الاقل مضمون النصوص التي نقدمها للقارئ في حلقات.

يبقى أن نسجل ملاحظة واحدة، تتعلق بتقييم عجز الملكية والنخب المحلية عن تحديث الهياكل الاجتماعية والسياسية بالمغرب. فبينما يعتبر الكاتب أن هذا العجز يمثل فشلا ذريعا، بامكاننا أن نتساءل: هل كانت هناك فعلا ارادة لتحقيق دولة عصرية؟ ذلك أن الامر يتعلق باختيار سياسي توجهه بالدرجة الاولى المصالح المتداخلة للاستعمار الجديد من جهة وللطبقات المشدودة الى الماضي من جهة ثانية، في اطار تشكيل طبقي واحد، لا مناص من تسميته بالاقطاعية الرأسمالية التي تحصر التحديث فيما يخدم استمرارها، محافظة في الوقت نفسه على المصادر الرجعية للسلطة، وعلى رأسها استغلال الدين وتشويهه، وممارسة القمع والعنف بأساليبه التقليدية و"الحديثة" على السواء.

لماذا دراسة النخب المحلية

منذ عشر سنوات ودراسة النخب السياسية تستقطب بشكل كبير انتباه المؤرخين المهتمين بالعالم الثالث. لقد خيبت الدراسات المتعلقة بالمؤسسات أو الاحزاب الامال في تفسير هذه المجتمعات السياسية. فتم الميول الى بذل مجهود للتحليل يقوم على طرح سوسيولوجي أكثر للظواهر السياسية ويستفيد من التحاليل الموجودة حول الطبقة الحاكمة. لكن الدراسات التي سارت في هذا الطريق وجهت اهتمامها بشكل رئيسي للنخبة السياسية الوطنية، دون أن تولي انتباها كافيا للوسطاء الذين يضمنون استمرار القيم السياسية ويسمحون بالحفاظ على نظام اجتماعي معين وينشرون التغيير الاجتماعي والسياسي أو يمنعونه، وفي النهاية يحققون الجمع بين مشروعية النظام وسلطته. ان كل مراقب لمجتمعات المغرب العربي يستشعر وزن هذه الاقليات ذات النفوذ في تكوين المواقف الجماعية، غير أنه يبقى من الصعب تعريف هذه الاقليات. فمن جهة، تعرض مصطلح "الاعيان"، وهو المناسب لوصف هذه النخب المحلية، للتحوير بفعل استخدام المستعمرين له، الى درجة أنه أصبح يعني ضمنيا المتعاملين مع الاستعمار. ومن جهة أخرى، لم يعد الواقع الاجتماعي في المغرب المستقل مطابقا تماما لواقع الحماية، فالنشاطات مالت نحو التنوع والنخب نحو التخصص. ويبقى المجال السياسي مفتاح قطاعات النجاح الاجتماعي الاخرى، مع العلم أن مشاركة مختلف المساهمين في هذا المجال لا تتخذ شكلا واحدا. كما أن اتساع جمهور المرشحين في لحظة ما أو بصفة ما

للدخول الى فئة الاعيان لا يسمح بتقديم صورة شاملة عن هذه الفئة، اللهم الا صورة نوعية. اننا نجد في المنطلق فئتين متداخلتين مختلطتين: رجال الادارة والمنتخبون المحليون، وهم في نفس الوقت أصحاب أراضي أو تجار. وتضم هذه المجموعة حوالي عشرين ألف شخص بدونهم لا يمكن انجاز أي شيء خارج المجالات المحدودة التي تتحكم فيها البيروقراطية المغربية بشكل مباشر؛ على أن جل الحاكمين في الرباط أو رجال الاعمال في الدار البيضاء لن يشعروا بأنهم يقومون بوظائف يمكن مقارنتها بوظائف هؤلاء الاعيان.

هذه النخب المحلية لعبت سواء قبل استقلال المغرب أوبعده دورا هاما في قبول النظام أو رفضه. فقد كان على الادارة أن تستعمل الاعيان في غياب ممثلين مأجورين لها في كل مكان. والحالة أن العلاقات السياسية متداخلة على هذا المستوى، فروابط القرابة والعلاقات الاقتصادية والانتماء الى الزوايا أو الجمعيات ـ وبكلمة واحدة مجموع الصلات والخدمات المقدمة في الحياة اليومية ـ تشكل نسيج العلاقات بين الافراد والجماعات. وصاحب النفوذ هو من يعرف كيف يكسب أوسع الدعم والتأييد ويترجمه عندما يحين الوقت الى تصرفات سياسية، سواء كانت تصويتات أو رفضا للضرائب أو خضوعا للسلطة القائمة. وفي المقابل، يفاوض أعضاء النخبة المحلية تأييدهم للمستوى الاعلى منهم للزيادة في مواردهم وتوسيع نفوذهم والفوز على منافسيهم.

لكن لعبة التوازن الدقيق هذه يمكن أن تنهار في المناسبات الكبرى بمواقف موحدة عند الناس، عندما سيتعلق الامر مثلا بنفي محمد الخامس، أو بردود فعل البوادي على اثر اغتيال القياد الذين جاؤوا للقصر يقدمون الطاعة عام ١٩٥٦، أو بحملة الحسن الثاني الشخصية لصالح دستور ١٩٦٢، أو بتأثير الحرب مع الجزائر عام ١٩٦٣، أو كذلك بحرب الستة أيام عام ١٩٦٧. في كل هذه المناسبات ـ المتفاوتة الاهمية في تاريخ المغرب الحديث ـ تغيب روابط الولاء الشخصي مؤقتا ليحل محلها نوع من التعبئة أو من الترقب الجماعي الذى قد تكون له آثار كبيرة على النظام السياسي، ولكن حدته تزول تدريجيا مع مرور الانفعال.

هذه القوة الجماعية هي التي عملت على اسقاط الحماية وتدعيم السلطة الملكية بعد الاستقلال، وقد تعمل على تحطيمها. لقد كان محمد الخامس والحسن الثاني على وعي بسلطتهما التعبوية وبمخاطر استعمال تلك السلطة في آن واحد. لذلك فضلا اعادة تشكيل اطار للحياة السياسية يسمح للسلطة المركزية بالارتباط مجددا بشبكات النفوذ والمصالح المحلية التي كانت الحماية قد سيطرت عليها واستعملتها لصالحها.

غير أن هذا التطور لم يكن هو الطريق الوحيد الذى كان يمكن للمغرب أن يسلكه غداة الاستقلال. فقد كان بمقدور بيروقراطية مقطوعة عن المصالح المحلية أن تفرض أسلوبا سياسيا آخر. وكذلك الامر بالنسبة لخلايا حزب واحد. ومن المحتمل أن توجهات ما بعد الاستقلال قد مثلث خلال ١٥ سنة امتدادا لتطور كانت معالمه قد برزت في نهاية الحماية، وأخرت لهذا السبب ارساء هياكل جديدة. لكن الضغط الديموغرافي والتعليم وتوسيع البيروقراطية ستنسف شبكات الولاء والروابط الشخصية التي تشكل نسيج الكيان السياسي المغربي.

على أن المشكل لم ينحل مع ذلك. لقد ظنت الملكية في وقت من الاوقات أنه سيكون بامكانها أن تأخذ على عاتقها تحديث البلاد عن طريق تقوية دعائمها التقليدية في البداية. لكن اذا كان بامكان الملكية، في أقصى الحالات، أن تحيط نفسها بسياسيين اصلاحيين يؤخذون بشكل فردى من وسط الاحزاب ومن المهن الحرة أو من الادارة، فهي لا يمكن أن تترك لهم المجال لتحقيق برامجهم، سواء في ميدان التعليم أو الهياكل الزراعية أو التصنيع... ذلك أن كل مجهود جدى في هذا الاتجاه سيجعل الملكية تفقد تأييد النخب المحلية.

الاعيان والحماية

ان التحكم في العالم القروى هو أحد المجالات التي كانت الحماية ـ في منطق نظامها ـ تفتخر بأنها نجحت فيه بوسائل محدودة جدا. فـ"السياسة" الاهلية كانت تشكل مرتكزا لمجموعة من الممارسات التي بينت عن فعاليتها عند تهدئة البلاد. فبدلا من القيام بعمليات عسكرية مكلفة، سعت الحماية الى اضعاف المعارضة عن طريق معرفة شبه سوسيولوجية للقبائل وبعزل الجبهة المعادية واستعمال خصومها التقليديين ضدها. لقد كان ينبغي اللجوء الى التدخلات العسكرية أقل ما يمكن، ولم تكن تلك التدخلات أبدا ترمي الى التحطيم الكامل للخصم، بل الى احتوائه. فبشكل عام، كان قائدوا الحرب الذين ينصبهم السكان لمقاومة التدخل الفرنسي، من قيادوأمغار ينتهون الى التعامل مع الفرنسيين، بعد بعض الاشتباكات التي تعطي فكرة عن ميزان القوى. وكان من بين شروط استسلامهم ابقاءهم على رأس القبيلة باسم السلطان الذى كان الفرنسيون يتحركون تحت غطائه.

وهكذا تم تأمين استمرار النخب المحلية القديمة في مغرب الحماية. ولعل أشهر مثال على ذلك، هو موحا أوحمو، قائد زايان، الذى انضم أبناؤه الى

الفرنسيين، بينما استمر أبوهم يقاتل في الجبال، وتم تثبيتهم على رأس القبيلة. لقد بقيت النخب، التي أفرزها العالم القبلي لمكافحة التدخل الفرنسي، في السلطة بفضل التهدئة. ولقي كل طرف مصلحته في هذه الوضعية؛ فالفرنسيون كانوا يسندون منصب القائد لاحد الاعيان من ذوى النفوذ والقوة في الوسط القبلي، والسكان كانوا يفضلون تقديم طاعتهم لقائد عينوه للدفاع عن وجودهم وحريتهم، على أن تفرض عليهم أحد صنائع المحتل الاجنبي.

وكان القياد يحصلون مقابل خضوعهم على "سلطة شبه تقديرية على أشخاص وممتلكات رعاياهم". وسوف يستغل هؤلاء الاعيان، طوال فترة الحماية، السلطة التي يؤمنها لهم التنصيب الاجنبي، من أجل توطيد القاعدة العقارية لسلطتهم والتحول تدريجيا من قادة حرب الى ملاكين اقطاعيين. وكانت الادارة الفرنسية تقدم لهم مساعدة جهازها القضائي، فضلا عن استعمال القوة اذا اقتضى الحال. وسمحت لهم مسطرة التسجيل العقارى بامتلاك أراضي واسعة الى هذا الحد أو ذاك، كانت الجماعة قد تركت لهم حق استعمالها بصفتهم رؤساء مؤقتين وقابلين للعزل. واذا كان السلطان أو القبائل، في المغرب القديم، قد عملوا بصفة دورية على تبديد ثروات الاشخاص الذين تمكنوا بفضل سلطتهم من مراكمة بعض الخيرات، فان الوجود الفرنسي قد أوقف هذه العملية، وربط بذلك مصير الاعيان القرويين بمصيره.

وكان هذا النظام يمتد الى مستوى الشيوخ والمقدمين الذين يمثلون سلطة القياد عند أفخاد القبائل والدواوير. صحيح أن تشكيل اقطاعات كان أقل أهمية لديهم، ولكن روابطهم مع السلطة كانت تسمح لهم رسميا بأخذ "أجرهم" من السكان. وقد وصف جوليان كولو نظام النخب المحلية في عهد الحماية، في كتابه "الفلاحون المغاربة" بهذا الشكل:

"في عهد الحماية حيث كانت الامور تبدو وكأن القائد المحلي ينصب رسميا من طرف الدولة، مع كل الجهاز التنظيمي الذى يقتضيه ذلك، دقت ساعة انتهاء الجماعات. فالقائد لم تعد أمامه قوة مقابلة. وهكذا، ففي مغرب السهول التي تضررت فيه القبائل أكثر من المناطق الاخرى، لم يكن هناك فلاح واحد تسأله عن القياد والشيوخ والمقدمين الا وأجابك أولا بأنهم "يأكلون" مرؤوسيهم الى هذا الحد أو ذاك. لا شك أن البعض كان يبالغ عند ما يذكر أناسا ذوى نزاهة مثالية. والان ونحن ننظر للاشياء ببعد زمني، علينا أن نقر بأن مجموع المزايا كانت تفوق بكثير مجموع المساوئ في النظام الذى كان ينص على اختيار ممثل

الدولة من بين مرشحي الجماعة. والمزايا كانت تأتي من كون "الرؤساء" يعيشون في اندماج مع القبائل، ويعرفون بذلك مشاكلهم. ثم انهم كانوا بالضرورة مجبرين على الحد من أطماعهم حتى لا يتركوا القبائل منزوفة، والا فسيكسرون الغصن الذى يجلسون عليه".

هذا النظام كان يسمح للادارة الفرنسية بأن تحكم البلاد بامكانيات قليلة. وهكذا استطاعت الحماية حل التناقض بين ضرورة التوفر على ادارة واسعة الانتشار للتحكم في بلاد صعبة وممتدة الاطراف، واستحالة تمويل أجور ادارة سياسية موجودة في كل مكان. وقد سبق لحكم السلاطنة "المصلحين" أن واجهوا هذا التناقض عند محاولاتهم التحديثية في نهاية القرن التاسع عشر، وتم حله بترك ممثلي المخزن يقتطعون الاموال من السكان. وقد اكتفت الحماية بتبني وعقلنة هذه الممارسة القديمة التي لم تكن تضع توازن النظام الاستعمارى في خطر.

كما كانت لهذه الوضعية مزايا أخرى؛ فالقوة الاستعمارية كانت توهم بأنها تحترم مخلفات النظام القديم، أى أساليب الحكم التي ما كان لها أن تقبلها في منطق تنظيمها الخاص، ولكن كانت تقدر فعاليتها سرا. وبهذا، كانت تبرر تدخلها بضرورة الحد من تجاوزات النخب المحلية المغربية. وكانت الادارة الفرنسية تخلق بالتبعية منافسة بين نظام الاعيان المحليين الذى تتحكم فيه وسلطة الملك الذى كان يستفيد، في الصف الثاني، من نظام الاخلال بالامانة هذا.

وهكذا عاشت ادارة الحماية على وهم المراقبة التي يمارسها الوكلاء الفرنسيون ــ مدنيين وعسكريين ــ على رجال الادارة المغربية. فالواقع أن القياد كانوا يقومون في آن واحد بتمثيل السكان وتنفيذ قرارات السلطات الفرنسية. وكانوا يمارسون سلطتهم بمشاركة الجماعات، أى مجالس الاعيان الصغار الذين يتدخلون في اطار مقنن أو غير مقنن (جمع الترتيب، توزيعات وأداءات مختلفة) على حد سواء.

وكان هذا النظام يتوافق مع نوع معين من "تسيير الرعية"، طالما أن القياد يحافظون عند مرؤوسيهم على نفوذ صادر عن وضعيتهم القديمة وعن سلطة وسطهم العائلي، وكذلك عن ممارسة عنيفة لسلطتهم القضائية.

محاولات الاصلاح الاستعمارية

واذا كان هذا النظام يحتوى على مزايا متعددة كما ذكرنا، فانه لم يكن بامكانه أن يستمر الى ما لا نهاية على الشكل الذى اتخذه في السنوات الاولى من

الحماية؛ فتشكيل أملاك اقطاعية من طرف الاعيان المحليين قد خلق أسباب التوتر في الوسط القروى، ففي البداية، عند ما كانت الاراضي كثيرة، لم تكن القبائل تتضرر من الاستيلاء على بعضها من طرف الاعيان الذين كانوا يبقون على أراضي الزراعة أو الرعي بما يكفي لباقي الجماعة. لكن مع تزايد السكان، صار الوعي الجماعي بالاستيلاء على الاراضي أكثر حدة. ومما زاد من قوة رد الفعل، ان الاستعمار استأثر في نفس الوقت بأزيد من مليون هكتار من أجود الاراضي، وان بيروقراطية الحماية تمضي بنشاط، في وضع مئات آلاف الهكتارات من أراضي الاملاك العامة والجيش والاراضي الغابوية، تحت مراقبتها المباشرة. والحالة أن القبائل لم تكن الى ذلك الحين قد بلغها ضرر من القانون المرن الذى كان منصبا على استعمال الاراضي أكثر منه على امتلاكها. وساهم كل من الضغط السكاني وتقلص المساحات المتوفرة في المزيد من اثقال كاهل العالم القروى بتمويل نظام ادارة الاعيان المحليين. وكانت الضريبة الفلاحية، أو الترتيب، وهي دعامة اقتطاع القياد وتوابعهم، تضغط على الفلاحين المغاربة أكثر من الفلاحين الاوروبيين، في الوقت الذى لم يكن الانتاج يزيد في الوسط التقليدى، اذ لم تكن الاربعة ملايين هكتار التي يزرعها المغاربة تنتج، حسب السنوات، الا نصف أو ثلث المردودية التي يحصل عليها المعمرون. وهكذا كانت الامور تتجه نحو انهيار نظام الادارة المحلية ونظام الانتاج التقليدى على حد سواء.

ولقد كان بعض السوسيولوجيين المطلعين والمقربين من مركز قرار الاستعمار، مثل روبير مونتاني، على وعي بالمخاطر المحدقة، كخطر اكتساح المدن الساحلية من طرف المهاجرين من البوادى والذين يستحيل ادماجهم اذا ما تفسخ العالم القروى التقليدى بسرعة. وكانت الحماية تخشى النتائج السياسية لهذه الهجرة على الوسط الحضرى أكثر من تلك التي كان يمكن أن تعاني منها البوادى.

وغداة الحرب العالمية الثانية، تم رسم سياسة جديدة عرفت بعض التطبيق. وكانت ترمي من جهة الى تحديث نظام الادارة القديم القائم على الاعيان المحليين، وذلك عن طريق موازنته بمجالس منتخبة؛ ومن جهة أخرى الى تحويل العالم القروى التقليدى للدفع به الى الانخراط في دورة الانتاج. وهذه الاصلاحات التي كانت تقتضي مراجعة مجموع العلاقات القائمة منذ بداية الحماية بين البيروقراطية الفرنسية والنخب المحلية المغربية والاستعمار، لم تتحقق. لكن المشكل سيطرح نفسه من جديد بطريقة مماثلة غداة الاستقلال. ومن هنا، فان فشل محاولات الاصلاح في نهاية الحماية يسمح لنا بتحديد أفضل لمعطيات مشكلة النخب المحلية.

وهكذا لم تنجح الحماية، حتى خروجها، في حل مشكلة تنظيم مجالس منتخبة وتقريرية، متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. صحيح أن ظهائر ١٩٥١، وسعت صلاحيات الجماعات الادارية، ولكن ذلك كان بهدف عدم الخلط بين هذه المجالس وهيئات الاعلان الاستشارية مثل جماعات القبائل والشركات التعاونية الاهلية. وقد سهرت الادارة على حفظ سلطة القياد بتكوين هيئات محدودة على مستوى أفخاد القبائل وغير متوفرة في الغالب على موارد خاصة بها. وتم الاعتماد على المراقبين المدنيين لرعاية هذه الهيئات، وكلف الشيخ، مأمور القائد، برئاسة وتنشيط الجماعة. غير أن القياد في الحقيقة، وخاصة الاقوياء منهم، سيعطلون تطبيق الاصلاح، خوفا من أن يطعن في سلطتهم.

في نفس الوقت، شعرت الحماية بالحاجة الى اشراك ممثلي السكان في عمليات استثمار وتجهيز البوادي، التي أجريت لاحتواء أخطار النمو السكاني. ومع ذلك، فان دراسة أعدتها مجموعة من ضباط الشؤون الاهلية والعسكرية، وقت استبدال الجنرال جوان بالجنرال غيوم، تبين قلق دوائر الحماية ازاء ما اعتبرته نزعة محافظة عند الحماية. ويتساءل أصحاب الدراسة عن مستقبل الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية بخصوص المغرب قائلين :

"ان المستعمرات والقوة شيئان متلازمان. وفرنسا لن تحافظ على مستعمراتها الا بقدر ما ستجد اما في نفسها أو لدى الاخرين تكملة القوة التي تفتقر اليها حاليا. انها ستجد هذه التكملة في نفسها بتقليص مسؤولياتها الخارجية الى مستوى قوتها، وستجدها في الخارج بربط مصيرها بمصير قوة أخرى: القوة الروسية أو الامريكية أو الاوروبية".

ان أصحاب هذا التقرير يفترضون أن الخيارات الفرنسية تمت مراعاة لحل أوروبي، ويضعون مستقبل الحماية في هذا الافق، منشغلين في نفس الوقت بتطورات الجماهير المغربية وبتحجر الابوية الفرنسية على تحولات المجتمع المغربي. والحالة أن الجميع يعرف أن العلاقات بين الاقامة العامة والقصر لم تعد كما كانت في عهد ليوطي، ولكن كثيرا ما يتم الاحتفاظ بتصور مثالي للعلاقات بين الاعيان والادارة الفرنسية. وينتقد التقرير سياسة الحماية في هذه النقطة انتقادا شديدا، بينما لم تكن قد مرت الا بضعة أشهر على تعبئة الاعيان في محاولة كانت ستؤدي الى خلع محمد الخامس.

"في البداية كان اختيار القياد والشيوخ يتم بشكل جيد، بالاضافة الى أن العلاقات الشخصية القائمة على مبدأي الثقة والنفوذ والتي تربطهم بأمورهم، وهم أنفسهم من مدبري التهدئة، كانت تسهل

الى حد كبير تنفيذ المراقبة. أما اليوم، فان مثل هذه العلاقات لم تعد موجودة".

وأمام القياد القدامى، الذين يطلب دعمهم السياسي ضد الوطنيين والقصر، لم يعد للضباط الشبان نفس الوزن الذي كان عند أسلافهم. فضعفت المراقبة وكثر الاغتصاب والابتزاز، وكان بامكان القياد أن ينقلبوا ضد القصر اذا ما أريدت معاقبتهم.

"وفضلا عن ذلك، كان تنفيذ مراقبة صارمة يتطلب على المستوى الاعلى أن يبقى ملك البلاد على وفاق تام مع القائم العام ولا يسلك سياسة شخصية قد تقوده حتما الى الدخول آجلا أو عاجلا في صراع ضد هذا الاخير. والحالة أن هذا الانسجام الضروري الذي كان يتطلب اخضاع القصر للاقامة العامة قد تكسر. فأصبح لزاما على أعيانا (أو أبناءهم) الذين يتجاذبهم المعسكران أن يتخذوا موقفا. ولا شك أنهم لا يرضخون لذلك عن طيب خاطر، ولكن وفاءهم لم يعد من الان فصاعدا رهينا الا بقوتنا".

وأخيرا، فان نظام الاعيان، حسب أصحاب هذا التقرير، نظام لاشعبي بصفة خاصة في الاطلس المتوسط حيث بحثت الحماية عن دعائمها التقليدية. وهذه المنطقة لا تحتمل الخضوع للسلطان ولسياسة الاعيان "العتيقة البالية" وبيروقراطية الادارات التقنية الفرنسية. ونتيجة هذا التضايق ستكون هي الدخول المتزايد للدعاية الوطنية الى الوسط البربري.

ان تقييم عوامل التغيير ليس دقيقا جدا، ولكن من المفيد أن نشير الى أن مسؤولي الحماية بدأوا يعيدون النظر في الاليات السياسية التي سبق لهم قبل مدة قليلة أن حركوها لصالحهم بنجاح، على أن تأليب الاعيان ضد السلطان لم يكن يبدو لهم مربحا على المدى البعيد. فسياسة الديموقراطية هي وحدها التي تظهر لهم صالحة للطعن في الملك، باسم مبادئ مقبولة في آن واحد من طرف الجيل المغربي الصاعد ومن طرف الرأي العام الفرنسي والرأي العام الدولي الذي ينبغي الظهور أمامه بمظهر مقبول. كما تتميز هذه السياسة بالتحضير لمشاركة الفرنسيين في أجهزة تسيير الحماية، طبقا لمبادأ السيادة المشتركة. فالخيارات السياسية تقوم على هذه الاسس:

"ازاء العداء المعلن للقصر، وباعتبار أنه لم يعد بامكاننا الاعتماد على سياسة "الاعيان" التي أصبحت عتيقة، فاننا مضطرون لايجاد دعائم جديدة. والظاهر أنه لم يبق هناك الا حل واحد هو اللجوء

الى الجماهير، ما دمنا نتوفر على تأطير فرنسي واسع الى حد لا نخشى معه أن تتجاوزنا الامور".

والفكرة التوجيهية لاصحاب هذا التقرير المذكور هي: قيادة تطور مراقب لتفادى قيام ثورة ولتجاوز البورجوازية الحضرية والقصر بالتحالف مع الجماهير القروية وبتحويل نظام الاعيان. وستتبنى الملكية في الستينات الخطوط العريضة لهذه السياسة من أجل ايجاد قوة مقابلة لنظام الاحزاب، وسيزيل تحقيقها من طرف سلطة سياسية مغربية عديدا من الحواجز التي منعت اصلاحات الحماية من بلوغ أهدافها السياسية. لكن طبيعة المشروع لم تتغير، بل اننا نجد في الحالتين الفكرة التي تنص على ضرورة اجراء اصلاح ادارى أولا، ثم تأكيد أولوية السياسة على المصالح التقنية وتمكين الدوائر السياسية من الحيوية والقوة لكي تقود التطور وتتحكم في اتجاهه.

"ففي البداية، يجب الانطلاق من القاعدة بانشاء "جماعات" فعلية تضم السكان المغاربة وتسير بنفسها مصالحها بواسطة هيئات منتخبة وتحقيق هذه العملية فورا ممكن، فالاستعداد لها موجود في كثير من المناطق حيث قامت بعض التجارب بنجاح منذ أربع سنوات في نواحي مختلفة من البلاد. وقد وفر لنا ظهير ٦ يوليوز ١٩٥١ الخاص باصلاح الجماعات، الاطار القانوني الذى كنا بحاجة اليه. وفي هذا النص ما يكفي من المرونة لبلوغ الهدف المطلوب في اطار احترام كل الخصوصيات والتكيف مع الظروف السياسية اللامتناهية التنوع".

وما دام الاطار القانوني موجودا، فيجب اعطاء الارادة السياسية لمسؤولي الحماية حتى يقوموا بتعميقه، بالرغم من تحفظ القياد والادارة الفرنسية.

"ان اقامة الجماعات المغربية ينبغي أن تكون بالنسبة لنا، بفضل الثقة التي ستخلقها ازاءنا، وسيلة دفاعية ذات قيمة لا مثيل لها وفعالية تفوق القمع الذى لا يمكن لنا ممارسته في كل مكان ولمدة طويلة بدون أخطار كبيرة. والاضطرابات التي عمت الاطلس المتوسط تفيدنا بمعلومات ثمينة في هذا الصدد. ونضيف أن تطوير الحياة العمومية هذا سيساعد بشكل كبير على تموين نخب قروية قادرة على المشاركة بنشاط في تسيير الشؤون المغربية وقادرة أيضا على تزويدنا بالدعامات القوية التي نفتقر اليها حاليا. كما أن نفوذ هذه النخب يمكن أن يواجه بنجاح نفوذ الاقليات الحضرية المتطورة التي تعطي لنفسها دون الاخرين، في مغرب تتكون أغلبيته من الفلاحين، حق تمثيل الاتجاهات السياسية في البلاد. فبمجرد أن تغطي شبكة الجماعات مجموع المغرب القروى، سيكون علينا

أن تخلق بسرعة مجالس اقليمية أو جهوية، للوصول في المرحلة الاخيرة الى برلمان مغربي. وستدرس تشكيلة وسلطات هذا الاخير، باعطاء اعتبار كبير لضرورة اللامركزية. وسيضم الى جانب ممثلي البوادى، ممثلي الجماهير الحضرية وممثلي السكان الفرنسيين".

واذن فالامر لا يتعلق بمجرد تكييف نظام الادارة المحلية، ولكن بصياغة جديدة للنظام السياسي. وقد كان على انجاز هذا التحول أن يضمن للحماية فائدة مزدوجة: اقرار تمثيلية فرنسية داخل النظام السياسي المغربي وتقليص سلطة الملك التخلص منه بطرق ديموقراطية.

ستشرع الحماية اذن في استبدال القياد والشيوخ تدريجيا برؤساء منتخبين. وبهذا استبعد قصدا اللجوء الى ادارة مغربية حديثة، نظرا لغياب أطر مكونة على حد قول الحماية. والواقع أن هذه الاخيرة كانت تخشى تكوين ادارة مغربية تتجاوز مستوى الشؤون المحلية، كما تخشى على حد سواء تشكيل حكومة مغربية تمارس في اطار معاهدة فاس. فتوحيد البلاد ومركزتها على يد الادارة الفرنسية قد يتحولان الى أسلحة سياسية خطيرة بين أيدى هذه الادارة أو تلك الحكومة. ويلح أصحاب هذا التقرير المذكور على ضرورة تحويل الادارة الفرنسية تحويلا عميقا حتى تكون قادرة على انجاز ومتابعة هذه الادارة الموروثة عن المكاتب العربية. فباسم من أو باسم ما ذا سيستمر رجال الادارة الفرنسيون في مراقبة المنتخبين المغاربة؟ ان مصدر سلطتهم، على غرار سلطة القياد، هي الملك الذى يريدون الحد من صلاحياته.

الا أن الوقت لم يكن كافيا لكي تحضر الحماية هذا التحول في العالم القروى بشكل عميق. فعند ما ستنشب نزاعات جديدة، ستستند الحماية في الواقع على نظام القياد القديم. ان فشل الحماية سيؤدى بها الى الافلاس وسيقود، كما سنرى، الى اقامة شبكة من المنتخبين ورجال الادارة تحت اشراف الحكومة المغربية. وهكذا، فبعد مرور أقل من خمس سنوات على التقرير المذكور، ستتحقق الغرضية التي استبعدها أصحابه.

وعلينا أن نسجل في الاخير أن هذا المشروع كان يشتمل على باب حضرى يعادل فيه التحالف مع البروليتاريا الصناعية ضد البورجوازية دور الجماعات في السياسة القروية. ويوصي هذا الباب بنهج سياسة سكنية وبتحقيق الفوائد الاجتماعية ورفع الاجور وتكوين نقابات تحت الوصاية لجلب عطف الطبقة العاملة، وهذا ما سيتم بعد الاستقلال.

كانت هذه هي الخطوط العريضة للافكار التي كان يرغب في تطبيقها بعض

رجال الحماية من ذوى النفوذ. وقد جاءت هذه الافكار متأخرة، فلم تستطع أن توحي الا ببعض الاجراءات التفصيلية. لكنه من المثير أن نرى كيف سلكت الملكية بعد الاستقلال طرقا مشابهة لطرق رجال الحماية المذكورين، وذلك دون أن تطرح أبدا مشروعها بنفس الوضوح ولا أن تستوحيه مباشرة من مشروع الحماية.

الاعيان المحليون في المرحلة الانتقالية

لقد أثبتت السياسة المتبعة من طرف المغرب المستقل أن تصور الحماية لنظام جديد لم يكن كله خياليا. ومع ذلك فان ادرة الحماية، بهاجس الحذر، لم تندفع في انجاز اصلاح كانت تنظر اليه بنظرة الشك. لقد وافق السلطان عام ١٩٥١ بسهولة كبيرة على الظهير الخاص باصلاح الجماعات في الوقت الذى رفض النصوص الاخرى التي قدمت اليه. صحيح أن الحماية كانت تخشى اغضاب القياد بالاسراع في اقامة المجالس، ولكنها كانت ترتاب أيضا من أن يستعمل حزب الاستقلال هذه المؤسسات كمجالس حكومية صغيرة. لذلك لم تقبل الادارة في أقصى الحالات الا بادخال بعض الاصلاحات الجزئية والتدريجية، بينما كان اجراء تحول شامل هو وحده الكفيل باحداث بعض الاثر على النظام السياسي.

في نهاية الحماية، تمت اقامة ٩٨١ دائرة صغيرة في منطقة الجنوب. لكن يجب القول أن تنظيم مجالس خاضعة للحماية لم يحقق كل الامال، فقد اشتكت قيادة الداخلية عام ١٩٥٦ من عجز الجماعات المحلية عن أن تساعد وتنوب عن المصالح الفرنسية في مهام التجهيز واستثمار البوادى. ولمعالجة هذا الوضع، نادت مصلحة الجماعات القروية بتوسيع حذر لصلاحيات هذه المجالس وتعميمها، واعترفت بالمناسبة بالعراقيل الموضوعة في وجه هذه المجالس من طرف القياد ووكلاء الادارة الفرنسية الذين يخشون تغيير الوضع القائم. ولكنها لم تكن ترى الحل الا في توسيع الصلاحيات الاقتصادية والاجتماعية للمجالس المحلية، مع الزيادة في الوسائل المالية الموضوعة تحت تصرفها.

وقد كان مارتيل أكثر تبصرا، حيث أقر بالجوانب السياسية للمشكل قائلا:

> "ما من شك في أن هناك نية سياسية وراء الاصلاح. فبعد الخيبة من جانب القصر واتجاه الجمود الكامن للمدن، تبين أنه من اللازم والمستعجل البحث عن صيغة سياسة جديدة قادرة على احباط الانتقادات الموجهة الينا سواء من الخارج أو من الداخل".

ويرى المؤلف أن هدف الاصلاح هو تقويم سياسة بديلة عن سياسة القياد

الكبار، مع الاستمرار في نفس الوقت في الاعتماد على الجماهير القروية لمحاربة مد المدن التابعة للوطنيين، وبصفة كمالية، اقناع الوطنيين ومنظمة الامم المتحدة بعزم الحماية على دمقرطة المؤسسات المغربية انطلاقا من القاعدة.

وقبل ذلك ببضع سنوات، كانت تجربة أخرى، هي تجربة "قطاعات تطوير الفلاحين" قد اختارت استعمال الجماعة القروية كقاعدة لعملية "تحديث شمولي" للبوادى. وهذه العملية، التي كانت تريد أن تكون أيضا تجربة لتصفية المظاهر القبلية، استهدفت تغيير الناس عن طريق المدرسة والعيادة وادخال الالات والمشاركة في التسيير. وقد حققت نتائج هامة على الصعيد التقني والاجتماعي، ولكنها أثارت عداء المعمرين وقلق الوطنيين الذين اعتبروها محاولة للدمج والاحتواء. وقد كان توسيع التجربة يفترض غياب القائد والمعمر، ويقود الى ارجاع سلطة التقرير الاقتصادية والسياسية الى الفلاح المغربي المتحول. فالغي أصحاب التجربة بعد سنوات قليلة وأدمجوا في مجموعة من هيئات مساعدة القرويين التي لا تهدد وجود النظام.

لقد حاولت الحماية اذن، خلال الخمس سنوات الاخيرة من وجودها، أن تشكل فئات جديدة من النخب المحلية التي كانت تفكر في اشراكها مسؤوليات السلطة، تبعا لصورة مستوحاة من القرن التاسع عشر الفرنسي ومن تجربة الجماعات الجزائرية المختلطة. وكانت الادارة تملك ما يكفي من التبصر والواقعية لتدرك أن الوسطاء التي أوجدتهم لاخضاع البوادى سياسيا لا يمكنهم أن يلعبوا هذا الدور الى الابد. فأخذت تبحث، مع مراعاة جانب القياد، عن وسطاء من نوع آخر للموافقة على سياسة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تبررها ضرورة تسكين الفلاحين الذين بدأوا ينهمرون على المدن. وكانت ترغب في توسيع فئة الاعيان وتقبل اثارة حماسهم باعطائهم شيئا من الفوائد الاقتصادية، مثل البذور المختارة أو القروض لشراء الالات، آملة أن تكون كلفة هذه التشجيعات على المدى المتوسط أقل من المنافع التي تتركها للقياد وتوابعهم، وأن يكون لها مفعول مضاعف على تطوير البوادى. كما كانت الادارة تنتقد بشدة العواقب السياسية لتجاوزات النظام القديم والطابع العتيق للسلوك الاقتصادى عند ممثلي هذا النظام.

لقد كان يمكن لمحاولة تجديد النخب المحلية هاته، أن تخلق طبقة من "المعمرين المغاربة"، لو أنها بدأت قبل ذلك الحين أو استمرت لمدة أطول. على أننا نجد من بين الشيوخ ومنتخبي الجماعات بعد الاستقلال قسما لا يستهان به من الاعضاء القدامى في الجماعات الادارية التي وضعتها الحماية، مما يدل على أن هذه المجالس قد لعبت دورا في تجديد واستمرارية النخب المحلية.

وعلى الرغم من نواقص نظام النخب المحلية في عهد الحماية ـ ونواقص الاعضاء المنتمين اليه ـ فقد كان بالامكان أن يندمج، على الاقل في مرحلة أولى، ضمن هياكل المغرب المستقل. لكن ادارة الحماية ارتكبت خطأ استعمال هذه النخب في نزاعها مع الملك، عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٣. وهذه التعبئة الشاملة تقريبا للقياد وتوابعهم في اتجاه معارضة مد الوطنيين في المدن ليست مجرد نتيجة لتحريكهم بذكاء من طرف الحماية، لان هذا التحريك سيظهر طابعه العابر فيما بعد، بل يمكن أن نعتبر أن الاعيان القرويين المغاربة كانوا في معظمهم يشعرون بالخطر الكامن الذى تمثله الحركة الوطنية على النظام الذى مكنهم من تحويل نفوذهم الى ثروة عقارية. فلحماية هذه الثروة، كان الاعيان بحاجة الى البيروقراطية الفرنسية التي تتحرك باسم السلطان وتهددها الحركة الوطنية مثلما تهددهم. أما هذه الحركة الوطنية، فقد كان عليها أن تسعى الى تبديل مواقفها بالتحالف في البوادى مع المتضررين من تشكيل شبكة الاعيان. وبالفعل، فان انهيار ادارة الحماية ونظامها السياسي لم يحدث الا عندما وجدت الحركة الوطنية هذا الدعم في الوسط القروى، بفضل جيش التحرير.

لقد وضع الطعن في الحماية الاعيان المحليين في موضع حرج وخطير، فأصبحوا في المرحلة الانتقالية الوسطاء الذين يجب اسقاطهم للاسراع في تقهقر الادارة الفرنسية. ولم تكن عند القياد، رجال الماضي، حساسية سياسية تسمح لهم بفهم الاحداث أبعد من حدود دائرة نفوذهم. فعند ما دفعت بهم الحماية، تحت اشراف باشا مراكش والشريف الكتاني، الى مغامرة خلع محمد الخامس، لم تستقل منهم الا كمشة ضئيلة. لكن اخلاصهم للسلطات الفرنسية لا يفسر كل شيء، فموقفهم ناتج عن التضامن المصلحي وعن مزيج معقد من الحقد على العلويين والعداء للبورجوازيين العصريين في المدن والذين يرون في حزب الاستقلال رمزا لهم. وهكذا، فانهم كانوا بحاجة الى تحالفات جديدة للخروج من عزلتهم على اثر الاستقلال، ولولا تعاملهم مع القادة الجدد لسرعان ما تعرض هؤلاء القادة للمشاكل مع العالم القروى.

أما الغموض الذى تم فيه نقل السلط، فقد عزز تحكيم الملك وسمح في النهاية بقلب التحالفات. فقد انحل ارتباط الملكية والبورجوازية الحضرية، الذى سمح بزعزعة الحماية.. انحل ساعة نجاحه دون أن تدرك الاطراف المشاركة نتائج هذا الحدث. لقد كان من الممكن نظريا تصور حل بديل يتمثل في تحالف البورجوازيين المحافظين داخل الحركة الوطنية مع الاعيان القرويين. لكن ذكريات الحماية واختلاف التكوين الثقافي منع من التفكير على المدى المباشر في مثل هذا

المشروع الذى سنجده فيما بعد مرسوما بصعوبات كثيرة.

كما كانت هناك فرضية أخرى وهي ارتباط الجناح الجذرى داخل الحركة الوطنية مع بعض العناصر القروية غير المنظمة وذات المصلحة في التخلص من نير الاعيان المحليين. وفي هذه الحالة كانت سيطرة يسار الحركة الوطنية على البيروقراطية سترسم سياسة من الاصلاحات الرامية الى تحطيم سلطة الاعيان على العالم القروى. والواقع أن الفترة التي تلت رجوع الملك قد شهدت ظهور سياسة أخرى، بعد بعض التردد.

ففي تقرير بتاريخ ١٥ يوليوز ١٩٥٦، بين المدير العام للداخلية الذى أشرف على نقل سلطات ادارته الى السلطات المغربية، تردد وتطور العلاقات ما بين القصر والحركة الوطنية والاقامة العامة في تلك الفترة الحرجة. وكانت احدى النقاط الحساسة في تلك العلاقات هي بالضبط العالم القروى التي شعرت ادارة الحماية بأنه يفلت منها تحت ضربات جيش التحرير:

"ان المخزن القديم لم يعد موجودا، والحكومة الجديدة ليست موجودة بعد، والقصر هو القوة الوحيدة التي يمكن أن تستند عليها الحماية، والحالة أن الحماية تحتاج الى سند. انها دائما كانت بحاجة اليه، وكانت دائما تعتمد على الهيكل الادارى المخزني أكثر مما كان يظهر ولا سيما في مجال الامن".

وهكذا وبهاجس من الامن، حاولت الادارة الفرنسية أن تحصل من الملك على تثبيت القياد، باستثناء ثلاثين اسما معروفين بشبهتهم وتأييدهم للسلطان ابن عرفة. وبعد مفاوضات وأخذ ورد، رفض الملك في النهاية أن يزكي بسلطته الادارة المحلية القديمة (*)، مصرحا لمخاطبيه الفرنسيين:

"ولماذا سيكون علي أن أزكي هؤلاء المغاربة الذين أدوا الى سقوطي؟ وحتى ولو قبلت بذلك فلن أستطيع، فالملكية المغربية اليوم ملكية دستورية.. انها قضية الحكومة".

وسيكون من الصعب أن نعرف ما اذا كان محمد الخامس قد تصرف بهذا الشكل عن قصد أو نظرا لعجزه عن اتخاذ قرار معين. ومهما يكن، فان رفضه تزكية الاعيان المحليين قد أدى بسرعة، كما سنرى فيما بعد، الى انهيار ادارة الحماية،

(*) واذا كان محمد الخامس قد رفض تزكية القياد القدامى، فانه وافق في نفس الوقت على استقبال وفد من المعمرين الفرنسيين بقيادة س. أوكوتوريي، رئيس الغرفة الفلاحية بمكناس وأحد المسؤولين الرئيسيين على نفيه عام ١٩٥٣.

وقاد الحماية الى جملة من التنازلات التي أتمت تحقيق الاستقلال الشكلي. وقد كان الحصول على تلك التنازلات سيكون أصعب، لو لم يكن الطرف الفرنسي قلقا على أمن مواطنيه بالمغرب.

كما أن الاحتواء الفورى للاعيان المحليين كان سيؤدى، لوحصل، الى مواجهة صعوبات مع الجناح اليسارى داخل الحركة الوطنية الذى كان يعلن عداءه لمؤسسة القياد. ومن هنا، فان القصر قد تردد طويلا قبل أن يتخذ في النهاية موقفا باتفاق الصدف، فالظاهر أنه شجع في البداية محاولات احتواء القياد القدامى دون أن يظهر أمام أعين الوطنيين بمظهر المتواطئ. والحدث الاكثر دلالة في هذا الصدد، كان هو قيام جمهور الشعب، يوم ١٩ نونبر ١٩٥٥، أمام القصر باعدام ثلاثة من أنصار ابن عرفة كانوا قد جاؤوا يقدمون الطاعة لمحمد الخامس لدى عودته من فرنسا. وقد كان القصر قد أعطى شفويا موافقته على نقلهم، وسينشر فيما بعد بلاغا يوضح فيه أنه لم يوافق أبدا على استقبال القياد القدامى. وما أن انتشر الخبر في جميع أرجاء البلاد، حتى تحطمت سلطة القياد وتوابعهم من شيوخ ومقدمين في بضعة أيام.

كما أن رفض الملك تزكية طاعة المخزنيين والكوم الذين يسندون عمل الادارة الفرنسية، وعددهم عشرون ألف، قد أسرع أيضا بانهيار الادارة المحلية. وستقود استحالة استعمال هذه الوحدات والانسحابات الكثيرة الى اتخاذ الحماية قرار اسناد مراقبتهم الى السلطات المغربية في أسرع وقت ممكن.

وان رفض القصر التعاون مع الحماية من أجل الحفاظ على الهياكل الاجتماعية الموجودة قد ترك له حرية التصرف الخاص في مرحلة اعادة بناء السلطات العمومية، دون أن يتهم بالتواطؤ مع السلطة الاستعمارية القديمة. فقد شعرت الملكية بأن عليها أن تأخذ بسرعة بعض الضمانات، لان ادارة الحماية، بعد التردد الذى حصل في البداية، ضاعفت وثيرة تحويل الادارات المركزية التي سقطت بشكل طبيعي بين أيدى بورجوازيي الحركة الوطنية المتشبعين بالتربية العصرية في المدارس الفرنسية. فاذا ما انتظر القصر طويلا، فسيجد نفسه معزولا ومجردا من وسائل العمل. وهكذا فانه عند ما أذعن للامر الواقع، ترك حزب الاستقلال يحتل المواقع الادارية التي أخلتها بيروقراطية الحماية ويسيطر بذلك على بلاد المخزن القديمة المكونة من المدن ومن السهول الغنية، نصب رجالا ووضع سياسة ستسمح له بأخذ ما لم يرد أخذه مباشرة من أيدى المستعمر. ومن الامور البالغة الدلالة في هذا الصدد أن يقع اختيار الملك على القائد البربرى القديم الحسن اليوسي الذى تربطه به علاقات طويلة لينصبه على رأس وزارة

الداخلية. ومنذ ذلك الوقت، اتهم الجنرال ميريك الملك بأنه يريد أن يتبنى لحسابه الخاص السياسة البربرية للحماية، "بتحييد الجبل ثم استعماله لاغراض سياسية... وبذلك سيكون القائد الحسن اليوسي هو كلاوى الملك".

لكن اذا كان محمد الخامس يريد التحكم في تعيين القياد والاحتفاظ بصلاحياته، بنية الدفع نحو اعادة تكوين شبكة الاعيان، فقد كان عليه أن ينتظر بعض الوقت قبل أن يحقق أهدافه تلك. وقد تم احتلال المناصب الاولى بشكل فوقي، حيث عين عمال أقاليم خلفا لرؤساء النواحي واستمرارا لهم، كما عين قيادا وباشوات جدد خلفا لرؤساء المناطق والدوائر في عهد الحماية. وهكذا سيتم التخلي عن البنية الادارية القديمة التي كانت تسند المسؤوليات للاعيان المحليين غير المأجورين رسميا. أما رجال الادارة الجدد فهم موظفون حلوا محل المراقبين الفرنسيين فيما يخص السلطات القانونية، مضيفين اليها سلطة القياد القدامى.

وعلى المستوى المحلي، تأكدت غلبة المناضلين السياسيين منذ البداية. فقد تم وضع الادارة الجديدة في ظروف السرعة، وأمدها حزب الاستقلال وجيش التحرير بأغلبية عناصرها. لكن القياد الجدد لم يكونوا مهيئين للقيام بمهامهم، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة، فجلهم من المدن وذوو ثقافة حديثة عامة أو تقليدية بالمرة واشتغلوا في مهن ليس لها نفوذ كبير على الفلاحين مثل التجارة الصغيرة أو الصناعة التقليدية أو اصلاح الدرجات، وطبعا لم يكونوا يملكون روح السلطة المطلوبة تجاه المرؤوسين.

وهكذا حلوا غير مرتاحين وسط رموز السلطة التي كانت عند المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الاهلية: سيارة جيب، المكتب، الراديو، القوات المساعدة، خزانة الاسرار والصندوق الاسود. وكانوا في الغالب يحافظون على لباسهم التقليدى ويسعون للاستناد الى لجان أو خلايا تضم البورجوازية الصغيرة المكونة من التجار أو من السماسرة الذين نجدهم في المجتمعات القروية. ولقوا سندهم الاقوى في التنظيم الحزبي وشعاراته ومفتشيه. وبما أنهم كانوا محرومين من الشبكة الادارية القديمة المكونة من الشيوخ والمقدمين، فانهم عملوا بسرعة على ايجاد زبائن لتعويض ذلك النقص، معتمدين في ذلك على الاستخدام السياسي للحظوة والمنافع التي يجنونها من الادارة. لكن هذا التصرف بأخطائه، كان يجلب عليهم الاعداء أكثر من الانصار المخلصين، فاتهموا بالعجز وبالعقلية الحزبية الضيقة وأحيانا بالاختلاس. وبعد بضعة أشهر من عدم التفاهم المتبادل، فسدت العلاقات ما بين المواطنين والقياد الجدد، الذين خاب أمل البعض منهم

فبدأوا يفكرون في الاستقالة أو انكمشوا على أنفسهم. وفي بعض الجهات، كف الفلاحون عن طرح مشاكلهم ونزاعاتهم أمام السلطة الادارية المحلية، هذا مع العلم أن القياد سرعان ما جردوا من سلطتهم القضائية وفقدوا بذلك عنصرا من عناصر النفوذ ووسيلة أساسية للضغط على السكان.

لكن خطورة الوضع كان يحجبها حماس الاستقلال، ففي مدن وقرى بلاد المخزن القديمة، كانت خلايا حزب الاستقلال تضمن علاقة كافية ما بين السلطات والسكان. كما أن الحياة السياسية الجديدة على الصعيد الوطني، والمشاكل الدولية (فالاستقلال لم يتحقق بشكل كامل) شغلت النخب السياسية التي لم تكن ترى اما عن جهل أو عن رغبة في معالجة ما هو مستعجل، مشاكل العالم القروى والتي لا تكتشفها الا عند وقوع أزمة من الازمات. على أن محمد الخامس كان أكثر انتباها لردود فعل القرويين من قيادات الاحزاب، اذ كان يستقبل البعض منهم ويستمع الى شكاياتهم ويجعلهم يذهبون بانطباع أنه يفهم مشاكلهم، الى درجة الموافقة على عملهم عندما يتظاهرون بالسخط على مبادرات الرباط.

لقد كان الملك يبدو للقرويين وكأنه سجين بورجوازية جديدة تتجاهلهم وتحتقرهم، فالشبان المتخرجون القادمون من المدن قد ورثوا الوظائف الادارية والادوار السياسية عن الحماية دون أن تكون لديهم معرفة اجتماعية بالبلاد، فالاستقلال عندهم يقاس بمقياس صعودهم الاجتماعي والفوائد التي يجنونها منه. وكل من لا يشاطرهم ارتياحهم أو آمالهم يشتبه في ميوله للنظام الاستعمارى. وقد كانت سيطرتهم على الادارة تعتمد بعد الاستقلال على تأطير فرنسي قوى، وكانت الالة الادارية توهم بالفعالية وهي تواصل تنفيذ البرامج التي وضعتها الحماية.

لقد استولت البورجوازية المغربية بالدار البيضاء على الاقتصاد بسرعة أقل من تلك التي استولت بها بورجوازية الرباط على الادارة. لكن صعودها نحو المسؤوليات لا يقل وضوحا وان كان عليها أن تراعي الدواليب المعقدة لقطاع تملك فيه التجارة الخارجية ــ وهي بين أيدى الفرنسيين ــ نصيبا وافرا. ولم يكن القرويون يرون في نجاح هذه البورجوازية الجديدة أى حل لمشاكلهم، فنشأ سوء تفاهم أساسي، ذلك أن البوادى كانت ترغب في الحصول على المدارس والمستشفيات والطرق، مقابل مشاركتها الحاسمة في الكفاح من أجل الاستقلال. ولكنها بدل أن ترى هذه الفوائد التي كانت تنتظرها، لاحظت تردى الجهاز الادارى القائم وبروز مقيدات حقوقية وضريبية جديدة يطبقها موظفون يجهلون الاعراف التي تسوى هذه الشؤون منذ عهود بعيدة. كما أن الموارد التقليدية التي كان الريف والمغرب الشرقي يجنيانها من الهجرة الى الجزائر قد نضبت،

والجيوش الفرنسية والاسبانية توقفت عن تجنيد المغاربة. ولم يكن القرويون يدركون دائما أسباب الاحداث الاجتماعية التي كانوا ضحيتها، وعندما يأتون ليعبروا عن شكاياتهم أمام الادارة، لا يلقون أى تفهم، فيزداد سخطهم.

وللعوامل النفسية هنا أهميتها. فعندما يأتي أحد الاعيان القرويين، مدفوعا من أقرانه، ليقدم طلبا لمكتب اقليمي أو في الرباط، يجد نفسه حائرا ومضطربا أكثر من الماضي. فالموظف المغربي الذى يستقبله غالبا ما يكون شابا يتكلم الفرنسية ويتحرك بسهولة وسط رموز السلطة، وسرعان ما يشعر مخاطبه القروى بعدم الارتياح ويعي اختلاف جلبابه وعربيته الدارجة ولهجته الخشنة عن ربطة عنق الموظف وأزرار قميصه التي تشهد بنعم الاستقلال عليه. ويقال له أنه يجب الانتظار، باسم التقدم والمخطط الاقتصادى والتصنيع، والامتثال لتشريع يجهله. والغريب في الامر أن الادارة الجديدة بيروقراطية ومفرنسة أكثر من ادارة الحماية.

وقد بلغ السيل الزبى عندما بدأ قضاة منتدبون يطعنون، باسم فصل السلط، في الاحكام العرفية الخاصة بتهدئة النزاعات. فشعروا بأن الادارة تحتقرهم وتتنكر لهم، بل واعتقدوا أحيانا أنها تستهدف وجودهم نفسه. ألا ترغب في جعلهم يرحلون عن هذه الجبال حيث تستحيل الزراعة وهذه السهول الجافة وهذه الواحات الاهلة، ليلتحقوا بالحشد الطيع في مدن القصدير؟ في هذا القلق وعدم التفهم، لن يجد القرويون استقبالا أنيسا الا عند الملك وبعض رجال السياسة الموالين له. فالملك ينتمي الى نفس العالم الذى ينتمون اليه ويلبس مثلهم ويريد التقدم ولكن بحذر ودون أن يغير من وضعية البوادى عن طريق تجارب حديثة متسرعة قد تتطلب تأطيرا سياسيا ديكتاتوريا.

فبدون أخذ هذه العوامل النفسية بعين الاعتبار، لا يمكن فهم محاولات التمرد ــ باسم الملكية ــ التي هزت المناطق القروية والبربرية الساخطة على المخزن الجديد. فالاسواق، التي كانت تشكل أكبر مراكز الدعاية ضد الحماية، قد أفلتت من مراقبة رجال السلطة المتخوفين والمعزولين، وباتت السلطة تحت رحمة الحوادث دون أن تكون هناك في البداية ارادة مبيتة في استغلال الوضع من جانب الاعيان القدماء الذين كانوا لا يزالون تحت تأثير الصدمة.

لكن كان من المحتوم أن يخطر ببال البعض أن يستفيد من تلك الوضعية لينسف قوة حزب الاستقلال. وقد كانت الفتنة التي أثارها عدى أوبيهي (*) عام

(*) "لقد كان تمرد عدى أوبيهي تظاهرة من النوع الاقطاعي، استغلت

١٩٥٧ الموءشر الاول على ردود الفعل التي ستهز العالم القروى. لكن حاكم تافيلالت الذى عارض الحماية بقي وفيا لاسلوب حكم القياد التقليديين، رافضا تطبيق تعليمات وزارة الداخلية التي كانت تريد أن تفرض عليه قيادا جدد تلقوا دراستهم بثانوية آزرو. وقد اتهمهم عدى أوبيهي بأنهم غرباء عن المنطقة وموالون لحزب الاستقلال. وكان يعتبر نفسه مندوبا للملك في اقليمه ومن ثم موءهلا لان يختار وحده القياد الذى يريد. وقد رفض محمد الخامس أن يدينه صراحة، وفي شهر يونيه ١٩٥٦ أوصى عامل الاقليم ووزير الداخلية بالتوصل الى حل، لكن مع الحفاظ على المبدأ القاضي بحق الرباط في مراقبة التعيينات المقترحة من طرف الاقاليم. ولما لم يتم التوصل الى حل وسط، انفجر الخلاف.

وقد ظهرت خلافات مماثلة في كل من الريف والاطلس المتوسط غير ما مرة. ولم تستطع الحكومة تصفيتها الا باللجوء الى الدعم المعنوى للملك والى مساعدة القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرفها.

ومنذ ظهور العلامات الاولى للنزاع، كان المذهب الذى اتبعته حكومة البكاى هو تعيين قياد أكفاء، مخلصين للعرش ومتوفرين على روح السلطة والقيادة في المناطق الحساسة. وبهذا تم التخلي عن التعايش ما بين أطر الحركة الوطنية والادارة المحلية، الذى كان هو المذهب شبه الرسمي في الفترات الاولى التي عقبت الاستقلال.

ومنذ صيف ١٩٥٧، انمحى المناضلون تدريجيا أو أبعدوا لفائدة مترجمي ووسطاء الادارة القديمة، ولفائدة المعلمين والعسكريين القدماء الذين يستجيبون أكثر للمعايير الجديدة. وبما أنهم كانوا أحيانا في حاجة الى نسي ماضيهم، فان تزكية الملك السياسية لهم قد زادت في ولائهم له.

لقد كرست النزاعات التي تلت الاستقلال فشل محاولة تكوين ادارة سياسية في خدمة حزب سياسي. كما أنها تبين نهاية سلطة الاعيان التقليديين، وانحلال شبكة التسيير الادارى الموروثة عن الحماية. ومع المدة بدأت التحولات في تنظيم الادارة المحلية تعطي نتائجها.

ان أعيان الحماية قد فقدوا اذن دورهم السياسي خلال الفترة الانتقالية ووضع بعضهم تحت الاقامة المحروسة أو هربوا الى الخارج. لكن الاغلبية الكبرى من قياد وباشوات الحماية (وعددهم ٤٠٠) اكتفوا بالبقاء في أراضيهم والعيش

كوسيلة ضغط على حزب الاستقلال. أما الخلاف بشأن تعيين القياد، فلم يكن الا مبررا لاندلاع مواجهة حتمية بين تصورين متعارضين للسلطة".

فيها بهناء، مثلما فعل توابعهم من شيوخ ومقدمين. وقد أساء ممثلوا حزب الاستقلال أو جيش التحرير الى بعض القياد القدماء في البداية، لكن تلك الفترة لم تدم طويلا، لانهم استطاعوا بسرعة جلب دعم ذويهم في الادارة الجديدة. فقد كان الاعيان قد نجحوا، بفضل علاقاتهم مع الادارة الفرنسية، في ادخال أبنائهم الى مدارس الحماية، وهوءلاء الابناء كانوا يتعرضون أحيانا الى المشاكل مع الشرطة الفرنسية بسبب نشاطاتهم الوطنية، وكان آباءهم يتدخلون لتجنيبهم عقوبات قاسية. وعلى اثر الاستقلال، وجد هوءلاء الابناء أنفسهم مندمجين في الادارة أو في الجيش وتمكنوا بدورهم من التدخل للحد من التصفية التي كان سيتعرض لها آباءهم.

وكان هوءلاء يقيمون فوق أراضيهم، وقد عمل بعضهم على استثمارها بالطرق العصرية. وبفضل سلطتهم الاقتصادية، تمكنوا من كسب نفوذ جديد لا يدين كثيرا لوظائفهم السابقة. كما أن مشاكل رجال الادارة المغاربة الجدد، دفعت السكان الى الالتفات نحوهم وطلب تحكيمهم في النزاعات الخاصة.

ان تنحيتهم من السلطة المحلية اذن لم تلحق الضرر بوضعهم الاقتصادى، بل انها سمحت لهم بكسب جزء من النفوذ الذى أفلت من رجال الادارة الجدد. وبفضل أبنائهم وتحالفاتهم العائلية، حافظوا على علاقات مقربة من السلطة، وحتى داخل القصر أحيانا. ومكنتهم هذه الشبكات غير الرسمية من التعريف برأيهم حول تطور مجرى الاشياء، وهم يتابعون عن كثب ما يجرى في الرباط.

وعندما ستحاول السلطة المركزية من جديد توسيع القاعدة الاجتماعية لادارتها، ستعمل بالطبع على ادماجهم في الحقل السياسي. ولكن، مثلما كان الامر عند الانتقال من السيبة الى الحماية، فان أبناء وأقارب القياد أو الشيوخ القدماء هم الذين سيشاركون في نظام النخب السياسية الجديدة، اما كرجال ادارة أوكمنتخبين.

★

الانتهازية عند الاشخاص والمجموعات : منابعها الاجتماعية وتلاوينها السياسية

"السياسة الحقيقية الوحيدة هي سياسة الحقيقة"

ـ المهدى بن بركة ـ

"ان تناسي الاعتبارات الكبرى الجذرية حرصا على مصالح اليوم العرضية، والنضال من أجل هذه الاخيرة دون حساب للعواقب، والتضحية بمستقبل الحركة في سبيل الحاضر.. ان كل ذلك قد تكون له دوافع "نزيهة".. ولكن هذه هي الانتهازية، ولعل الانتهازية "النزيهة" هي أخطر الانتهازيات على الاطلاق".

ـ لينين ـ

لنعرف في بداية هذا العرض بالانتهازية كظاهرة، بشكل موجز ومبسط: انها اتخاذ الفرد (أو المجموعة) مواقف سياسية أو فكرية لا يؤمن بها، في سبيل تحقيق أو حماية مصالح ذاتية آنية. وتبعا لذلك، يغير هذا الفرد (أو المجموعة) مواقفه السياسية واختياراته الفكرية حسب تغير الظرف، من أجل أن ينسجم مع الظرف

الجديد أملا في الحصول على مصلحة مشخصة أو الحفاظ على مصلحة موجودة.

والانتهازيون يعادون ويناقضون الصراحة، وهذا ما يميز ممارستهم عن ممارسة الطبقات الرجعية الواضحة، المعادية للتغيير والتقدم. اذ أن لهذه الطبقات التي تدافع عن القديم أو عن الواقع الراهن عادة، مذهب سياسي، وعقيدة مستمدة من شكل المجتمع الذى تقوده وتريد له البقاء. أما الانتهازية فليس لها أى مذهب أو عقيدة أو نظرية محددة، فهي تقول اليوم ما تنقضه غدا، وتقول غدا ما تتخلى عنه بعد غد... انها تكتفي بالمواقف السياسية اليومية النفعية، وان تبنت شكليا عقيدة ما، فانما لخدمة هذا الموقف السياسي أو ذاك، وهي قادرة على التخلي عن كل المذاهب دفعة واحدة اذا ما اقتضت مصلحتها الظرفية ذلك.

والانتهازية لا تنبع من طبقة اجتماعية محددة، أو مهنة معينة، أو قطاع محدد من المجتمع، بل انها تظهر في صفوف كل الطبقات وجميع المهن وتخرج من جميع المذاهب والاحزاب السياسية: يجمع فيما بين أفرادها السعي لتحقيق المصالح الذاتية بواسطة التلون السياسي والفكرى. وبمعنى مرادف، فان الانتهازية ظاهرة فردية تخص التركيب الاخلاقي للفرد، ويمكن للافراد الذين تتجلى فيهم هذه الصفة الشخصية أن يتجمعوا في شكل هيئة أو حزب أو تكتل، ولكن ذلك لا يجعل منهم طبقة أو ممثلين لطبقة معينة، بل مجرد تجمع مؤقت تقتضيه الظروف.

فكما أن مواقف الفرد الانتهازى من الاوضاع السياسية والقناعات الفكرية شيء مؤقت ومتلون، وقابل للتغيير، كذلك تجمع الافراد الانتهازيين في هيئة أو حزب أو تكتل شيء مؤقت، يزول بزوال الظروف التي اقتضته، أو يرجع ثانية بنفس الشكل أو بشكل آخر اذا ما استجدت الظروف.. وهكذا. وبما أن الانتهازى كفرد، يغير موقفه السياسي والفكرى حسب تغيير مصلحته، فانه مؤهل لتغيير موقفه من الانتهازيين الاخرين حسب تغير تلك المصلحة أيضا. وهذا هو القانون الذى يحكم علاقات الانتهازيين ببعضهم ويعطي لتكتلاتهم وتحالفاتهم صفة عدم الثبوت والتلون المستمر.

منابع الانتهازية وأشكالها

ولكن ما هي المصادر التي تنبع منها هذه الظاهرة، أو من أين يأتي الانتهازيون في المجتمع؟

قلنا سابقا، أن الانتهازى يمكن أن يخرج من مختلف الطبقات والمهن،

ولكن بالرغم من ذلك، هناك منابع رئيسية للانتهازيين، وأوساط تنبثق منها خصائص الانتهازية أكثر من غيرها، بحكم تأثير عوامل سنأتي على ذكرها. ويمكننا حصر المنابع الرئيسية للانتهازية بشكل اجمالي كما يلي:

أولا: مما لا شك فيه أن الطبقة الوسطى تشكل المنبع الرئيسي للانتهازية. واذا كان ما يميز هذه الطبقة في "البلدان المتخلفة" كون حدودها غير واضحة ومتحركة بحكم عدم استقرار أوضاع البورجوازية المحلية، فان ما يميزها أيضا هو أنها تشمل فئة هامة من الافراد الذين يعيشون بطرق غير مشروعة (قياسا بالقانون السائد نفسه) تقوم على الاحتيال واقتناص الفرص التجارية والصفقات المشبوهة، والسمسرة والوساطة وغيرها من الوسائل. وهذه الفئة تعمل في ميادين التجارة والمقاولات والتهريب والمضاربة بالاراضي، وتحاول دائما الالتصاق بالطبقة السائدة، وأن تكون لها معها علاقات نفعية بشتى الوسائل كالترغيب والرشوة. الا أن هذه الفئة ليست ببورجوازية بالمعنى الصرف للكلمة، بل انها تعيش على حافة هذه الاخيرة، وتخلط نشاطها الاقتصادي بالاساليب اللامشروعة السالفة الذكر.

وقد تدخل عناصر هذه الفئة الحياة السياسية، وتشارك في التأييد أو المعارضة، لتحقيق مصالحها الخاصة أو لحمايتها، وتؤيد هذا الحزب أو هذا السياسي المحترف، أو ذاك الزعيم.. وتغير مواقفها اذا ما تغير ميزان القوى السياسي في البلاد. وقد لا تكتفي بذلك، بل تذهب الى منح تأييدها للافكار والمذاهب، رغم أن ذلك يكون غالبا بدون فهم.

ان هذه الفئة من الطبقة الوسطى تشكل مصدرا مهما لظهور الانتهازيين بشكلهم البدائي، ذلك أنها عادة ما تتسم بقلة الثقافة وبدائية الاساليب.. ان همها الاساسي هو تحقيق المصالح المادية والنفوذ العائلي أو الجهوي، والوصول الى ذلك بالطرق غير المشروعة، الشيء الذي يحتاج الى حماية "السياسيين"... وبالتالي، فان أهدافها السياسية غالبا ما تكون محدودة أو منعدمة ما دام الانتماء أو النشاط السياسي ليس هدفا في حد ذاته بالنسبة اليها أو وسيلة أساسية، بل انه مجرد حماية...

ثانيا: وتشكل أوساط البورجوازية الصغرى وخاصة فئة المثقفين أو أشباه المثقفين مصدرا هاما لبروز مادة الانتهازية خاصة في البلدان المتخلفة، ذلك أن سلاح الثقافة في مجتمع يغلب عليه الجهل والامية يساعد أشباه المثقفين ذوي الاستعدادات الانتهازية على استغلال النفوذ الذي يجلبه لهم موقعهم داخل المجتمع، لتحقيق مصالح آنية شخصية على حساب الشعب الذي تربوا وترعرعوا في أحضانه. وللتوضيح فليست الثقافة هي العامل الذي يولد الانتهازية، بل وكما أسلفنا اتخاذ الانتهازي

مواقف لا يؤمن بها لخدمة أهدافه الذاتية. وتتواجد هذه الفئة في قطاعات عدة، سواء داخل جهاز الدولة، كموظفين متملقين ساعين وراء الترقيات والرواتب والمنافع المادية، أوخارجه، كمهن حرة، أو كمستخدمين وأطر في قطاع الرأسمال الخاص.

والفئة الانتهازية الشبه مثقفة مؤهلة ـ بحكم ثقافتها ـ لان تنشط وتتحرك في الميدان السياسي.. فهي تستطيع أن تلم بمختلف المذاهب والاتجاهات السياسية، فتتبنى هذا المذهب أو ذاك الاتجاه، وتتخلى عنه لصالح مذهب واتجاه آخر، حسب ما يخدم مصلحتها الشخصية وفق مقتضيات الظرف الاني. وهذه المصلحة لا تكون بالضرورة مصلحة اقتصادية أو مادية بحتة، بل قد تكون معنوية أيضا، كاكتساب النفوذ والشهرة مثلا...

ومن مميزات هذه الفئة من الانتهازيين: ان أساليبها متطورة ودقيقة، ووسائلها حديثة، وليست فجة بدائية كما هو الحال عند الفئة السابقة.

ثالثا: وتشكل التنظيمات النقابية والثقافية والاحزاب السياسية الوطنية والتقدمية في حد ذاتها مصدرا من مصادر الانتهازية... وان العنصر الاساسي الكامن وراء هذه الظاهرة يتجسد في ضعف القناعة أو انعدامها عند بعض الافراد المنخرطين في هذه التنظيمات، فبقدر ما تكون قناعة الفرد المنتمي قناعة راسخة، مبنية على انتماء طبقي لا رجعة فيه، واعتناق للمذهب عن فهم وادراك وقناعة، بقدر ما يكون التزامه ثابتا وتغيب لديه عوامل ودوافع الانتهازية. وعلى العكس من ذلك، فان ضعف القناعة أو غيابها، والانتماء الاعتباطي المبني على المعرفة السطحية أو المصلحة الشخصية، هي التي تفسر بروز الانتهازية في صفوف التنظيمات الاجتماعية والسياسية التقدمية وحتى الثورية، هذا مع العلم أن الاحزاب والتنظيمات التقدمية هي في النهاية جزء من المجتمع الذي تريد تغييره، وبالتالي فلا يمكنها أن تستقطب منه بشكل ايجابي فقط، بل من الطبيعي أن تدخلها نسبة معينة من القيم القديمة والعناصر الفاسدة، وذلك مهما بلغت مقاييس الانتماء صرامة وشدة...

وغالبا ما تكون الانتهازية كامنة في مثل هؤلاء الافراد، ولا تظهر بالضرورة على السطح بشكل مستمر وفي جميع الحالات، بل انها تبقى في حالة سكون لفترة زمنية وضمن ظروف معينة، حتى اذا وضع ذلك الفرد في ظروف جديدة مساعدة، برزت انتهازيته بشكل جلي وعبرت عن نفسها بشكل عملي واضح.

ويشكل الانتقال الفجائي في حالة الفرد من جهة، أو اشتداد صراع سياسي ما ووصوله الى مرحلة الحسم من جهة ثانية، عنصرين أساسيين في تشكيل الظروف

المساعدة المذكورة. فالفرد الضعيف القناعة عندما تتغير أحواله بشكل فجائي ـ ماديا أو معنويا ـ سواء في اتجاه التحسن الفجائي أو التقهقر، غالبا ما يفقد توازنه، وتضعف سيطرته على غرائزه، فتظهر بصورة فجة صارخة وتدفعه أحيانا لتصرفات شاذة... وتزداد هذه الظاهرة وتنمو بشكل خاص، عندما تنتقل حركة ما من حالة المعارضة والتعرض للاضطهاد الى حالة النصر واستلام الحكم، فتصبح معرضة لانبثاق الميول الانتهازى الكامن في بعض الافراد الذين ناضلوا في صفوفها. وبديهي أنه ليس عامل النصر هو الذى يخلق ذلك، بل وكما أسلفنا، ضعف القناعة أو عدم توازن الشخصية، هي الاسباب الرئيسية الكامنة، التي تبرز الى السطح بمناسبة الانتقال الفجائي الى مواقع الحكم والنصر.. وان الامثلة عن الافراد المنحدرين من أوساط الطبقات الفقيرة الذين ناضلوا في صفوف الحركة الثورية وأصبحوا غاية في الانتهازية بمجرد استلام السلطة، عديدة ومتنوعة. وهذه الظاهرة التي تتم عن طريق العمل السياسي تشابه تماما تلك التي تحدث بمناسبة التحسن المفاجيء للاوضاع المادية للشخص الانتهازى، وذلك ما يصطلح عليه عامة بظاهرة "الوصولية"، أى الانطلاق من أسفل الدرجات والطموح الى الوصول الى مركز معين (تجارى أو اقتصادى أو اجتماعي أو سياسي) لتحقيق المصالح الشخصية الذاتية.

ان طبيعة هذه المنابع الثلاث الاساسية لظاهرة الانتهازية عموما، هي التي تتحكم بشكل كبير في أشكال الانتهازية التي تعبر عن نفسها داخل مجتمع معين. وللتبسيط فقط، يمكن أن نصنف هذه الاشكال الى صنفين أساسيين :

ـ الانتهازية البدائية ذات الاهداف الاقتصادية الضيقة المباشرة والقصيرة المدى والاساليب البدائية الاعتباطية.

ـ الانتهازية المتطورة ذات الاهداف الاقتصادية/ السياسية والمطامح الواسعة والبعيدة المدى، وذات الاساليب المتطورة الحديثة.. فهي التي تسخر الثقافة لخدمة أغراضها وتستعمل القدرات الشخصية في الخداع والمناورة لاجل الاقناع، وتلجأ الى التكتل السياسي والتنظيم والدعاية و"التنظير"، واستعمال الاساليب المخفية وغير المباشرة.. فهي عادة ما تحاول كسب سمعة وطنية للتستر من ورائها. واذا ما أقبلت على تحالف مع الاستعمار الجديد والرجعية، اختارت لذلك أسلوبا لبقا ومخفيا واختارت التعامل غير المباشر، الا اذا كانت مرغمة ومضطرة للكشف عن أوراقها أمام خطر يهدد وجودها نفسه. وهذا النوع من الانتهازية غالبا ما يفضل العمل في الحقل السياسي كحقل أساسي يذهب فيه طموحها الى حد العمل على الوصول الى الحكم بأى ثمن وبأى طريقة.

لا شك أن ظروف المخاض الثورى والانتقال الثورى هي أحسن ظروف مناسبة لبروز ونمو الانتهازية. ففي مثل هذا الوضع تكون القيم القديمة قد بدأت تفقد سيطرتها، في حين أن القيم والاخلاق الجديدة لم تترسخ بعد. وهذا ما يفسح المجال واسعا أمام الانتهازية لتزدهر وتترعرع : فهي تستغل الفرصة للخلط بين القيم القديمة المحافظة والرجعية والثرات والقيم والاخلاق الشعبية في آن واحد، للتخلص من الالتزامات والمبادئ والمثل الاجتماعية التي يشترك فيها ثرات البشرية جمعاء، بدعوى التخلص من القيم القديمة... والذى يساعد الانتهازية على ذلك، هو أن المجتمع في مرحلة كهذه، لم تتكون لديه بعد فكرة واضحة ومقياس سليم للتفريق بين القيم المتخلفة الواجبة الزوال، والثرات الايجابي الذى يجب المحافظة عليه.

وتتسم مرحلة الانتقال الثورى بتغيرات أساسية في مواقع الطبقات، وفي موازين القوى بينها، فيساعد ذلك أيضا على تحريك الانتهازية وابراز الكامن منها. فالطبقات الرجعية المسيطرة آخذة في الاضمحلال ومهددة، الامر الذى يدفع ببعض فئاتها أو أفرادها الى محاولة الحفاظ على مصالحها أو كسب مصالح مماثلة، عن طريق التلون السياسي ومسايرة الطرف الاقوى في الصراع.. كما أن أوضاع الطبقات الكادحة تكون في حالة صعود ثم تنتقل بشكل فجائي الى حالة أحسن على المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فتبرز الانتهازية في بعض فئاتها أو أفرادها، بدافع من العوامل السالفة الذكر. ومما يساعد هذا النوع من الانتهازية على الظهور، تأجج تناقضات ثانوية في الصف التقدمي نفسه والتي غالبا ما يكون موضوعها مستمدا من تنافس الافراد أو المجموعات على السلطة. وقد يكون هذا النوع من الانتهازية متمثلا بأفراد مندسين أو محيطين بالحركة الثورية، يهدفون الى تحقيق مصالح شخصية، مادية أو معنوية، عن طريق تأييد تلك الحركة والتملق لها..ولكن هذه الانتهازية أقل خطرا من الانتهازية الواسعة المطامح التي تسعى للاستيلاء على الحكم والتي تطرح نفسها بديلا للحكم الثورى، محاولة استغلال أخطائه وتناقضاته الثانوية، مشكلة بذلك قوة أساسية من قوى الثورة المضادة.

ان هذا النوع من الانتهازية ـ وهو أخطر أنواعها ـ الذى يصاحب ظهور الاوضاع الثورية عادة، ينشأ في شكل مجسد في فرد (أو مجموعة) ذى طموح شخصي قوى للوصول الى الحكم، مقرونا بصفات شخصية معينة وببعض الكفاءات. ان هذا الفرد (أو المجموعة) يكون عادة واسع الطموح وذا رغبة شخصية غير محدودة

في النفوذ والسيطرة والجاه المادى والمعنوى.. كما أنه يعمل (أو يعملون) على تحقيق أغراضه هذه بنفس طويل، وليس بشكل قصير المدى، كما يفعل الموظف الانتهازى.

وقد يتحرك ويعمل الانتهازيون كأفراد في شكل زعامات منفردة، لكنهم، في مرحلة الانتقال الثورى، يصبحون في أمس الحاجة الى تكوين تكتل انتهازى حولهم، استعدادا للسطو على السلطة عندما تتاح الفرصة المناسبة. كما أن التكتل الانتهازى الذى يتهيأ لاستلام الحكم، يجد نفسه مضطرا لاستخدام المذاهب والنظريات. لذلك نجده في الغالب يحاول أن يقدم "طرحا جديدا" بديلا، يجعله عادة غاية في الغموض الديماغوجية، من أجل أن يكون قابلا لشتى التفاسير المختلفة.. وبالتالي قابلا للتغيير والتلون، الشيء الذى يسمح بتبرير حرية التصرف في تغيير المواقع حسب ما تتطلبه المصلحة.

ويتسم التكتل الانتهازى عادة "بالواقعية الانتهازية" في علاقاته السياسية واختياراته الفكرية، أخذا بعين الاعتبار مواقف ومواقع القوى الاساسية المتصارعة وميزان القوى فيما بينها. فهو قادر على تبني الطرح الليبرالي، وقد يتبنى لفظيا الاشتراكية العلمية، كما قد يرفع شعارات متطرفة وأفكارا سابقة للعصر بمراحل.. وهو يؤيد بسرعة، ويسحب تأييده بسرعة كذلك، واذا أيد ذهب أبعد من المطلوب، وقد يتراجع عن ذلك ليؤيد نقيضه المطلق.

ومن صفات الزعامات والتكتلات الانتهازية في مرحلة الانتقال الثورى، المرونة المتناهية، والقدرة الفائقة " لايجاد صيغة" ملائمة لكل مسألة مسألة، والتكيف مع الظروف واستبدال التحالفات والعلاقات بالسرعة المطلوبة. كما أنها تسعى الى استعمال نفس الاساليب التي تعمل الحركة الثورية على أساسها. فتحاول ايجاد تنظيم لها (ولو بصورة شكلية)، وتستعمل الكتابة وأساليب الدعاية السياسية والاتصال بالاوساط الشعبية لمحاولة التعرف على رغبات الشعب، وصنع الشعارات التي تستهويه بهدف استغلال ذلك في الكسب السياسي. ولعل من أبرز مواهب الانتهازية الحديثة هذه، هو فن "اللعبة السياسية"، وذلك أقوى ما لديها من أسلحة.

ان المهارة في "اللعبة السياسية"، وكل ما يترتب عنها من تلون ذكي، وقدرة على المناورة والخداع، واستهواء الناس، وكسب المؤيدين، وتعداد "الاتصالات" وتنويعها وما الى ذلك، هي عدة الزعامات والتكتلات الانتهازية، وزادها الذى تعيش به. وبحكم بعض النجاحات الجزئية أو الصفقات التي تحققها مؤقتا هذه الاساليب، تنساق التكتلات والزعامات الانتهازية الى مستوى الغرور،

وتتوهم أن البراعة في المناورة كافية لوحدها للوصول الى الحكم، و"تخدير" كل الاعداء والخصوم... وفي مثل هذه الحالة نراها ـ وبدافع من اليأس والاستماتة في محاولة الاحلال محل الثورة في نفس الوقت ـ تفسح المجال لغرائزها وميولاتها الانانية الذاتية وتصرفاتها الشاذة، الى درجة قد تؤدى بأصحابها الى الابتعاد عن العقل...

ومن خصائص هذا النوع من الانتهازية كذلك: "الماكيافيلية"، أى الاستعداد للتعاون مع أى قوة كانت، وعقد التحالفات مع أية جهة مهما كان نوعها، وبدون تردد، اذا ما اقتضت اللعبة السياسية ـ أى مصلحتها ـ ذلك. ومن ثم نجدالزعامات والتكتلات الانتهازية مستعدة بدون تورع للتفاهم مع قوى الاستعمار الجديد والامبريالية، وعقد التحالفات، بدرجات متباينة مع قوى الرجعية والثورة المضادة.. الا أنها لا تقوم بكل هذا بشكل مكشوف أو بالاساليب البدائية كما يفعل العملاء الواضحون، بل بالاساليب غير المباشرة وبشتى التغطيات والصيغ. فتفاهمها مع الامبريالية لا يأخذ عادة الشكل المباشر والصريح، بل غالبا ما يكون ضمنيا ومفهوما من الجانبين دون حاجة الى تصريح واضح، وقد يحجبه دخان كثيف من الشعارات المعادية للاستعمار والامبريالية والرجعية، في محاولة لابراز الذات كبديل مقنع يحل محل القوى الرجعية العتيقة والقوى الثورية في آن واحد، وكحارس أمين للمصالح الامبريالية على المدى البعيد، وضمانة حقيقية لحفظها واستمراريتها... ومن أجل ذلك، نراها تحافظ لنفسها على موقع "التعالي"، (موقع "فوق الجميع") الذى يجنبها دخول الصراع في مرحلة الانتقال الثورى كأحد أطرافه، للحفاظ على كافة أوراقها وطاقاتها حتى تتسنى لها فرصة السطو على السلطة...

ان هذا النوع من الانتهازية لا تختلف في العمق والمقصد والدوافع عن الانتهازية الفجة البدائية التي سبق ذكرها، بل تختلف عنها فقط بتطور الاساليب وحداثتها وبسعة غرورها وطموحاتها التي تطال الاستيلاء على الحكم. ومن ثم فان الزعامات والتكتلات الانتهازية في مرحلة المخاض والانتقال الثورى، هي بدون جدال أخطر نوع من أنواع الانتهازية وأكثرها تهديدا لمصالح الثورة، وهي بالتالي جزء لا يتجزأ من قوى الثورة المضادة.

الموقف الثورى من الانتهازية

لا يمكن الحديث هنا عن موقف ثورى واحد جامد من ظاهرة الانتهازية، بل ان هذا الموقف يخضع أولا للظروف الذاتية للحركة الثورية في علاقاتها

بالظروف الموضوعية العامة، كما يتأثر بنوعية وشكل الانتهازية المطروح معالجتها. فالانتهازية غير المتكتلة مثلا، المتمثلة في الافراد الطامعين بمصلحة شخصية معينة يجب أن تعامل بصورة مختلفة عن الانتهازية المتكتلة الطامعة في الحكم، والتي تطرح نفسها كبديل للثورة.. كما أن الانتهازية المندسة في صفوف تنظيمات الجماهير الكادحة، تتطلب موقفا متميزا عن الموقفين السابقين... وللتبسيط، يمكن أن نصنف الموقف الثورى من الانتهازية الى ثلاث مستويات :

أولا : ان الانتهازية غير المتكتلة المحدودة المطامح التي تظهر عند بعض الافراد الذين يسايرون الحركة الثورية في طور النضال المعارض، أو يلتفون حول السلطة الثورية ويمنحونها التأييد طمعا في الوظائف والترقي والمكاسب الشخصية، ان هؤلاء لا يشكلون في الحقيقة خطرا كبيرا على الثورة، وانتهازيتهم هذه محكوم عليها بالزوال مع تصلب عود الثورة، وتقوية تنظيماتها وضبط خطاها بشكل سديد. فهذا النوع من الانتهازية يمكن أن نشبهه بالطفيليات التي تحاول امتصاص بعض غذاء النبات، لكنها لا تستطيع ولا تطمح لقتله، كما أنها تزول بترعرع هذا النبات وتحسن الظروف المحيطة به...

ثانيا : الانتهازية في صفوف الحركة الثورية وتنظيمات الجماهير الشعبية : ان هذا النوع من الانتهازية يكون عادة كامنا، لا يكشفه الا تغير فجائي في الظروف المحيطة بالفرد. ولذلك، فان طريقة كشفها تأتي عادة بشكل طبيعي، ولا تحتاج لجهد خاص أو خطة. فسواء عندما تتعرض الحركة الثورية في كفاحها الطويل لمحنة خاصة، أو عندما تقبل على النصر والفوز الحاسم... في كلا الحالتين تتاح الفرصة بشكل كامل لكشف العناصر التي تملك بذور الانتهاز... وما على الحركة الثورية في هذه الحالة الا الحسم معها بشكل صارم وعاجل، وبدون أدنى تردد. أما اذا تغاضت الحركة الثورية بشكل مفرط عن الحسم، فانها بذلك تكون قد أعلنت موافقتها الضمنية على الانتهازية، وتكون قد زكتها وشجعتها.. وعليها بالتالي أن تنتظر تزايد هذه الظاهرة حتى تصبح بمثابة القاعدة العامة. ولسنا بحاجة الى توضيح العواقب المدمرة والاثار التخريبية البالغة التي يخلقها بروز الانتهازية عند فرد أو مجموعة أفراد من قيادة الحركة الثورية، اذ من البديهي أن الاثر السيء لذلك يكون دائما أعمق وأقوى.

واذا كانت الحركة الثورية مطالبة بالحسم العاجل والصارم مع الانتهازية التي قد تظهر في صفوفها ـ وما ذلك في النهاية الا انعكاس غير مباشر لطبيعة الهياكل الرجعية المطروح تغييرها ـ فانها مطالبة أيضا بحماية أعضائها من هذه الظاهرة، وتطويق آثار المغريات التي تساعد على ظهورها، أو التغيرات المفاجئة

في حالة الافراد، سواء في مرحلة الكفاح المعارض، أو عندما يطرح استلام وظائف الدولة وملء مراكزها... وبذلك تصبح القاعدة العامة هي : حماية الاعضاء من المغريات المعنوية والمادية وعدم اثارة ميول النفعية والانانية، والحسم الصارم مع الانتهازية حال بروزها.

ثالثا : الانتهازية المتكتلة ذات المطامع السياسية، الطامحة الى السطو على الحكم وقطع الطريق على الثورة الشعبية، هي الخطر الاكبر الذى لا نصر للثورة بدون مجابهته والقضاء عليه.

ان التحليل العلمي لكيف تحدث الثورة وتنجح، يجعلنا نستنتج أن هذه المجابهة يجب أن تتم بدون حاجة لانتظار التغيرات الفجائية للتأكد من نوايا هذا النوع الخطير من الانتهازية، بل المطلوب هو التصدى لمهمة المجابهة في طور الكفاح المعارض، كما في ظروف الانتقال الثورى. وكلما تم خوض المجابهة الناجحة بشكل مبكر، كلما ربحت الثورة مراحل في بناء نفسها وتشييد المجتمع الجديد. واذ نشدد على ضرورة المجابهة المبكرة، فلان للانتهازية خطتها أيضا، وهذه الخطة غالبا ما تكون مبنية على ربح الوقت، وهو أمر طبيعي لديها... واذا كان التكتل الانتهازى يتميز خلال مرحلة الكفاح المعارض بالتقلب ما بين مواقف التطرف والمزايدة على الحركة الثورية تارة، والهدنة والذيلية والتبعية للحكم الرجعي القائم تارة أخرى، فانها في مرحلة الانتقال الثورى غالبا ما تترفع وتسحب نفسها من الصراع المحتدم بين قوى الرجعية وقوى التقدم، لانها تعرف أن القضاء على القوى الرجعية القديمة أصبح أمرا حتميا.. لكنها تدرك أيضا أن ذلك ينهك قوى الثورة ويستنزف جزءا كبيرا من طاقاتها. أى أنها تسعى الى ربح الوقت وحفظ كل قواها حتى اللحظة المناسبة التي توشك فيها قوى القديم على الانتهاء، وتضعف معه قوى الثورة ـ خاصة اذا ما برزت في صفوفها خلافات ثانوية ـ لتطرح نفسها هي كبديل "فوق الجميع" و"منقذ للبلاد وشعبها"...

في مثل هذه الاوضاع يكون الخطر الاول على الثورة، ليس هو الرجعية التي أنهاها الصراع والكفاح الثورى، أو أوشك على ذلك، ولكن التكتل الانتهازى والزعامات المتسلطة، التي تكون في حالة "استراحة" طيلة فترة الصراع، وتكون قد استجمعت قواها ورصت صفوفها ورصدت أخطاء الثورة... ومن ثم نعود ونؤكد على أن مجابهة ومصارعة الزعامات والتكتلات الانتهازية الطامحة للسلطة، يجب أن تتم بشكل مبكر مع اختيار أنجع الاساليب وأحسن الظروف لذلك.. والا فات الاوان.

وفي جميع الحالات، ومهما تفاوتت المستويات الثلاث في الموقف الثورى من الانتهازية التي ذكرناها، وكيفما تأخر أو سبق زمن ممارسته، يبقى أن مهمة

التصفية الفكرية للانتهازية مهمة قائمة في كل وقت وحين وفي جميع الظروف ، وهي الاهم في نهاية المطاف.

وبالمقابل ، فان الانتهازية ، وخاصة النوع السياسي الحديث منها ، تقوم باستمرار بتخريب فكرى وثقافي لا تجوز الاستهانة به. فهي لا تكف عن تركيب "النظريات" بشكل مصطنع واشاعة الافكار المضللة وبث الاراء المعرقلة للثورة.. الشيء الذى يتطلب من الحركة الثورية نضالا فكريا وثقافيا متواصلا ، بحيث تتمكن من مصاحبة الحسم السياسي مع الانتهازية بالتصفية الفكرية لها ، من أجل حماية الجماهير من الافكار والمواقف الانتهازية والحيلولة دون "ثلوث" الرأى العام بها. ومن بين الوسائل التي تعتمدها الحركة الثورية في مثل هذا النضال : كتابة التاريخ السياسي للانتهازية بشكل مفصل وتعميمه على الرأى العام ، وتعرية وتفنيد كل أدبياتها مهما كانت تافهة ، والكشف عن التاريخ السياسي الشخصي للانتهازيين ، وخاصة الكبار منهم ، ليحاط الشعب علما بماضيهم ونوعية أعمالهم وارتباطاتهم ، وبكل ما صدر عنهم من تخريب في حق قضية الشعب...

قد لا تكون المعركة لتصفية الانتهازية سياسيا وفكريا معركة "ممتعة" ، وقد لا تكون معركة بطولة.. الا أنها معركة ضرورية ، اذ أن حماية الثورة من المخاطر الانية والمستقبلية ، تبقى اعتبارا لا يرقى فوقه أى اعتبار...

★

التصفية الفكرية للانتهازية مهمة قائمة في كل وقت وحين وفي جميع الظروف، وهي الاهم في نهاية المطاف.

وبالمقابل، فان الانتهازية، وخاصة النوع السياسي الحديث منها، تقوم باستمرار بتخريب فكرى وثقافي لا تجوز الاستهانة به. فهي لا تكف عن تركيب "النظريات" بشكل مصطنع واشاعة الافكار المضللة وبث الاراء المعرقلة للثورة.. الشيء الذى يتطلب من الحركة الثورية نضالا فكريا وثقافيا متواصلا، بحيث تتمكن من مصاحبة الحسم السياسي مع الانتهازية بالتصفية الفكرية لها، من أجل حماية الجماهير من الافكار والمواقف الانتهازية والحيلولة دون "تلوث" الرأى العام بها. ومن بين الوسائل التي تعتمدها الحركة الثورية في مثل هذا النضال: كتابة التاريخ السياسي للانتهازية بشكل مفصل وتعميمه على الرأى العام، وتعرية وتفنيد كل أدبياتها مهما كانت تافهة، والكشف عن التاريخ السياسي الشخصي للانتهازيين، وخاصة الكبار منهم، ليحاط الشعب علما بماضيهم ونوعية أعمالهم وارتباطاتهم، وبكل ما صدر عنهم من تخريب في حق قضية الشعب...

قد لا تكون المعركة لتصفية الانتهازية سياسيا وفكريا معركة "ممتعة"، وقد لا تكون معركة بطولة.. الا أنها معركة ضرورية، اذ أن حماية الثورة من المخاطر الانية والمستقبلية، تبقى اعتبارا لا يرقى فوقه أى اعتبار...

★

ـ معطيات أولية حول الخيانات الاساسية التي تعرض لها نضال شعبنا ـ

مؤامرات ومساومات "الزعماء" الانتهازيين

ان نضال الشعب المغربي من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية، نضال طويل وعريق، سجل فيه هذا الشعب بطولات خالدة، سواء خلال مرحلة الكفاح ضد التواجد الاستعمارى المباشر، أو خلال مرحلة الكفاح من أجل السيادة الوطنية وسيادة الشعب، وقدم فيه بسخاء تضحيات جسام، وأفواج تلو أفواج من الشهداء والمعتقلين والمختطفين ومجهولي المصير والمنفيين والمشردين...

ان هذا النضال قد تعرض غير ما مرة، وفي منعطفات حاسمة، للاجهاض والانتكاسة والتأخر عن غاياته الاساسية: تحرير البلاد من الهيمنة الاجنبية واسترداد سيادة الشعب. ولهذه الانتكاسات أسبابها الموضوعية ولاشك.. كما أنها تعود فيما تعود اليه الى ضعف ذاتي في الحركة الثورية وعدم نضج شروط بروز الحزب الثورى الطليعي المتكامل البنيان، ولكنها ترجع أيضا للخيانات والتآمرات والتقلبات الانتهازية التي تصدر لها ما سمي "بالزعماء التاريخيين" الذين يتحملون مسؤوليات شخصية بالغة الخطورة في تلك الانتكاسات، اذ أن الامر يتعلق بخيانات واضحة وثابتة. وهذه حقيقة تاريخية يدفعنا الواجب النضالي للكشف عنها أمام المناضلين والجماهير الشعبية، بغرض الوعي والاستفادة، وتصحيح المسيرة النضالية بعزل "الزعماء" الانتهازيين والخونة بشكل نهائي، وتعرية أعمالهم

التخريبية المتواطئة مع قوى الاستعمار الجديد والرجعية، والحيلولة دون اجهاضهم مجددا للمد الثورى الجماهيرى الزاحف ببلادنا.

واننا اذ نقبل على هذا العمل التوضيحي، فاننا واعون تمام الوعي بطبيعة عدونا الاساسي ومصممين على عدم اتاحة الفرصة له للركوب على هذا التوضيح، وسوف لن نطرح من معطيات سوى ما يعرفه ويدركه هو وزمرة "الزعماء" الانتهازيين، ويجهله الرأى العام والجماهير الشعبية، لان الحقيقة تكتم عليها لحاجة في نفس يعقوب.

ولذلك، فاننا سنتجنب ذكر بعض الاسماء البريئة، وسنضطر للاحتفاظ ببعض الادلة والثوابت الى أن يحين الوقت المناسب لطرحها، كما أننا لن نطرح اليوم سوى ما هو مؤكد وثابت وتتوفر بشأنه الحجج المادية القاطعة ـ بما فيها تلك المكتوبة بخط يد المعنيين ـ تاركين الاستنتاجات والتخمينات الاضافية للمناضلين والرأى العام. ومن أجل كل هذا، سنكتفي بانتقاء بعض الاحداث والمنعطفات الاساسية على النحو التالي:

★ ★ ★

أ) التآمر على استقلال البلاد:

من الحقائق التاريخية الثابتة، أن تحالف الاقطاعية المغربية والنظام الذى يمثلها مع الاستعمار الجديد، قد تمكن في منتصف الخمسينات من اجهاض الثورة الوطنية المغربية المتصاعدة، وحرمان الشعب من تحقيق استقلاله والاستفادة من نتائج هذا الاستقلال، عن طريق حبك مؤامرة الاستقلال الشكلي، وتركيز المصالح الاجنبية ورعايتها بواسطة الطبقة الاقطاعية/ الرأسمالية المستبدة والعميلة. الا أن الحقيقة التاريخية تقول أيضا أن بعض "الزعماء الوطنيين" كان لهم نصيب أساسي ودور فعال في مختلف أشواط المؤامرة وعملية الاجهاض هذه:

١ ـ مفاوضات "ايكس ليبان" والدور الشخصي البارز الذى لعبه عبد الرحيم بوعبيد مثلا في ترتيبها والدفع بالنتائج المعروفة التي آلت اليها. وفي هذا المجال لا تنقص الشهادات الموثوقة ولا محاضر الجلسات المكتوبة لاثبات هذه التهمة.

٢ ـ تصفية أبرز وأنظف وأشرف المناضلين الوطنيين والمقاومين الحقيقيين تصفية جسدية، لا لشيء الا لانهم أدركوا أبعاد المؤامرة واستعدوا لمواجهتها.. هذا

بموازاة مع خطة التمييع بالاغراءات المادية والمعنوية التي أشرف عليها "زعماؤنا"، انطلاقا من مواقع القصر: توزيع "لاكريمات" والمناصب الادارية وعقد الصفقات المشبوهة، وضرب كرامة المناضلين وتمييع أخلاقهم وعلاقاتهم بالشعب...

٣ ـ واستهدفت هذه الخطة في الحقيقة تشتيت تنظيمات المقاومة بالترهيب والترغيب، كما استهدفت حل جيش التحرير باتفاق مع القصر، الذى احتضن كل "الزعماء" بدون استثناء وفتح لهم أبواب استغلال النفوذ والتآمر على تنظيمات الشعب ومصالحه العليا (*).

٤ ـ والمؤامرة ضد جيش التحرير التي حبكها الاستعمار الجديد والحكم، وزكاها وساهم فيها "الزعماء" الانتهازيون، لم تستهدف هذا الجيش الشعبي في حد ذاته، ولم تشرد مناضليه وجنوده وعائلاتهم وحسب، بل استهدفت أولا وقبل كل شيء منع تحرير البلاد وضرب سيادتها واجهاض مشروع الكفاح الوحدوى المشترك في ساحة المغرب العربي. والجدير بالذكر أن كل هذه الاجراءات التصفوية قد تمت في ظل ما يسمى بـ"الحكومات الوطنية".

ب) سلسلة المساومات والتآمرات على كفاح الجماهير من أجل التحرر والديموقراطية والسيادة الشعبية

اذا كانت مجمل هذه المؤامرات الاستعمارية الجديدة قد أدت الى افراغ الاستقلال من مضمونه الحقيقي من جهة، والتمهيد لما سمي بـ"انقلاب القصر" الذى تركز به الحكم المطلق في بداية الستينات واستحوذ على جميع السلطات وبنى ونظم أجهزته القمعية.. فان الشعب المغربي وطلائعه التقدمية والثورية، لم تنطل عليه تلك المؤامرات، وأدرك جيدا أن استقلاله قد سرق منه، وشرع في نفس الفترة في تنظيم نفسه لخوض نضاله الديموقراطي الثورى من أجل التغيير الجذرى للهياكل الاستعمارية الاقطاعية القائمة.. وهذا هو المعنى العميق للفرز الاول الذى تم في صفوف الحركة الوطنية من خلال تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كاطار عام لهذا النضال.

وفي بداية الستينات أيضا، ومع تصاعد المد النضالي الجماهيرى العارم،

(*) انظر مذكرات محمد البصرى التي نشر جزء منها في "الاختيار الثورى"، العدد: ٥٣ و٥٤، سنة ١٩٨١، والتي يعترف فيها جهرا بعلاقته مع القصر خلال تلك الفترة، والدور الذى لعبه من هذا الموقع.

كانت فعلا حظوظ كبيرة متوفرة للاستفادة من أخطاء الماضي وبناء أداة ثورية تقود نضال الجماهير نحو أهدافها المنشودة (انظر النقد الذاتي في "الاختيار الثورى" للشهيد المهدى بنبركة –١٩٦٢–) ٠وعلى العكس من ذلك وعوض قيادة في مستوى الظرف – ونعني بالقيادة : الخط الثورى الواضح ، والمشرفين على تنفيذه – تعرضت الحركة التقدمية مرة أخرى للتآمر من أعلى والانتكاسة كما تجلى في أحداث ١٩٦٣ وما ترتب عنها من تشتيت للتنظيمات الحزبية الفتية وتنكيل بالمناضلين ، وتفتيت للهيكل الحزبي عامة٠ وكان ذلك تدشينا لسلسلة طويلة من المساومات والتآمرات التي مارسها "الزعماء" الانتهازيون في حق طلائع الشعب وتنظيماته السياسية والاجتماعية، نذكر منها الوقائع الاساسية الاتية :

١ – مؤامرة ١٩٦٣ :

صحيح أن الحكم الرجعي ، حليف الاستعمار الجديد ، كان يتربص الفرصة لالحاق الضربة بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الممثل الشرعي لكفاح الشعب المغربي والمجسد لطموحاته في استكمال التحرر الحقيقي وسيادة الوطن والشعب ، ولكن الحقيقة التاريخية تقول أيضا أن لبعض "الزعماء" مسؤولية أساسية في هاته المؤامرة٠ فبعد أن ساهموا في تزكية الحكم المطلق وقبلوا بالمناصب والاغراءات التي قدمها لهم ، وزكوا وشاركوا في ضرب تنظيمات المقاومة وجيش التحرير وتمييعها ، لم تعد لهذا الحكم أى مصلحة في استمرار التحالف المكشوف معهم بعد أن قضى بهم حاجته٠٠ فأقبل على حل حكومتهم وأبعدهم من مراكز السلطة والنفوذ٠ ومنذ ذلك الحين لم يعد من همّ لدى الزعامات والتكتلات الانتهازية سوى العودة للسلطة كمصلحة ذاتية أساسية ، وبغض النظر عن طرق الوصول اليها ومهما كان الثمن الذى يدفع جماهيريا وسياسيا ، أى باستخفاف كامل تجاه تنظيمات الجماهير ومناضليها وشهدائها٠٠ فكل ذلك بالنسبة اليهم مجرد أدوات ضغط يمكن استعمالها انطلاقا من مواقع "قيادتها" ، خدمة للمصلحة الذاتية في الوصول الى الحكم ، بأى ثمن ، ومطية لتحقيق أغراضهم الشخصية الانانية٠

هكذا وفي نفس الوقت الذى انطلق فيه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الحزب التقدمي الفتي ، في توعية الجماهير بأهدافها ، وتنظيمها ورص صفوفها من أجل النضال الثورى السليم والواضح، كان هؤلاء "الزعماء" منهمكين في حبك مخطط انقلابي في الخفاء ، يمكنهم من السطو على السلطة، بعد استعمال الحزب وجماهيره مجرد أداة لـ"تسخين الطرح" كما يقولون٠ والافظع والاخطر أنهم طلبوا مساهمة ومساندة الامبريالية والاستعمار الجديد للمخطط المذكور ، مستعملين زخم النضال الشعبي لاقناعها بهشاشة النظام ، وطارحين أنفسهم بديلا له لحماية مصالحها

ورعايتها ، مقابل تزكيتها ومساهمة بعض عملائها في العملية (*)٠

وكانت النتيجة مجسدة في الضربة المفاجئة التي تعرضت لها قواعد الحزب ، وفشل المخطط المغامر في آن واحد ، وتفتيت التنظيمات الحزبية، وعزلها عن الشعب ، وتقوية الحكم أكثر مما كان عليه ، والزج بمئات المناضلين في المعتقلات وتعريضهم للتعذيب والقتل والتشريد – وهم يجهلون كل شيء عن المخطط المذكور – وتلك ضربة قاصمة لم ينهض الحزب من رواسبها وعواقبها الا بعد سنين طويلة ، وبعد أن ضيع فرصة ذهبية في التجذر وسط الجماهير غداة الاستقلال الشكلي ، وبناء نفسه بديلا ثوريا ، وهي فرصة لن تعوض٠٠٠

٢ – مؤامرة ١٩٧٢ – ١٩٧٣ :

وعندما استرجع الحزب أنفاسه في أواخر الستينات ، وشرعت القواعد المناضلة في تجربة تنظيمية نموذجية ورائعة، مكنت الحزب من اعادة تجذير تنظيماته وسط الفلاحين والعمال والمثقفين والشباب ، عمل "الزعماء" الانتهازيون بارتجالهم وتهورهم بدافع من شغفهم في الوصول السريع الى السلطة، على اجهاض التجربة وتحميلها ما لم يكن من الممكن أن تحتمله ، والقفز على مراحل النضال الطبيعية٠٠ وكانت النتيجة مرة أخرى فشل المحاولة التنظيمية الرائعة هذه ، وتعريض مئات المناضلين للاعتقال والتشريد ، وأغلبهم يجهل خبايا الامور ، وانتهت التجربة بالثمن الباهظ الذى خلفته محاكمة مراكش الكبرى كمؤامرة نظمها الحكم ضد الاتحاد وسهل ومهد لها "الزعماء" الانتهازيون٠

لكن صمود المناضلين الثوريين وصدقهم ومصداقيتهم عند الجماهير الشعبية مكن الحزب من انطلاقة تنظيمية سليمة جديدة، بعد قرارات ٣٠ يوليوز ، وانطلقت الخلايا في عملها السياسي والجماهيرى لتشمل مرة أخرى جل القطاعات الحية الاساسية، على أسس من التوجيه السياسي الواضح والمبادئ التنظيمية السليمة٠

في تلك الاثناء ، كان "الزعماء" الانتهازيون منهمكين في مؤامراتهم الخفية والسرية على المناضلين ، وذهب بهم الغرور واللهث وراء السلطة الى درجة ربط العلاقات مع العميل والسفاح أوفقير والامبريالية والتورط في المخطط الانقلابي لسنة ١٩٧٢ – كما تكشف عن ذلك بعض الوثائق المكتوبة – ٠ وسيتضح فيما بعد أن الاسراع

(*) وفي هذا الاطار تمت لقاءات رسمية مع الامبريالية، عبر مسؤول فرنسي أساسي في سفارة فرنسا بالرباط، أكد فيها "الزعماء" ضمانة استمرارية المصالح الفرنسية مقابل مساهمة بعض الضباط المعروفين بولائهم لفرنسا في المخطط الانقلابي٠

في تفجير أحداث ٣ مارس ١٩٧٣، بمبادرة من هؤلاء "الزعماء"، كان الهدف منه محاولة استدراك الوضع بعد فشل المخطط الانقلابي، لاحداث التوتر و"تسخين الطرح" لعل جزءا من الجيش يواصل العملية الانقلابية بعد أن يضطر الحكم لادخاله المعركة لمواجهة الثورة... وكانت النتائج الوخيمة للتآمر الانتهازي على النحو التالي:

ـ فشل المخطط الانقلابي والاجرام في حق عشرات الجنود والضباط الوطنين المخلصين من أمثال كويرة وأمقران الذين وضعوا ثقتهم في "الزعماء" الانتهازيين.

ـ اتاحة الفرصة للحكم الرجعي لضرب التنظيمات الحزبية والنقابية والجماهيرية عامة لتشتيتها وتفتيت هياكلها مرة أخرى، وهي بريئة وبعيدة كل البعد عن المخطط الانقلابي ولا تدرك لا خلفياته ولا أغراضه الخطيرة، وخسارة أصلب وأعتد المناضلين والاطر الثوريين المحنكين والمجربين والمؤمنين والمكافحين من أجل ثورة شعبية حقيقية، والذين ساهموا بصدق وامتثال عاليين في تجربة ٣ مارس.

ولقد رأينا جميعا كيف تنصل كل الزعماء الانتهازيين من مسؤولية التجربة القاسية والمغامرات التي يحبكونها، لكنهم يتجنبون دائما خوضها بأنفسهم ويجازفون بأرواح غيرهم فيها.. وانصرفوا مجددا في حبك مؤامراتهم، سواء من خلال الالتحاق بمخططات الحكم جهرا، أو عن طريق النقد الذاتي الكاذب والمسايرة من أجل الاندساس وسط الحركة الثورية مجددا والاستفادة منها لخدمة نفس الاغراض الذاتية الانانية.

٣ ـ مؤامرة ١٩٨٣:

وهي التي تجلت من جهة في التحالف والتواطؤ مع الحكم علانية وفي واضحة النهار لقمع واعتقال المناضلين والمسؤولين الاتحاديين في محاولة يائسة للانفراد بالحزب وافراغه من أي محتوى تقدمي (أحداث ٨ ماي الماضي)، ومن جهة ثانية في التورط مجددا في مخطط انقلابي أمبريالي انتهى بالفشل مع تصفية السفاح الدليمي.. وبذلك يكون "الزعماء" الانتهازيون الذين استمروا مندسين في صفوف الحركة التقدمية سنين طويلة، مستعملين هالة "الوطنية" و"الرصيد" و"الخارج" و"المنفى" و"الامن" لاحاطة أنفسهم بسياج من الابهة والاساطير قد كشفوا عن هويتهم الحقيقية وبرزوا بوجههم التآمري/ المساوم الحقيقي، ضمن حلقة من حلقات مسلسلهم التآمري الطويل، الذي ألحق بالغ الاضرار بنضال الشعب المغربي المستميت ضد هيمنة الامبريالية والحكم الرجعي المطلق.

وترتب عن هذه المؤامرة الاخيرة نتيجة واحدة على الاقل، سارة وايجابية ألا وهي: عزل الزعماء الانتهازيين بشكل نهائي من الصف الوطني التقدمي وطردهم

منه (*) وتصفيتهم السياسية التي لا زالت في حاجة ماسة الى المتابعة والملاحقة، خدمة للمصالح العليا للوطن والشعب.

٤ ـ سلسلة المساومات والخيانات السياسية،

كما تجلى ذلك في علاقة الحوار والتفاوض مع الحكم، خفية عن التنظيمات والهيئات الشرعية للحزب، والقرارات السياسية الفوقية المنحرفة التي ساهم فيها أو زكاها على الاقل، كل الزعماء الانتهازيين، نذكر من بينها الاكثر خطورة، مثل مفاوضات ١٩٦٥ على ظهر الانتفاضة الشعبية والتي انتهت باطلاق سراح البعض واعدام البعض الاخر، و"الوحدة" التخريبية مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل، ومفاوضات ٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و١٩٧٤، وتغيير اسم الحزب والانحراف بخطه التقدمي فوقيا، والتحالف المشبوه مع الحكم وذلك في اطار ما سمي بـ"مسلسل التحرير والديموقراطية" الى غير ذلك من القرارات الانفرادية الانتهازية التي تخدم مصالح هؤلاء المتسلطين، وتسمح لهم بالمناورة والخداع، باسم الوطنية والتقدم...

هذه هي بعض الحقائق التي نتحمل مسؤولية طرحها اليوم، حبرا على ورق ليس بقصد الاساءة لاحد، أو بنية الانتقام لشهدائنا وجماهيرنا الشعبية، لان الانتقام ليس من شيم الثوريين، ولكن لان هذا هو واجبنا: واجب طرح الحقيقة كما هي، والكشف عن بعض المعطيات التي يدركها الحكم والانتهازيون، وتجهلها الجماهير الشعبية والرأي العام، وواجب النضال السياسي والفكري ضد الانتهازية وأعمالها التخريبية البالغة الخطورة، من أجل عزلها وحماية الساحة النضالية منها، والوعي بطبيعتها ومحاربة تآمراتها الحالية والمستقبلية، لان التجربة علمتنا أن لا نصر للثورة والشعب بدون تصفية الخونة والعملاء تصفية فكرية وسياسية كاملة.

اننا مرة أخرى نتحمل كامل المسؤولية في "صك الاتهام" هذا الذي نطرحه ضد "الزعماء" الانتهازيين، وهو ليس مجرد كلام في الهواء، لكنه كلام الصدق والحجة الثابتة، ونحن نتحدى هؤلاء في الرد، أو محاولة التنكر، أو المجابهة العلنية.

★

(*) وعلى رأسهم محمد البصري وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي وغيرهم من رموز الانتهازية والاحتراف السياسي...

"سنة المغرب العربي"..

بين الطرح الديماغوجي والدوافع الحقيقية

يشهد المغرب العربي في الشهور الاخيرة، وتحديدا منذ القمة الجزائرية المغربية في فبراير الماضي، تكاثفا للقاءات الثنائية وترديدا مستمرا لشعار وحدة المغرب العربي. وما من شك في أن هذا التطور على مستوى العلاقات الثنائية لاقطار المغرب الكبير قد حظي ولا يزال باهتمام كبير لدى الجماهير الشعبية. هاته الجماهير التي لم تنطل عليها بالامس القريب مناورات تسعير الشوفينية والعداء ولم تنل هذه المناورات من عمق طموحها الوحدوى وصدق آمالها. غير أن هذا التطور الجديد طرح ويطرح العديد من الاسئلة، سواء حول مصداقية هذه التحركات أو حول امكانية استمرار "الانفراج" الحالي وعلى أية أسس وبأية مضامين يمكنه أن يستمر ؟

ان هذه الاسئلة وغيرها تستمد مشروعيتها من مرارة التجربة الماضية وسلبية الممارسات التي طالما سادت بين أنظمة المنطقة، سواء في تباعدها عن بعضها أو في تقاربها. هذا الرصيد السلبي الحاضر في الاذهان فرض ولا يزال يفرض الحذر كل الحذر من الاستعمالات الظرفية لشعار الوحدة والاطنابات في الحديث عن البناء الوحدوى، فقد استمر ترديد هذه الشعارات طوال السنوات التي عقبت الاستقلال وتمت لقاءات ولقاءات وشكلت لجان.. لكن دون أدنى انجاز فعلي

يخدم طموح الوحدة. فالقاعدة العامة التي تحكمت في سير العلاقات في المغرب الكبير، كانت هي قاعدة مصالح الانظمة مع كل ما ينجم عن ذلك عمليا من ممارسات متناقضة تقفز من التقارب و"التعاون".. الى التباعد وشحن العداء بين الشعوب وهكذا. أى أن الخلفية التاكتيكية بقيت باستمرار، هي محرك كل المبادرات والتحركات التي تنتهي، وهذا طبيعي، بانتهاء دوافعها الظرفية. ومن الواضح أن مثل هذه السياسة لا تنحصر سلبيتها في عدم تركيز أسس ولو صغيرة للبناء الوحدوى المنشود، بل الادهى من ذلك أنها تشوه شعار الوحدة وتميعه مضمونا وممارسة.

هذه مقدمات ضرورية، قبل معالجة الدعوة الديماغوجية للنظام المغربي بجعل هذه السنة، سنة ١٩٨٣، سنة المغرب العربي. ففضلا عن أن هذه الدعوة تذكر بمثيلاتها التي بقيت مجرد كلام في الهواء، كمثل "سنة اغلاق ملف الصحراء" و"سنة الاكتفاء الذاتي على الاقل بالنسبة للنفط المستخرج من الحجارة"، و"سنة البادية"... فانه لمن الضرورى تعرية الدوافع الحقيقية لتحرك النظام حول محور المغرب العربي وتبيان قصر نفس هذا التحرك وضيق أفقه.

ماذا وراء مبادرة المغرب العربي ؟

ليست هذه هي المرة الاولى التي يلجأ فيها النظام للسطو على شعار من شعارات الحركة التقدمية المغربية لاستعمالها وفق أهدافه ومراميه وبمفاهيم مميعة ومغايرة. فشعار وحدة المغرب العربي نفسه، استعمله الحكم في مطلع الستينات ليضرب به التضامن الشعبي الفعلي مع الثورة الجزائرية وليطوق به امكانيات التلاحم النضالي بين القوى الثورية في المنطقة ويحول دونه. وبنفس المنطق تعامل مع الحياد الايجابي وضرورة تكثيف الدعم والتضامن مع المد التحررى في افريقيا والمشرق العربي. وهذا الامر ليس ابتداعا للرجعية المغربية، فهي في كل هذه الواجهات لم تكن سوى المنفذ الطيع للتخطيط الاستعمارى والاستعمارى الجديد الذى حاول ويحاول ضرب طموحات الجماهير بتمييع شعاراتها وأهدافها سواء تعلق الامر بالاستقلال أو الوحدة أو الديموقراطية.

ان لجوء الرجعية المغربية اليوم، لورقة التقارب على مستوى المنطقة لا يحركه سوى همها الدائم : الحفاظ على تسلطها على مصير الشعب المغربي وضمان استمرارية نظامها. فمع انفراط عقد الاجماع الزائف من حولها، بفضل نضال وصمود الجماهير الشعبية وقواها الحية، ومع افتضاح زيف ادعاءاتها حول الديموقراطية، ومع تعاظم الازمة الاقتصادية الاجتماعية، لم يعد لديها سوى الالتجاء للتناور

بمحاولة التنفيس عن أزمتها بالداخل، عبر خلق نوع من الانفراج الخارجي حولها موحية بأن هناك آفاقا لتجاوز المشاكل، ذلك أن سياسة النظام قد وصلت وعلى كافة المستويات الى طريق مسدودة:

ـ فعلى الصعيد الاقتصادى والمالي، ودون الخوض في التفاصيل، لم يعد لدى دولة الافلاس والازمة ما تقدمه، سوى المزيد من الضرب في القدرة الشرائية للجماهير والتخريب لطاقات البلاد وثرواتها لا على المستوى الاني فقط بل بشكل يرهن مستقبل الاجيال القادمة. فلكي تحصل على حقنات المساعدة الخارجية، ليس لها بد من الانصياع لاوامر وتوجيهات الدوائر الامبريالية التي تضرب كل امكانيات قيام اقتصاد وطني بالمعنى الضيق للكلمة.

ـ وعلى المستوى الاجتماعي، يبقى القهر والتجهيل وتعميم البطالة والمرض عناوين بارزة لسياسة الحكم في هذا المجال. بل الاخطر من كل ذلك، عجز الدولة المطلق عن حل أدنى مشاكل التشغيل ومتطلبات التعليم والصحة والاسكان.

ـ وعلى المستوى السياسي، لم تعد الانتخابات الشكلية ولا تفريخ التجمعات السياسية، تجدى شيئا، أمام الواقع الموضوعي العنيد: واقع الازمة الشاملة. فحتى قوى الاحتراف والارتزاق السياسي التي كانت بمثابة صمام الامان داخل الحركة التقدمية، سقطت عنها كل الاقنعة وأصبحت في عزلة نهائية.

ان سقوط ادعاءات النظام على كافة هذه المستويات، واستنفاد اخراجاته المسرحية بها، وافراغه لجعبة "البهلوانيات" التي اعتمدها منذ الاستقلال الشكلي. كما أن خطورة مأزقه العسكرى من جهة والمأزق السياسي والديبلوماسي الذى ورط نفسه فيه افريقيا وعالميا.. يجعل امكانات التناور محدودة جدا وغير مضمونة النتائج، خاصة على صعيد الصراع الطبقي والتناقض الاساسي الذى يتواجه فيه مع أوسع الجماهير الكادحة المسحوقة. ومن هنا، كانت سياسة الهروب الى الامام التي التجأ اليها النظام والتي سماها بسنة المغرب العربي، كما كانت سنة البادية هروبا من الحقيقة العارية بافلاس النظام التي فرضتها انتفاضة يونيو المجيدة.

وهكذا، وزيادة على المحاولات اليائسة للرجعية وأذنابها لتجميد وشل كل الطاقات الوطنية حقا والثورية حقا على مستوى الداخل، تأتي مبادرة المغرب العربي، كمحاولة عرجاء للقفز على الواقع الموضوعي بحثا وراء "مغرب أنظمة" جديد...

وهذا ما يفسر الاهتمام المفرط للامبريالية الامريكية بموضوع المغرب العربي واصرارها على أن تكون طرفا فاعلا في تطوراته. وهذا ما جسدته زيارة المبعوث الامريكي بوش للمنطقة، وما أسماه باحترام خيارات كل قطر على حدة مع التركيز

على العلاقات التاريخية والتقليدية، على حد تعبيره، للولايات المتحدة. ففي الوقت الذى تدعم فيه الامبريالية الامريكية تواجدها المباشر على الساحة وخاصة من الناحية العسكرية في المغرب وتونس، في هذا الوقت تحاول جاهدة عبر العربية السعودية، مهندسة التقاربات بين الانظمة العربية، أن تخلق نوعا من التوازنات الاقليمية التي تسمح بتمرير سياساتها ازاء الوطن العربي، خاصة وأنها تقف اليوم عند النتائج الايجابية التي حققها لها "مجلس التعاون الخليجي" السيء الذكر.

ان استحضار هذه الحقائق ضرورى وأساسي، لا لاستيعاب أبعاد المخطط الامبريالي الرجعي فحسب، ولكن، وأيضا، لتمزيق الغشاوة والضبابية التي تلف بشعار الوحدة، من جراء التمييع والتحريفات التي يتعرض لها يوميا بهدف جعله سلاحا في يد الرجعية لضرب الطموح الوحدوى الحقيقي وتمييع التناقضات الموضوعية القائمة.

أى "وحدة" تحركها المناورات والحسابات الضيقة؟؟

رغم بداهة هذه الحقيقة، فانها تحتاج حاليا للمزيد من التأكيد والتوضيح اذ كثيرا ما ينساها البعض وهو يتناول موضوع الوحدة، سواء تعلق الامر بالساحة الداخلية، عندما يلهث وراء سراب "الاجماع الوطني" و"الجبهة الداخلية"، أو تعلق بالمغرب الكبير والتطورات الاخيرة التي شهدها.

لقد شهدت الساحة العربية عموما، العديد من "التجارب" والمبادرات الوحدوية التي ماتت في مهدها، كما طفحت بالعديد من التنظيرات حول التضامن والاجماع ووحدة الصف، والتي تقفز من هذا المنطق لذاك، تبعا لتقلبات الظرف وضواغطه. غير أن القاسم المشترك لهذه التجارب والمبادرات يبقى هو طابعها الفوقي النخبوى، أى أن دور الجماهير أخذ باستمرار كدور تهريجي: فهي مطالبة فقط بالتصفيق والتهليل للقاء حكامها أو بتبني عداواتهم وخلافاتهم. وتأتي التنظيرات والشطحات التحليلية كوصفات لتبرير التقارب أو شرح صحة التباعد والصراع. وسيكون من غير المجدى، في هذا الصدد، تبيان عجز المبادرات الفوقية وضيق أفقها والخوض فيها طولا وعرضا. المهم هنا هو التأكيد على أن الوحدة لا يمكن أن تقوم في غياب عمودها الفقرى الواعي والفاعل، أى الجماهير الشعبية المعنية بهذه الوحدة أولا وأخيرا. وهذا يعني بادئ ذى بدء أن تكون هذه الجماهير في موقع المساهمة الفعلية وموقع المراقبة والمتابعة الفعلية، لا أن تكون أو يفرض عليها أن تكون على هامش الاحداث تتقلب مع تقلب أمزجة الانظمة. وهذه

المسألة لا تتعلق بالوحدة كمشروع كامل متكامل فقط، بل حتى بأصغر خطواته الاولية وانجازاته التدريجية اقتصادية كانت أم اجتماعية وسياسية. فنجاح أى خطوة كانت وأى انجاز مهما صغر، يبقى رهينا بمدى حماس الجماهير وتعبئتها الواعية. اذ هنا وهنا فقط، تكمن ضمانة الاستمرارية وامكانية تحقيق تراكم كمي في رصيد الوحدة المنشودة.

وهكذا، فان المسألة التي تعطي لاية مبادرة كانت طابع الجدية والمصداقية وتوفر لها شروط الاستمرارية هي وضوح الاهداف والوسائل وشروط ترسخها على أرضية الواقع. أى ضرورة توفر رؤيا واضحة تعي العراقيل الموضوعية القائمة وتعمل بنفس طويل وبخطوات تدريجية في اطار من الوضوح. ومن الطبيعي أن توجها كهذا، يتناقض تمام التناقض مع التوجهات القائمة، كما تقدم، على التناور والاعتبارات الظرفية. فهذه الاخيرة تبقى بالضرورة سجينة الاسباب التي فرضتها، وعاجزة عن تحقيق أبسط انجاز لصالح الجماهير الشعبية.

اذن، يجب التمييز باستمرار بين الوحدة والتقارب كشعار ديماغوجي رنان وكرداء يلبس في المناسبات وكمجال للتناورات الفوقية، والوحدة والتقارب كطموح شعبي حقيقي، لا يمكن أن تنجزه الا الجماهير الشعبية نفسها. والتقارب بمعنى تضييق المسافات وبث بذور العمل الوحدوى الطويل النفس، لا يمكن أن يتم ويستمر الا في اطار تحكم الجماهير في مصائرها، فهي صاحبة المصلحة الحقيقية في التقارب والوحدة. وهذا يعني أن الانظمة المسخرة للامبريالية العالمية والمنفذة الطيعة لسياساتها، لا ترى في التقارب سوى مدخلا لحل مشاكلها وقنطرة لتمرير مناوراتها، اذ أن الوحدة التي تمكنت من تحقيقها وهي تعمل وتتحرك من منطلقها، هي وحدتها العضوية مع الامبريالية والاستعمار الجديد التي تستمد منها مشروعيتها ومبرر وجودها وضمانة استمراريتها...

ان الوعي بهذه الحقائق، لا يعني تشجيع التوتر أو شحن الشوفينية والعداء بين الشعوب، بل على العكس من ذلك تماما، محاربة دعاة التوتر والشوفينية والعداوة. وهذا لا يتم الا بتحديد الاعداء الحقيقيين للشعوب ولطموحاتها وتوضيح التناقضات على حقيقتها، لا كتناقضات مصطنعة قائمة على أساس الهوية والحدود الاستعمارية.. فلا وحدة حقيقية ممكنة اذن، الا وحدة الجماهير الشعبية وقواها التقدمية الحقة لتصفية العراقيل الموضوعية التي تقف في وجه الطموح الوحدوى الشعبي، أى تصفية هيمنة الامبريالية والرجعية المحلية، كمدخل لبناء المستقبل الواحد.

ان استغلال الرجعية لشعارات الحركة التقدمية والثورية وتلاعبها بها، يرجع في جزء منه لاكتفاء هذه الحركة بالتأكيد على المبادئ دون تعميق هذه المبادئ وتوضيح مضامينها وأبعادها بشكل يضيق على الرجعية امكانية التناور ويحد من الضبابية التي تحاول دوما بثها على وعي الجماهير الشعبية لاستلاب ارادتها. ومن هنا ضرورة اعطاء شعار وحدة المغرب العربي مضمونه الشعبي الصحيح كخطوة أساسية بالنسبة للقوى التقدمية في رسم سياساتها الظرفية وصياغة اجاباتها على القضايا المطروحة والتجاوب مع الوضع الموضوعي وتطوراته.

صحيح أن الطموح لوحدة المغرب الكبير ينطلق من مقومات تاريخية وجغرافية وحضارية جمعت بين شعوب المنطقة خلال ماضيها الطويل المشترك وصهرتها وجسدتها في المعارك النضالية التي مزجت دماء أبنائها، لا ضد العدو الخارجي الاجنبي فحسب، بل وأيضا ضد الاعداء الداخليين من طغاة وعملاء. واذا كانت هذه المقومات من القوة والرسوخ بمكان، فان الوقوف عندها والاكتفاء باستحضار "الماضي المجيد" ليس من شأنه التأثير في وضع التجزئة القائم فبالاحرى تغييره. ان المطروح هو الانطلاق من هذا الرصيد النضالي التاريخي الحي لصياغة مشروع وحدوى واضح المضامين والابعاد.

ان وحدة المغرب العربي، فضلا عن أساسها التاريخي السالف الذكر، وحدة محتومة. فكما يقول الشهيد المهدى بنبركة: "ان هذه الوحدة تفرضها طبيعة الاشياء، ولا أحد يستطيع الحيلولة دونها". ذلك أن انجاز التحرر بمعناه الشامل، أى بأفقه الاشتراكي الواضح، لا يمكن أن يتم دون توحيد الطاقات وتكاملها، خاصة مع تزايد ضغط الرأسمال العالمي وقوة تأثيره التي تضيق هامش التحرك والعمل. فطريق الوحدة، هو وحده الكفيل بترسيخ المنجزات التحررية وضمان استمرارية مسيرة البناء الاشتراكي، بعد تصفية تسلط الامبريالية وعملائها في المنطقة. ومن هنا، فان الوحدة لا تفرضها ضغوط الماضي فحسب، بل وأساسا ضرورات المستقبل الاشتراكي الذى تطمح اليه شعوب المغرب العربي، وكل الشعوب العربية. وهذه حقيقة أخرى قوية وبارزة في فكر المهدى بنبركة الذى يقول: "المغرب العربي، كما نؤمن به ونعمل له، لا يمكن أن يكون الا منطلقا للتحرر العربي ولبناء المجتمع العربي المتحرر المزدهر على أسس من العدالة والتقدم، تتنافى مع كل مخطط استعمارى".. فليس صحيحا اذن، أن هناك مفهومان لوحدة المغرب العربي أو أكثر، هناك مفهوم واحد صحيح، قابل للاجتهاد والتعميق والتدقيق، وهو المفهوم

الوطني الثورى. هذا المفهوم الذى لا يأخذ الوحدة بمنطق الغزل العاطفي ولا كمسألة مجردة، ولكن كجزء لا يتجزأ من مشروع التحرر والبناء الاشتراكي الديموقراطي. فهي اذن وحدة لا يمكن أن تكون الا في اطار التحرر والديموقراطية ببعدهما الاشتراكي. ومن هنا، فان قضية الوحدة هي قضية الجماهير الشعبية وقواها الوطنية والثورية. فبدون تصفية الهيمنة الامبريالية والرجعيات المحلية في المنطقة ستبقى مسألة الوحدة مجرد طموح يدغدغ العواطف ولازمة تتكرر في المناسبات ومطية تستعملها الرجعية لاغراضها ومصالحها.

ان وضوح الهدف الاستراتيجي بهذا الشكل، أى بالربط بين التحرر والوحدة والاشتراكية في اطار من الديموقراطية الشعبية، يفترض تجسيد الطموح الوحدوى على مستوى الممارسة الظرفية والمرحلية: أولا، للتصدى للمخطط الامبريالي الرجعي المتستر باسم التقارب والوحدة، لفضحه ومواجهته، وثانيا، لان غياب هذا التجسيد يفقد السياسة المرحلية ارتباطها الضرورى بالافق الاستراتيجي واندماجها فيه. فمن خلال توحيد الجهود والطاقات ضد العدو الواحد، الامبريالية والرجعية المحلية، ستشق القوى الوطنية والثورية، طريق الوحدة الحقيقية وستزرع وتنمي بذور التلاحم النضالي في اتجاه تحقيق طموحات الجماهير الشعبية بالمغرب العربي، وستضع حدا لمغالطات الرجعية ومناوراتها.

★

في ذكرى المهدى بنبركة

ـ من أقوال الشهيد ـ

الاشتراكية العلمية

ان مضمون الاشتراكية عندنا يقتضي :

ـ حلا صحيحا لمشكلة الحكم ، باقامة مؤسسات سياسية ، تمكن الجماهير الشعبية من رقابة ديموقراطية على أجهزة الدولة ، وعلى توزيع ثرواتها وانتاجها القومي .

ـ أسسا اقتصادية لا تترك أى مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار ولا لسيطرة حليفه الاقطاع والبورجوازية الكبرى الطفيلية .

ـ تنظيما سياسيا واجتماعيا للسهر على تأطير الجماهير الشعبية وترتيبها ، من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد القومية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار .

المغرب العربي

لقد بدأ يحتل شعار "وحدة المغرب العربي" مكانة بارزة في حياتنا ، وعلينا ألا نسمح لاحد باستغلاله ، وأن نستخلص الموعظة من أخطائنا السالفة بتعويد المناضلين على اعطاء كل شعار مدلوله الصحيح . وتلك وسيلة سوف نفرض بها على حلفاء الاستعمار الواعين ، وغير الواعين أن يكشفوا عن وجوههم الحقيقية ، أو أن يخضعوا لمنطق القوى الشعبية .

العناصر الانتهازية

اننا اليوم واعون أكثر من أى وقت مضى لمسؤولياتنا التاريخية، بعد أن التحمت في الشوارع جماهير الابناء والاباء للتعبير عن شعارات حزبنا، مضحين بأرواحهم الزكية البريئة. وان هذه المسؤوليات لتتطلب منا وضوح الرؤيا لافاقنا البعيدة والقريبة، وتماسكا في حزبنا يصمد أمام التحديات التي سوف تواجهنا. وفوق كل ذلك تتطلب منا يقظة تجاه العناصر الانتهازية التي تكون قد اندست في صفوفنا.

التكوين الايديولوجي

ان حزبنا الذى نريده واضحا في آفاقه، ومتماسكا في تنظيمه، ينبغي له أن يستخلص النتيجة المنطقية لاتجاهه الثورى. ولذلك وجب علينا أن نوجه عناية خاصة للتربية الايديولوجية في الحزب، التي بدونها سوف تبقى اختياراتنا في حيز الامال ومن قبيل التمنيات العاطفية.

ان هذا التكوين الايديولوجي يجب أن يقوم على على أساس دراسة القوانين العلمية لتطور المجتمع وقد أثرتها تجارب الثورات الاشتراكية والتحررية ضد الاستعمار. كما يجب أن تمتد جذوره الى أعماق ثقافتنا العربية الاسلامية، وأن تستمد قوتها من تراثنا القومي الزاخر بالقيم التقدمية والانسانية.

★

مجلس التعاون الخليجي :

تعاون على الجماهير ومع الامبريالية الامريكية

مضى بنهاية شهر مايو (أيار) الماضي، عامان على انشاء "مجلس التعاون الخليجي"، الذى يضم أنظمة عميلة وموالية للامبريالية الامريكية خاصة وللغرب الاستعمارى بشكل عام.

ولقد أثبتت الشواهد والمعطيات، خلال هاتين السنتين، أن هذا المجلس هو الابن الشرعي لمشروع "أمن الخليج" البريطاني/ الامريكي الذى كان بدوره سليل سياسة "ملء الفراغ" الناجم عن الانسحاب العسكرى البريطاني من منطقة الخليج العربي ـ باستثناء سلطنة قابوس.

فلقد رفعت الولايات المتحدة الامريكية شعار "ملء الفراغ الناجم عن الانسحاب العسكرى البريطاني من المنطقة" عندما قررت بريطانيا في عام ١٩٦٨، الانسحاب العسكرى البريطاني من منطقة الخليج. وكانت خلاصة هذا الشعار، البحث عن القوة البديلة للاحتلال العسكرى البريطاني للمنطقة، لتقوم برعاية وحماية مصالح وعملاء الغرب. وعندما نجح هذا الشعار، النجاح الذى تمثل في اعطاء الاستقلالات للانظمة العشائرية وتحديث هذه الانظمة، وانشاء قوات محلية تحت الادارة والقيادة البريطانية/ الامريكية المباشرة، وتقوية نظام الشاه البائد،

واناطة مسؤوليات عسكرية وأمنية بهذا النظام ، عندما نجح هذا الشعار تم الانتقال الى الحلقة الثانية في مخطط الامبريالية في المنطقة، حيث طرحت الادارة الامريكية ما صار يسمى ب "نحن نساعد الذين يساعدون أنفسهم".

وكان جوهر هذا "المبدأ" العمل على تكتيل أنظمة المنطقة الموالية للغرب والولايات المتحدة الامريكية بصورة خاصة، في حلف "اقليمي عسكرى/ أمني" يمثل الذراع المحلية للامبريالية الامريكية، ويشكل امتدادا لحلف شمال الاطلسي. وقد وجد هذا "المبدأ" تجاوبا كبيرا من قبل الانظمة المسفرة عن عمالتها وارتباطها بالامبريالية، كنظام الشاه البائد، ونظام آل سعود ونظام قابوس، بل ان قابوس قد دعى الى دخول أنظمة المنطقة في عضوية حلف شمال الاطلسي، ولو بصفة مراقب.

واذا كان مشروع "أمن الخليج" قد واجه عثرات عديدة، لاسباب كثيرة، منها الخلاف على الزعامة بين كل من شاه ايران وآل سعود، في وقت كان فيه نظام قابوس، منحازا بشكل سافر لمواقف الشاه، بسبب دعم ومساندة الاخيرة له في ضرب الثورة العمانية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان.

كما كان لموقف العراق حينها، دور في افشاله، أو على الاقل تأجيله الى حين. وكان ذلك في المؤتمر الذى عقد في مسقط، في ديسمبر ١٩٧٦، الذى قدمت فيه مشاريع أمنية، ايرانية وسعودية وعراقية وكذلك ورقة من حكام مسقط، حيث لم يتم الاتفاق على أى من هذه المشاريع.

على أن السبب الرئيسي في عدم الوصول الى اتفاق بين هذه الاطراف يعود الى مخاوف حكام المنطقة وخاصة الكويتيين والسعوديين والعراقيين من أطماع الشاه، الذى تخطت قواته مياه الخليج والذى كان يجاهر بأطماعه في المنطقة.

وعندما سقط الشاه، ودخلت العراق في حربها الحالية مع ايران أصبحت الابواب مشرعة أمام السعوديين لتزعم أنظمة المنطقة، وحصلت في ذلك على ضوء أخضر من قبل أمريكا وبريطانيا وانحياز واضح من جانب نظام قابوس.

فالامبريالية الامريكية بعد سقوط قاعدتها الاساسية في ايران أخذت تولي اهتماما متزايدا بقاعدتها الثانية المتمثلة في "السعودية"، كما تزايد اهتمامها بنظام قابوس، وصار نظاما آل سعود وقابوس يشكلان ركيزتها الاساسيتين في تنفيذ خططها ومشاريعها، وهكذا وجدت الفرصة المواتية لاخراج مشروع "أمن الخليج" الى النور في صيغته الجديدة، المسماة "مجلس التعاون الخليجي" بزعامة سعودية مدعمة بتأييد غير محدود من جانب قابوس.

ففي الاول من شهر فبراير عام ١٩٨١، التأم وزراء خارجية كل من السعودية

والكويت والبحرين وقطر، والامارات العربية المتحدة، ومسقط في الرياض، ومن هناك أعلنوا في الرابع من الشهر ذاته قيام هذا المجلس، وفي ٢٥ من شهر مايو من نفس العام صادق حكام المنطقة على وثائق الخليج.

وقد نص البيان التأسيسي لهذا المجلس، الذى أصدره وزراء خارجية الانظمة الستة في الرياض، في فبراير ١٩٨١، وصادق عليه حكام المنطقة في قمتهم الاولى في أبو ظبي، في الخامس والعشرين من مايو من نفس العام. ان أنظمة المنطقة "ادراكا منها لما يربطها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، ولما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وتوثيق بينها في مختلف المجالات.. ولايمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف.. ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين رأت أن تقيم تنظيما يهدف الى تعميق وتوثيق الروابط والصلات والتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات يطلق عليه " مجلس التعاون لدول الخليج العربية" والذى صار معروفا باسم "مجلس التعاون الخليجي".

ومن مقدمة البيان المذكور التي أوردناها أعلاه نستنتج، وكما هو واضح، أن "مجلس التعاون الخليجي" هذا ما هو الا:

١ ـ تكتل لانظمة متشابهة ترتبط ببعضها بعلاقات خاصة وتجمعها سمات مشتركة.

٢ ـ ان ذلك يعني أن هذا المجلس تكتل اقليمي لاسر عشائرية تجمعها قواسم مشتركة كثيرة، أبرزها الطابع العشائرى الاتوقراطي، الارتباط بالغرب عامة والعمالة للامبريالية الامريكية، العداء للديموقراطية، العداء للاشتراكية والتقدم ـ باستثناءات غير مضمونة ـ.

٣ ـ ان هذا المجلس وفي ضوء ذلك، يهدف الى توحيد وتكتيل امكانات هذه الانظمة لتحقيق أهدافها المشتركة هذه.

٤ ـ ان اقامة هذا المجلس، والذى يهدف كما يقول الامير السعودى سلطان ابن عبد العزيز الى "ملء الفراغ الامني" جاءت ترجمة لمبدأ نيكسون الذى يقول ان الولايات المتحدة الامريكية تساعد الذين يساعدون أنفسهم ، أى أنها تريد عملاء وحلفاء يستطيعون فعلا القيام بالادور التي تطلبها منهم الادارة الامريكية لتنفيذ سياستها في المنطقة، وعندها فان أمريكا لن تبخل بالدعم والمساعدة لهؤلاء.

٥ ـ هذا يعني أن المجلس تكتل عسكرى / أمني يهدف الى تطبيق "ملء الفراغ" بهدف ايجاد القوة العسكرية القادرة على القيام بالدور الذى كانت تقوم به بريطانيا وكذلك الدور الذى كان يقوم به شاه ايران المباد. وهو يعني ترجمة

لشعار "أمن الخليج" الذى كانت ترفعه ادارة كارتر، والذى تبنيه ادارة ريغان.

٦ ـ ان هذا المجلس تكتل قمعي موجه ضد شعوب المنطقة، يهدف الى توفير المزيد من سبل ووسائل خنق الحريات الديموقراطية والعامة في المنطقة، وترسيخ التقاليد القمعية التي قامت بفضلها هذه الانظمة.

انه اذن الحلف الاقليمي، العسكرى/ الامني الذى يشكل امتدادا للاحلاف الامبريالية في العالم، ابتداء بحلف شمال الاطلسي مرورا بمعاهدة جنوب شرق آسيا.

ان هذه الاستنتاجات، ليست مبنية فقط على الاستقبال الحماسي الذى استقبلت به الدول الغربية عامة وأمريكا بصورة خاصة قيام هذا المجلس. وليس لمجرد أن الانظمة الستة المكونة للمجلس حليفة وعميلة للغرب والولايات المتحدة الامريكية وحسب، بل وأيضا نسوق هذه الاستنتاجات، استنادا لشواهد ومعطيات كثيرة برزت منذ قيام هذا المجلس قبل سنتين حتى الان، وهذه الشواهد والمعطيات نبرزها فيما يلي:

أولا: ارتباط متزايد بالغرب، ونمو متزايد للوجود العسكرى الامريكي في المنطقة.

استقبلت الادارة الامريكية قيام هذا المجلس استقبالا حارا ومنذ الساعات الاولى للاعلان عن قيامه، كذلك فعلت بريطانيا وبقية بلدان حلف شمال الاطلسي الامبريالي.

وفي حين كانت بيانات قمم واجتماعات "مجلس التعاون الخليجي" هذا تشدد على ضرورة ابعاد الوجود العسكرى الاجنبي عن المنطقة، ازدادت قطع الاسطول البحرى الامريكي في مياه الخليج، واشتدت في نفس الوقت وتيرة العمل في القواعد العسكرية الامريكية في كل من عمان والبحرين والسعودية، حيث وقعت اتفاقيتين عسكريتين بين واشنطن من جهة، وكل من نظام قابوس ونظام آل سعود من جهة أخرى.

وبموجب الاتفاقية مع نظام قابوس، حصلت الولايات المتحدة الامريكية على قواعد لها في كل من مصيرة ورؤوس الجبال وظفار، اضافة الى تسهيلات أخرى في الموانئ والمطارات المدنية العمانية حيث يجرى العمل على قدم وساق لانجاز هذه القواعد مع نهاية العام الحالي.

كذلك نفذت الولايات المتحدة الامريكية منذ قيام مجلس التعاون العتيد هذا، حتى الان ثلاث مناورات عسكرية ضخمة فوق الاراضي، وفي المياه العمانية.

وترشح الادارة الامريكية الاراضي العمانية لتكون مقرا للقيادة المركزية التي شكلتها مؤخرا. أما بالنسبة للسعودية، فقد أرسلت أمريكا ثلاثة من طائراتها

الرادارية، من طراز أوكس مع طاقم من ألف شخص يضم طيارين ومهندسين وخبراء، لكي يديروا ويوجهوا ويقودوا هذه الطائرات، ولتشكل العمود الفقرى لقوات التدخل السريع الامريكية في المنطقة. كما أن هذه الطائرات أصبحت تشكل نواة للقوة الجوية المشتركة لانظمة المجلس.

وعلى صعيد البحرين، فتوجد لامريكا قاعدة في الجفير، وتقول مصادر الحركة الوطنية البحرانية، أنه توجد في القاعدة قيادة القوات الامريكية في الشرق الاوسط، وتقدم حكومة البحرين تسهيلات للقوات الامريكية، وخاصة الجوية، في مطار البحرين الدولي، حيث تسجل عمليات هبوط الطائرات الحربية الامريكية بانتظام.

هذه بعض أمثلة على الارتباطات العسكرية بين "مجلس التعاون الخليجي" والولايات المتحدة الامريكية.

أما على الصعيد السياسي، فيتمثل هذا الارتباط في المواقف المؤيدة للامبريالية الامريكية وخططها التآمرية ومحاولاتها تصفية القضية العربية المركزية، قضية فلسطين، حيث يجاهر قابوس ونظامه بتأييده الحازم والصريح لسياسات وخطط أمريكا في المنطقة، في الوقت الذى تعطي فيه السعودية تأييدا مبطنا وملتويا لهذه الخطط والسياسات.

وقد أعلن قابوس عن زيارته الاخيرة لواشنطن ومباحثاته مع ريغان وأعضاء وأعضاء ادارته، بأنه جاء ليتكلم باسم أنظمة مجلس التعاون، وأكدت على هذا الكلام وكالة الانباء القطرية التي نقلت عن مصادر خليجية قولها أن زيارة قابوس لواشنطن ذات بعد خليجي، فهو ذاهب لطرح وجهة نظر حكام المنطقة، كذلك صرحت الصحف المؤيدة لمجلس التعاون، كالحوادث والنهار العربى والدولى اللبنانيتين. وكما صرح سفير أمريكا في مسقط.

والمعروف أن قابوس طرح في واشنطن تأييدا واضحا لمبادرة ريغان، وطالب أمريكا بتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتجاوزها والاتصال بالفلسطينيين الاخرين !

ثم ان مجلس التعاون الخليجي أعلن من خلال مجلسه الوزارى الذى ضم وزراء الخارجية والذى عقد في الرياض، في شهر مايو الماضي، تأييده للاتفاقية اللبنانية/ الاسرائيلية التي رعتها الولايات المتحدة الامريكية، والتي تحد معارضة قوية لبنانيا وفلسطينيا وسوريا وعربيا. فقد أعلن بيان المجلس الوزارى أن المجلس "يؤيد كل ما تقبل به الحكومة اللبنانية" والحكومة اللبنانية كما نعرف هي التي وقعت الاتفاقية.

هذا ناهيك عن موقف نظام قابوس المؤيد لاتفاقات كامب ديفيد، وناهيك عن التقارب والدعوات للتقارب مع مصر كامب ديفيد التي تنطلق من قبل أنظمة مجلس التعاون.

ان هذه المواقف وهذه الخطوات الواضحة والساطعة كالشمس تمثل شواهد ومعطيات قوية على أن هذا المجلس، ما هو الا القوة الاقليمية، المكملة لقوات التدخل السريع الامريكية وامتداد سياسي للسياسة الامريكية في المنطقة، وبالتالي فهو أداة لتنفيذ سياسات أمريكا في المنطقة العربية عامة وفي منطقة الخليج بصورة خاصة، وحماية لمصالحها وكما قلنا مرارا.. نكرر هنا، أننا نتمنى أن نشاهد أو نلمس خطوة عملية واحدة من قبل أنظمة هذا المجلس، جماعية أو حتى فردية، تثبت عكس هذه الحقيقة الساطعة.

ثانيا: ان هذا المجلس، أداة للانظمة في الحفاظ على نفسها.

منذ الايام الاولى لتشكيل هذا المجلس، بدا واضحا أن الاتجاه العام الذى يحكمه، هو الاتجاه القائل بأن هذا المجلس ما هو الا أداة عسكرية/ أمنية هدفه الحفاظ على الانظمة التي كونته وأخرجته الى النور. ولكي يتسنى لهذا المجلس القيام بدوره هذا، لا بد أن يتم التركيز وبشكل أساسي وقوى على "التعاون والتنسيق والتكامل" العسكرى والامني. وانه اذا كان لا بد من ايلاء الجوانب الاخرى اهتماما، فان هذا يجب أن يأتي ثانيا في سلم الاولويات.

لذلك لا غرابة، ان رأينا النجاحات التي أحرزها المجلس في مجال التنسيق العسكرى، وتشكيل ما يسمى بقوات التدخل السريع الخليجية، التي ستكون مهمتها التدخل في أى بلد من البلدان الاعضاء في المجلس لحماية النظام الذى قد يتهدده خطر داخلي. ولا غرابة أن نرى الاتفاقيات الامنية والجماعية تأخذ مجرى التطبيق العملي، حيث التنسيق قائم في الحملات القمعية والمطاردات ضد جماهير المنطقة وضد القوى والعناصر والشخصيات الوطنية. وكل هذا يتم تحت شعار التصدى لخطر الشيوعية العالمية وأعوانها في داخل المنطقة.

وأيضا فاننا لا نستغرب، اذا ما رأينا "الاتفاقية الاقتصادية" يتعثر تطبيقها بحجة اعطاء الفرصة لتعديل قوانين الانظمة الاعضاء، تارة، وتارة أخرى بحجة الظروف الخاصة لهذا البلد أو ذاك.

فياترى لماذا لا تكون مثل هذه القوانين بحاجة الى تعديل عندما يكون الامر متعلقا بتنسيق عسكرى؟ ولماذا لا تكون هناك ظروف خاصة عندما يتعلق الامر بتطبيق اتفاقية أمنية؟!

ففي مجال تطبيق الاتفاقيات الامنية يجرى ممارسة ضغط مكثف على الكويت

مثلا لاجبارها على تطبيق الاتفاقية الجماعية، بينما لا يمارس شيء من هذا على نظام قابوس، الذى يتلكأ في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية كما يزعمون!

ثالثا: المجلس أداة الحكام في خنق الحريات العامة والديموقراطية

ان الاتفاقيات الامنية التي أبرمت، ثنائيا وجماعيا، لا تنص على مطاردة القوى والشخصيات الوطنية والديموقراطية في المنطقة، ولا تهدف الى القضاء على أى نفس تحررى لدى جماهير المنطقة وحسب وانما أيضا تهدف هذه الاتفاقيات الى العمل على ترسيخ النظم والاعراف والقوانين المغرقة في تخلفها واستبداديتها والعمل من أجل الحيلولة دون بروز الافكار والتيارات الديموقراطية ـ حتى الليبرالية منها ـ حيث يرى حكام المنطقة أن رأى المحكوم يجب أن يكون من رأى الحاكم في كل شيء، فهو المتبصر والفاهم والمدرك لكل شيء ولمصلحة رعيته، وبالتالي فان قوله وفعله صحيحان دائما وأبدا.

لذلك نرى أن حكام المنطقة، متذمرون ومستاؤون من ذلك البصيص من الحرية والديموقراطية الموجودة في الكويت، مثلا، ويبذلون ضغوطا شتى على الحكومة الكويتية، لاطفاء هذا البصيص نهائيا، وهذه الحكومة ـ عاجلا أم آجلا ـ لا تملك الا الرضوخ لارادة الاشقاء في المجلس العتيد.

ان حكام مجلس التعاون، ورغم اعجابهم بالعم سام يتضايقون الى أبعد حدود الضيق من شيء اسمه حرية ابداء رأى، وحرية العمل النقابي، وحرية التجمع والتظاهر والاضراب، ويعتبرون هذه مظاهر خطرة تهددهم بالانهيار وتقويض ملكهم.

واذا كان هؤلاء الحكام يخشون ما هو قائم الان في الكويت من بصيص ديموقراطي، فانهم أيضا يخافون تأثيرات التيارات السياسية العربية على مناطقهم لذلك يقدمون على الخطوات التي من شأنها سد أبواب ونوافذ المنطقة في وجه كل من يحمل الهوية العربية الا اذا كان من هو على شاكلتهم، والا مما كان يتوافق مع منطقهم.

ولعله بعد هذا كله، ليس مستغربا أن نرى أن هذا المجلس، وبعد سنتين من قيامه، لم يتمكن من تكوين رأى عام محلي مؤيد له، ومرتاح منه، فحتى الفئات الطفيلية الموجودة في مجتمعات بلدان المجلس، ونعني بها تلك الفئات المتحلقة حول هذه الانظمة والمنتفعة منها، تجار عقاريين، وسماسرة الشركات الاجنبية..الخ لم تستطع حتى الان الاطمئنان الى هذا المجلس. وأن موقف جماهير المنطقة في أحسن الحالات، موقف الترقب الحذر حتى الان، اذا لم نقل انه موقف المعارضة المبطنة.

أما على صعيد الاطراف السياسية ـ نعني القوات والشخصيات الوطنية ـ

الديموقراطية، فانها قد حددت موقفها صراحة منذ الايام الاولى لقيام هذا التجمع العشائرى القمعي الموالي للامبريالية الامريكية، باعتباره أداة قمع للجماهير الشعبية وقواها الوطنية/ الديموقراطية ومعولا لقبر أماني وتطلعات هذه الجماهير المشروعة، وهو في نفس الوقت أداة للحفا ظ على الانظمة العشائرية الاستبدادية ولتوحيد قواها لحماية المصالح الغربية عامة والامريكية بصورة خاصة، وهذا ما أثبتته السنتان الماضيتان بالفعل.

عن صحيفة " صوت الثورة" العمانية
العدد ٤٣٩ / يوليو ١٩٨٣

★

المغرب في الصحافة الغربية

الصحراء : التسوية

كشف قادة البوليزاريو النقاب يوم ١٥ يونيو الاخير بأديس أبابا أثناء انعقاد الدورة ١٩ لمنظمة الوحدة الافريقية، عن لقاء سرى تم بينهم وبين أعضاء من الحكومة المغربية. وقد جاء هذا الاعلان ليدعم مطلبهم بفتح مفاوضات مباشرة وعلنية مع المغرب، وكأنهم يقولون : " اذا كان المغرب يتفاوض معنا بصورة سرية ومباشرة، فلماذا لا يكون ذلك بشكل علني؟ انها لن تكون الا خطوة اضافية ..." . وهذه الحجة قوية، وقد أعطت ثمارها، بما أن القمة الافريقية حددت بوضوح الاطراف المتنازعة ـ المغرب والبوليزاريو ـ ودعتهما الى التفاوض حول اطلاق النار أولا، ثم حول ايجاد حل سياسي.

امحمد بوستة، وزير الخارجية المغربي، نفى بسرعة خبر اللقاء السرى مع البوليزاريو، لكنه لم يقنع أحدا. فكرر قادة البوليزاريو تأكيدهم للخبر، مهددين بكشف صور اللقاء، غير أنهم لم يذهبوا الى ذلك الحد.

وبامكان جون أفريك أن تؤكد جميع ما كشف عنه البوليزاريو، بما في ذلك وجود صور وربما أيضا تسجيل صوتي. فاللقاء السرى قد تم بالفعل، وشارك فيه من

الجانب المغربي ثلاثة مساعدين للملك الحسن الثاني، وهم رضا كديرة (المستشار السياسي للملك والمكلف بقضية الصحراء منذ عدة سنوات، وقد كان دائما يدعو لمقابلة البوليزاريو)، ادريس البصرى (وزير الداخلية) وامحمد بوستة وزير الخارجية الذى وجد نفسه في وضع حرج ومضطرا لتكذيب اجتماع شارك فيه هو بنفسه. وقد تم اللقاء في شهر مارس، أى في أعقاب اللقاء بين الشاذلي والحسن الثاني.

المغاربة وافقوا على أن تكون المقابلة مع البوليزاريو، ليس في فرنسا، كما كان يعتقد جل المراقبين، ولكن في الجزائر، وهذا مدهش في حد ذاته (ومن هنا السهولة في التقاط الصور). وقد تم تنظيم اللقاء من قبل رئاسة الجمهورية الجزائرية، باعتبار أن الرئيس الشاذلي كان قد أقنع الملك الحسن خلال محادثاتهما، يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٣، بفائدة مثل هذه المبادرة. وطوال أزيد من ثلاث ساعات، اصطدم المبعوثون المغاربة برفض الصحراويين للعروض التي كانوا يظنونها سخية، وقاسوا مدى الهوة التي تفصلهم عن مخاطبيهم.

ومع أن هذا الاجتماع الاول، بين قادة البوليزاريو وقادة المغرب (الذى ستتبعه اجتماعات أخرى) قد انتهى بالفشل، فانه يشكل منعطفا هاما في قضية الصحراء، وهذا لسببين على الاقل:

١ ــ ان قادة الجزائر، بجعلهم المغرب يوافق على هذا اللقاء الذى كان يرفضه بحدة الى ذلك الحين، قد سجلوا انتصارا على طول الخط للاطروحة التي يدافعون عنها باستماتة منذ سبعة أعوام:

* ان النزاع هو بين المغرب والبوليزاريو.
* انه لن يجد حلا الا بالمفاوضات بين المغرب والبوليزاريو.
* ان الجزائر على استعداد لمساعدة الطرفين من أجل التوصل الى حل (ومن الواضح أن يتبع البوليزاريو الجزائريين الذين ساعدوه بفعالية على الاقتراب من هدفه، وليس الليبيين الذين يلعبون دورا مكملا عبر تزويده بالاسلحة والمال).

٢ ــ في الطرف المعاكس، بما أن المغرب كان قد وفق على الاستفتاء، ثم على أن يكون الاستفتاء لتقرير المصير، فان ما تبقى من موقفه السياسي ــ القانوني قد انهار، مع قبول البوليزاريو طرفا محاورا في الحرب وفي السلم.

من الاطروحة الجزائرية الصحراوية، لم يبق الانتصار لمفهوم الجمهورية الصحراوية؛ أما عن الاطروحة المغربية، التي كانت تبدو ثابتة، لم يبق الا الوجود الادارى والعسكرى للمغرب في "الصحراء النافعة".

وحسب معلوماتنا، فان المغرب قد يكون حصل، مقابل هذا التطور الهائل، على ضمانة بأن الجزائر ستسعى الى أن يكتفي البوليزاريو باستقلالية داخلية واسعة. أما العلم الذى سيرفرف في الصحراء، وكذلك طوابع البريد فستكون مغربية وفقا لرغبة الحسن الثاني.

جون آفريك، عدد ١١٧٣، ٢٩ يونيو ١٩٨٣
(هذا العدد تعرض للحجز في المغرب)

★ ★ ★

الرباط / القاهرة : محور قوى

لقد أصبح الموضوع رسميا منذ الاجتماع الاخير للامم المتحدة، فبذهاب الملك الحسن الثاني الى فندق بلازا بنيو يورك لمقابلة الرئيس حسين مبارك، لم يعمل الا على تأكيد حقيقة كانت معروفة منذ عدة سنوات، أى الاتصالات الدورية التي لم تنقطع أبدا ما بين القاهرة والرباط، حتى في عهد السادات.

فالجميع يتذكر الزيارات المتكررة التي كان يقوم بها التهامي المبعوث الساداتي الى الرباط ومحادثاته المتعددة التي أرست ليس فقط أسس زيارة السادات الى القدس، ولكن أيضا أسس اللقاء الذى جمع بين كارتر وبيغن والسادات في كامب ديفيد.

والجميع يتذكر أيضا الاتصالات الهاتفية الكثيرة ما بين الحسن والسادات على الرغم من المقاطعة الرسمية التي أقرتها الجامعة العربية. كما أن الكل يعرف الزيارات المتواصلة التي قام بها مبعوثوا ملك الرباط الى القاهرة ومشاركة ولي العهد السعودى في المسلسل الذى سينتهي بتفاهم السادات مع الامريكان.

ما ذا جرى بين مبارك والحسن ؟ لا نعرف بعد بالضبط، لكن يتبين من مختلف المحادثات مع بعض المرافقين لحسني مبارك أن الملك الحسن قد يكون التزم شخصيا للرئيس المصرى بتأمين مشاركة هذا الاخير في قمة عربية مقبلة وبعودة مصر الى الحظيرة العربية، دون أن يتراجع حسني مبارك عن التزاماته وروابطه مع اسرائيل.

جون آفريك، عدد ٣٠٦، اكتوبر ١٩٨٣

رسالة مفتوحة الى
جمعية هيئات المحامين بالمغرب

على اثر صدور الاحكام الجائرة في حق المناضلين والمسؤولين الاتحاديين المعتقلين يوم ٨ ماى، وجه سبعة منهم، بوصفهم محامين أو نقباء سابقين، رسالة مفتوحة الى جمعية هيئات المحامين بالمغرب، يذكرون فيها بالملابسات الحقيقية للقضية وبمسلسل الخروقات التي صاحبت اعتقالهم ومحاكمتهم ...

ومعلوم أن جلسة لمحكمة الاستئناف قد انعقدت، يوم ٢٧ شتنبر الاخير بحضور عدد ضخم من المحامين المغاربة الى جانب محام فرنسي منتدب من طرف نقابة باريس وجمعية الحقوقيين الكاثوليك واتحاد المحامين الشباب. وقد أجل البث في القضية بدون مبرر قانوني.

ومن جهة أخرى، التمس الدفاع في هذه الجلسة تمتيع الاستاذ العربي الشتوكي بالسراح المؤقت، نظرا لان هذا الاخير يعاني من مرض خطير، وهو يوجد حاليا بالمستشفى.

وهذا نص الرسالة المذكورة :

سجن لعلو بالرباط في ١٩٨٣/٥/٣٠

السادة :

الرئيس والنقباء وأعضاء جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

زملاءنا الاعزاء.

لا شك وأنكم على اطلاع تام بالقضية المعروفة بقضية أحداث ١٩٨٣/٥/٨ التي دارت أمام مقر الاتحاد الاشتراكي بحي أكدال في الرباط، ويتعلق الامر بنزاع داخلي بين الاتحاديين تدخلت فيه السلطة بكل ثقلها لتوجهه ولتحسم فيه لصالح البعض دون البعض الاخر، وذلك باعتقالها لاربعة وثلاثين مناضلا اتحاديا من بينهم سبعة محامين، اثنان منهم نقيبان سابقان أحدهما تحمل مسؤولية رئاسة جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

ومن المفروض بحكم طبيعة الجمعية وأهدافها ومكونات أعضائها أن تكون على علم كامل بما صاحب هذه القضية من خروقات خطيرة مست بحقوق الدفاع وتقاليد المهنة وحرمتها، وبسيادة القانون واستقلال القضاء والتي نورد نماذج منها على سبيل المثال لا الحصر.

ان المحاكمة لم تكن محاكمة وقائع وانما هي محاكمة للرأى، وهذا أمر ظاهر بكيفية جلية من مقدمة محضر الشرطة التي ورد فيها بأن المعتقلين ينتمون "الى الجناح الراديكالي للحزب"، وهم أقلية استولت على المقرات الحزبية عن طريق العنف، وانهم يعارضون المشاركة في الانتخابات المقبلة وأن بعضهم مطرود حزبيا...

ـ ان القبض على الاظناء الذين اتهموا بالتجمهر المسلح في الطريق العمومية وبالقيام بكل "ما من شأنه" أن يمس بالنظام العام وبالهجوم على مسكن الغير، تم في ظروف غير قانونية وقاسية، فمن جهة أولى لم تتوفر في التهم المذكورة الشروط الشكلية والموضوعية لقيامها ومن جهة أخرى فقد صاحب القبض اعتداء شنيع بالضرب والجرح والسب على المعتقلين من قبل الشرطة التي كان يوجهها ويشرف عليها مباشرة والي الرباط وسلا وعميد الامن الاقليمي اللذين قاما بالاعتداء شخصيا على الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو متسببين له في نزيف دموى...

ـ لقد تمت استنطاقات المعتقلين من قبل "الشرطة" في ظروف لا شرعية وقاسية (سوء الاقامة والتغذية وتعدد جلسات الاستنطاق والعصابات على الاعين من

قبل مجموعة من الاشخاص، مجهولي الهوية، مع ما تخلل ذلك من لكمات وتهديد وسب...) وكان موضوع الاستنطاق يدور أساسا حول النشاط السياسي والنقابي للمعتقلين.

ـ لم يسمح للمعتقلين بقراءة المحاضر التي أنجزتها "الشرطة" ولم تتل عليهم والذين رفضوا التوقيع تلقوا اللكمات والضرب بالعصي من كل جانب، والبعض زورت عليهم التوقيعات.

ـ عندما أحيل المعتقلون على النيابة العامة وقرأت عليهم محاضر الشرطة تبين أن محتويات هذه المحاضر لا صلة لها بما راج في هذه الاستنطاقات وأن وقائعها كلها مزورة.

ـ لقد كان دور النيابة العامة هو تبني جميع وقائع محاضر "الشرطة" والتكييفات القانونية التي ساقتها هذه الاخيرة ومتابعة جميع المعتقلين وايداعهم في السجن، والوقوف ضد جميع طلبات الدفاع التي كانت ترمي الى اظهار الحقيقة.

ـ وقع الاستماع الى سبعة محامين معتقلين من قبل "الشرطة" والنيابة العامة بدون حضور النقيب ولا حتى اشعاره.

ـ وقع تفتيش مكتبي الاستاذين النقيب عبد الرحمن بن عمرو وصادق العربي الشتوكي في غيبة النقيب ولا حتى اشعاره.

ـ لم تتوفر العلنية في جلسات المحاكمة، المحكمة والطرق المؤدية لها كانت مطوقة بالشرطة ولم يسمح بالدخول الا للمحامين والصحفيين وبعض أقارب المعتقلين.

ـ المحامون الذين حضروا من خارج المغرب منتدبين من قبل هيئات ومنظمات دولية منعوا من التنصيب مما ترتب عن ذلك حرمان المعتقلين من جزء من الدفاع واكتفت وزارة العدل بالسماح لبعضهم فقط بحضور جلسات المحكمة.

ـ في الجلسة بما في ذلك أثناء انعقادها، وضع سياج مكثف من طرف الشرطة حول المعتقلين كان يحول بينهم وبين الاتصال بدفاعهم ولو قبل بداية الجلسة وأثناء الاستراحة، ولم يقلل هذا السياج ويرفع منع الاتصال نسبيا الا بعد تدخلات واحتجاجات الدفاع وانسحابه من الجلسة وامتناع المعتقلين من الاجابة على أسئلة المحكمة.

ـ أحيط قاضي الجلسة بظروف ووضعية لا يمكن الا أن تؤثر على استقلاله (سيطرة الشرطة على المحكمة والطرق المؤدية لها ومنع الجمهور من الدخول الى المحكمة، الحالة القمعية التي كان ينقل فيها المعتقلون من والى السجن وادخالهم واخراجهم من قاعة الجلسات وهم مقيدوا الايدى، هذا دون أن نتحدث عن

الاتصالات غير المباشرة...). وقد برز أثر هذه الوضعية في الحكم الجائر الذى أصدرته المحكمة الابتدائية بالرباط في ١٩٨٣/٥/٣٠، حيث قضت على ثلاثة عشر بسنتين حبسا موقوفة التنفيذ وعلى ستة عشر بسنة حبسا نافذا وعلى خمسة بثلاث سنوات حبسا نافذا.

ـ وقد رفضت المحكمة جميع الطلبات التي تقدم بها الدفاع والتي كانت ترمي الى ابطال محاضر الشرطة، واظهار الحقيقة وعلى سبيل المثال فقد رفضت المحكمة:

*) طلب الاستماع الى أكثر من عشرين شاهدا ممن حضروا الحادث أو ساهموا في تحرير محاضر الشرطة القضائية، والسيد الحبيب الشرقاوى بصفته شاهدا ومشتكيا عن "المكتب السياسي".

*) طلب اجراء خبرة خطية على توقيعات بعض المتابعين على المحاضر قصد اثبات زوريتها.

*) طلب اجراء خبرة طبية على الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو.

*) طلب اجراء معاينة على ما أثبت بالسجل الطبي يوم ١٩٨٣/٥/٨، بقسم المستعجلات بمستشفى ابن سينا حول نوع الجروح التي أصيب بها الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو.

*) طلب الاستماع الى السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط حول ما صرح به للاستاذين الساسي وبنجلون اللذين تقدما اليه بعد يومين من تاريخ الحادث، من أنه لا علم له بالحادث ولا بالنازلة، ولم يصدر أى أمر بالقاء القبض عليهما.

*) طلب الاستماع الى أعوان ومساعدى الاستاذين الشتوكي وابن عمرو حول التفتيش الذى وقع بمكتبيهما من قبل الشرطة في غيبة النقيب.

*) طلب ابطال محاضر اعتقال بعض المتابعين لعدم توفر احدى حالات التلبس في حقهم (اعتقالهم بعد يومين من تاريخ الحادث).

*) طلب ابطال محاضر الشرطة بسبب عدم اخبار وكيل الملك فورا بالحادث طبقا للفصل ٢٣ من المسطرة الجنائية.

*) الدفع بعدم دستورية ظهير "كل ما من شأنه" الصادر في ١٩٣٥/٦/٢٩

*) الدفع بالغاء ظهير ١٩٣٥/٦/٢٩ طبقا للفصل ٨٠ من ظهير الحريات العامة (١٩٥٨/١١/١٥) وللاجتهاد القضائي الصادر في هذا الخصوص.

*) طلب الحكم ببراءة جميع المتهمين نظرا لعدم توفر شروط قيام التهم المنسوبة اليهم وعدم ثبوتها، بالاضافة الى التصريحات المتكررة لرئيس الجلسة

والتي كانت تفضح مسبقا عن رأيه في النازلة داخل الجلسة فضلا عن كونه صرح بأنه "يوجه المناقشات".

هذه هي بعض وقائع الخروقات التي صاحبت هذه القضية والتي أصابت في الصميم حقوق الدفاع، وسيادة القانون، واستقلال القضاء.. ولا يمكن الا أن تكون مدانة ليس فقط من قبل من لهم علاقة مباشرة بجهاز العدالة، وانما أيضا من طرف كل من له غيرة على الحق والحرية والمشروعية....

ويبقى السؤال الذى يفرض نفسه في هذه القضية، هو: ما هو موقف السادة النقباء وهم الرموز الحية لمجموع المحامين في مجال القيام بالواجبات وابراز التضامن والدفاع عن الحق والكرامة؟ ما هو موقف جمعية هيئات المحامين بالمغرب وهي التي تضم في جهازها التقريرى (المجلس) جميع أعضاء مجالس هيئات المحامين بالمغرب، وهي التي مضى على انشائها أكثر من اثنين وعشرين سنة، لم يمر مؤتمر من مؤتمراتها السنوية دون أن يتصدره شعار، وأن تتخلله دراسة، وأن تصدر عنه توصية حول حماية وصيانة وتوسيع حقوق الدفاع وسيادة القانون واستقلال القضاء والحريات العامة والخاصة...

لقد سجلنا نحن الموقعين أسفله، كمواطنين تعرضوا للقمع والتزوير وبما لنا من صفة:

أولا: انه باستثناء السادة نقباء أكادير، مكناس، القنيطرة، الذين تنصبوا في الملف، فان باقي النقباء غاب عن المساهمة في ابراز التضامن والاحتجاج ضد الخروقات مع زملائه في المهنة، المعتقلين، ومن بينهم نقيبان سابقان ورئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب سابقا، وعضوين في مجلسين لهيئتين للمحامين واللذين هما في نفس الوقت عضوان في مجلس الجمعية.. ونقول لابراز التضامن والاحتجاج، لانه قد تم تأمين الدفاع عن المتابعين بما فيه الكفاية من قبل أكثر من مائة وعشرة من الزملاء، وانه من جهة أخرى وكما أثبتت التجربة في مثل هذه القضايا على الخصوص، فان تحقيق الاحكام العادلة بالمغرب لا علاقة له أساسا بتأمين الدفاع كيفما كانت كفاءة هذا الاخير، انما هي مرتبطة أولا وقبل كل شيء بمدى قدرة قضائنا على تحمل مسؤولياته وفرض استقلاله في مواجهة مختلف التوجيهات والتدخلات والضغوط من قبل السلطة الحاكمة، وانجاز هذه القدرة على تحمل المسؤولية من لدن القضاء لا زال مجرد أمل لم يتحقق حتى الان.

نعم ان القضية في أسبابها العميقة ترجع الى اختلاف في الرأى حول عدة مسائل حزبية داخلية، ولكن ما كان مطروحا على المحكمة الابتدائية بالرباط من

الناحية القانونية ليس هو البث في نزاع حزبي داخلي، وانما الذى كان مطلوبا منها الحكم فيه هو التهم الملفقة المشار اليها أعلاه.

ومن جهة أخرى، فاذا كانت القضية في أبعادها وأسبابها سياسية كما سبق الاشارة الى ذلك، فانه من المعروف أن كل محاكمة سياسية تعتبر في ذات الوقت محاكمة للرأى، وكل محاكمة للرأى الا وتحظى بأوسع المساندة والتضامن ليس فقط من قبل مساعدى العدالة، وهم المحامون وفي طليعتهم النقباء، وانما بالاضافة الى ذلك، من قبل المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية.. وكما حدث في هذه وعلى سبيل المثال، فقد ساندت المتابعين بحضورها في الجلسة بواسطة انتداب محامين:

نقابة المحامين بالجزائر، عصبة الفرنسيين الكاثوليك، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، فيدرالية المحامين الفرنسيين ونقابة المحامين الفرنسيين بباريس.. كما حضر محامون منتدبون من هيئات ايطالية، ولم يسمح لهم بالمساهمة في الدفاع، أو حتى بمتابعة المحاكمة.

ثانيا: لقد سجلنا بأن جمعية هيئات المحامين بالمغرب غابت في هذه القضية، ليس فقط بسبب عدم التنصيب في الملف، وانما أيضا بعدم ترجمة أهدافها وشعاراتها وتوصيات مؤتمراتها السابقة الى واقع ملموس عن طريق ادانة الاعتداءات السلطوية والبوليسية والخروقات الصارخة التي صاحبت سير القضية والتي أصابت المبادئ التي أعلنت جمعيتنا مرارا الالتزام بالدفاع عنها وحمايتها.

أيها السادة النقباء وأعضاء مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب، في هذه الظروف الصعبة التي تجتاز فيها المشروعية والحريات والحقوق محنة جديدة، علينا جميعا أن نتحمل كافة مسؤولياتنا التاريخية حتى لا تبقى شعارات ومقررات وتوصيات ومبادئ وتقاليد جمعيتنا مجرد شعارات فارغة من أى محتوى ينتهي الالتزام بها بانتهاء المؤتمرات التي وضعتها.

واذ نذكركم بهذه المبادئ السامية والثابتة وبواجب ترجمتها الى واقع ملموس، حيث بدونها لا يمكن للدفاع أن يؤدى رسالته الخالدة في الذود عن الحقوق والحريات، فاننا نحن الموقعين أسفله، لا ننطلق من الوضع الذى نوجد عليه الان، حيث أننا مستعدون لتحمل كافة النتائج الصعاب من أجل قناعتنا، وانما من أجل تشبتنا بتلك المبادئ والاهداف والتقاليد والتزامنا الراسخ بها.

مع تحياتنا واحترامنا

عن الاساتذة:

ـ عبد الرحمن بن عمرو، نقيب المحامين سابقا ورئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب سابقا.

ـ مبارك الطيب الساسي، نقيب المحامين بأكدير سابقا وعضو مجلس هيئة المحامين بأكادير حاليا وعضو مجلس جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

ـ صادق العربي الشتوكي، عضو مجلس هيئة المحامين بالرباط وعضو مجلس جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

ـ محمد الهراس من نقابة الرباط.

ـ أحمد بن جلون من نقابة الرباط.

ـ عثمان النوراوى من نقابة أكادير.

ـ لخويبي محمد من نقابة أكادير.

★

بيان حول القضية الفلسطينية

نحن المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي الموقعين أسفله، الذين نحمل في قلوبنا قضية النضال الوطني للشعب الفلسطيني الشقيق الهادف لاسترجاع وطنه المسلوب من طرف الامبريالية والصهيونية، نصر في هذه المرحلة الدقيقة، التي تتهدد فيها منظمة التحرير الفلسطينية أخطار جدية، على تأكيد ما يلي:

ـ نعلن عن ثقتنا الكاملة في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي أجهزتها القيادية، وفي القدرة على التسيير الديموقراطي لمؤسساتها ولمكوناتها الثورية كوسيلة أساسية للمحافظة على وحدتها الكفاحية واستقلاليتها، باعتبارهما مكسبين ثمينين وحيويين للنضال البطولي للشعب الفلسطيني.

ـ نندد بكل محاولة للوصاية على م. ت. ف وبكل تدخل في شؤونها الداخلية من طرف أي نظام عربي كان.

ـ نناشد كل القوى الوطنية والتقدمية المغربية والعربية لتوحيد جهودها ورفع أصواتها قصد مساندة النضال المشروع للشعب الفلسطيني ومنظمته الوطنية، منظمة التحرير الفلسطينية، ضد العدو الامبريالي الصهيوني وذلك عبر كل الوسائل المتاحة وبكل الفعالية التي تتطلبها الظروف الصعبة للثورة الفلسطينية.

السجن المركزي، القنيطرة، ٢٦ ـ ٦ ـ ١٩٨٣

٧٢ توقيعـــــا

★

بيان

في يوم ٨ ماى، قامت قوات الشرطة في الرباط باعتقال العديد من المسؤولين والمناضلين الاتحاديين، من بينهم الاخوان بن عمرو والفلاحي محمد وازى أحمد...

وقد تمت هذه الاعتقالات قرب مقر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالرباط وبحضور عامل المدينة نفسه.. وبعد أن أهينت كرامة هؤلاء المناضلين التقدميين واستعمل العنف ضد بعضهم.

اننا نحن المعتقلين السياسيين، اذ نعتبر أن القوى التقدمية قادرة على حل تناقضاتها الداخلية بعيدا عن أية وصاية وعن أى تدخل للقوى الرجعية في شؤونها، ندين الاعتقال التعسفي لهؤلاء المناضلين التقدميين ونرفع نداء الى جميع القوى الديموقراطية في الداخل والخارج للعمل من أجل أن يسترجع هؤلاء المناضلون حريتهم فورا.

السجن المركزى، القنيطرة، ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٨٣
٦٢ توقيعـــــا

★

بيان حول المختطفين

بدخول شهر أبريل الجارى نكون قد مرت سبع سنوات على اختطاف المعتقلين السياسيين التالية أسماؤهم :

ـ النظراني محمد، عمره ٢٦ سنة، من مدينة خريبكة، طالب بكلية الاداب بالرباط، اختطف في ربيع ١٩٧٦ بالرباط.

ـ الرحوى محمد (المدعو الصحراوى)، عمره ٢٨ سنة، طالب بكلية الحقوق بالرباط، اختطف في صيف ١٩٧٦ بنفس المدينة.

ـ القنصي محمد، عمره ٢٨ سنة، من مواليد وادزم، اختطف يوم ١٣ أبريل بنفس المدينة، طالب بمعهد الاحصاء بالرباط.

ـ الحريزى ادريس، طالب بكلية العلوم بالرباط، أصله من تيفلت، اختطف في أبريل ١٩٧٦.

ـ بنو هاشم عبد الناصر، اختطف في صيف ١٩٧٦، طالب سابق، من مدينة القنيطرة.

ومنذ اختطاف هؤلاء، وهم يوجدون في مراكز سرية مجهولة، وتفتقد عائلاتهم لاى خبر عنهم، كما أنهم لم يقدموا لاية هيئة قانونية رسمية.

ان هذه الوضعية، بالاضافة لما تشكله من خرق سافر لقوانين الوضع تحت الحراسة، ومن انتهاك لحرية الافراد وحقوقهم المنصوص عليها في التشريعات المحلية والدولية، تكشف أيضا الخطر الذى يهدد حياة هؤلاء المعتقلين الشباب.

ونحن المعتقلون السياسيون، اذ نثير من جديد هذه القضية أمام الرأى العام الوطني والدولي، نعبر عن ادانتنا لهذا العسف الذى يدخل ضمن الانتهاكات التي ما فتئت تتعرض لها الحريات العامة ببلادنا، ونتوجه بالحاح الى كل الشرفاء بالوطن والخارج من أجل أن يعملوا على رفع هذا الحيف والوقوف في وجهه.

المعتقلون السياسيون، السجن المركزى، القنيطرة ١٩٨٣/٤/٢٠
٧٧ توقيعـــــا